



التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي

في سلطنة عمان

( 1981 - 2012 )

**Political Development and its Role in the Stability  
of the Sultanate of Oman  
(1981 - 2012)**

إعداد الطالب

علي بن سليمان بن سعيد الدرمني

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012/هـ1434

## تفويض

أنا الطالب علي بن سليمان بن سعيد الدرمني أفوض جامعة الشرق الأوسط  
بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات  
والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : علي بن سليمان بن سعيد الدرمني

التاريخ : 2012 / 12 / 2

التوقيع : علي بن سليمان

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : التنمية السياسية ودورها في استقرار سلطنة

عمان ( 1981-2012 ) وأجيزت بتاريخ : 2 / 12 / 2012

- أعضاء لجنة المناقشة :-

أ . الدكتور سعد فيصل السعد



التوقيع .....

مشرفاً

ب. الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي



التوقيع .....

رئيساً

ج. الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية

ممتحناً خارجياً التوقيع .....

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الذي لا ينقطع لله عز وجل الذي وهبني همة العلم والقدرة على الإدراك ، ورسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو الإنسان به ويعز عند سلوك دروبه ، وأشكر الدكتور سعد فيصل السعد الذي قدّم لي المشورة القيّمة لإخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز النور ، فبتوجيهاته السديدة ونصحه الدائم خرجت هذه الرسالة بهذا الثوب الذي ارتضيته .

وأتقدم بالشكر إلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط ، كما أشكر كل من أسدى لي نصيحة أو قدم لي معلومة تخص بحثي ، أو قدم لي نصيحة علمية قادتني إلى المعلومة السليمة التي تخدم هذه الدراسة ، إلى كل هؤلاء الشكر وبالغ التقدير وأسأل الله أن يحقق لهم رضا الخالق وتقدير الخلق .

علي بن سليمان بن سعيد الدرمني

## الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع وبكل التقدير والاحترام إلى سعادة الشيخ مسلم بن  
بخيت بن زيدان البرعمي سفير سلطنة عمان المعتمد لدى المملكة الأردنية  
الهاشمية ، على ما قدمه لي من جهود وتسهيلات طيبة كان لها الأثر الكبير في  
إنجاز هذا العمل .

علي بن سليمان بن سعيد الدرمني

## قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ .....
التفويض	ب .....
قرار لجنة المناقشة	ج .....
الشكر والتقدير	د .....
الإهداء	هـ .....
قائمة المحتويات	و .....
قائمة الجداول	ي .....
الملخص باللغة العربية	ك .....
الملخص باللغة الانكليزية	م .....
<b>الفصل الأول</b>	
<b>المقدمة العامة للدراسة</b>	
تمهيد	1 .....
مشكلة الدراسة	3 .....
أهداف الدراسة	4 .....
أهمية الدراسة	5 .....
فرضية الدراسة	6 .....

6	..... حدود الدراسة
6	..... محددات الدراسة
7	..... المصطلحات والمفاهيم الإجرائية
	الإطار النظري والدراسات السابقة
10	..... أ . الإطار النظري
18	..... ب . الدراسات السابقة
23	..... ج . ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
23	..... منهجية الدراسة
<b>الفصل الثاني</b>	
<b>الأسس المعرفية لمفهوم التنمية السياسية والمشاركة السياسية</b>	
27	..... المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية .
28	..... المطلب الأول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية
37	..... المطلب الثاني : معوقات التنمية السياسية
45	..... المبحث الثاني : مفهوم المشاركة السياسية
46	..... المطلب الأول : التعريف بالمشاركة السياسية
54	..... المطلب الثاني : آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية

### الفصل الثالث

#### التنمية السياسية في سلطنة عمان

- 65 المبحث الأول : المفاهيم السياسية المرتبطة بالتنمية السياسية في سلطنة عمان .....
- 66 المطلب الأول : السلوك السياسي في سلطنة عمان .....
- 75 المطلب الثاني : العمل السياسي في سلطنة عمان .....
- 86 المبحث الثاني : روافد التنمية السياسية في سلطنة عمان .....
- 87 المطلب الأول : الفكر السياسي للسلطان قابوس ودوره في دعم التنمية السياسية.....
- 93 المطلب الثاني : منظمات المجتمع المدني العماني ودورها في التنمية السياسية.....

### الفصل الرابع

#### واقع التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان

- 107 المبحث الأول: واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي.....
- 108 المطلب الأول : دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية.....
- 119 المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي في سلطنة عمان .....
- 137 المبحث الثاني: الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان.....
- 138 المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي .....
- 148 المطلب الثاني : دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي .....



## الفصل الخامس

## الخاتمة

164	.....	الخاتمة
167	.....	الاستنتاجات
169	.....	التوصيات
171	.....	المراجع

## قائمة الجداول

المحتويات	رقم الصفحة	رقم الجدول
نوع وعدد الإصدارات من الصحف والمجلات في سلطنة عمان	62	1
مقارنة لعدد من المؤشرات المتعلقة بالخدمات التي يقدمها قطاع الصحة في السلطنة ما بين عامي (1997 - 2010).	91	2
إجمالي التعليم الحكومي في سلطنة عمان للفترة (2008 - 2011).	117	3
أعداد الطلبة وهيئات التدريس في جامعة السلطان قابوس للفترة (2008 - 2011).	118	4
موظفو الخدمة المدنية وشاغلي الوظائف العليا والوسطى للسنوات (2009 - 2010).	118	5
قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية.	164	6

## الملخص

### التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان

(1981 - 2012)

- إعداد الطالب : علي بن سليمان بن سعيد الدرمني
- إشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

استهدفت الدراسة الوقوف على دور التنمية السياسية في استقرار سلطنة عمان وانعكاسات ذلك على المشاركة السياسية حيث كانت مشكلة الدراسة تدور حول سؤال محوري مفاده: ما دور التنمية السياسية في سلطنة عُمان وأثرها على الاستقرار السياسي؟ وكيف تؤثر تلك العمليات على المشاركة السياسية؟ وما المتغيرات المتعلقة بالمفاهيم التالية : الديمقراطية، المشاركة السياسية، بناء منظمات المجتمع المدني ، ضمن سياق مصطلح التنمية السياسية؟.. أما فرضية الدراسة فتتمحور حول فكرة أساسية مفادها : أن لعمليات التنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ، وذلك نتيجة الاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحرية، والعدالة، وبناء منظمات المجتمع المدني ، وبمساعدة الأحداث المتسارعة والتغيرات التي أصابت المجتمعات البشرية في مجال التنمية السياسية ، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ، إلى جانب

الأخذ بمنهج النظم في العلاقات الدولية ، لكونها المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات .

لقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضية الدراسة وتم استخلاص عدة نتائج أهمها : أن التنمية السياسية في سلطنة عمان بدأت مع تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم عام 1970 ، وأن عمليات التحول الديمقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية قد مرت بالعديد من التحولات والمراحل ، توافقت فيها وجهة نظر صانع القرار مع المواطنين ، واختطت السلطنة طريقاً خاصاً في عمليات ،التنمية،هذا وقد استوجبت الدراسة عدة توصيات أهمها :

1. الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفاعليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع .

2. الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة .

3. نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها.

4. تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها .

## Summary

# Political development and its role in the stability of the Sultanate of Oman (1981 - 2012)

- Prepared by: Ali Suleiman Al darmaki
- Advisor: Dr Sa'd Faisal Al- Sa'd

This study aimed to identify the role of political development in the stability of the Sultanate of Oman and the implications for political participation, where the problem of the study revolves around a central question the view: What is the role of political development in the Sultanate of Oman and its impact on political stability? And how these processes affect political participation? What are the variables related to the following concepts: democracy, political participation, build civil society organizations, within the context of the term political development? .. The hypothesis study is centered on the fundamental premise that: The development processes political role in achieving political stability in the Sultanate of Oman, as a result of responding to the requirements of democracy, political participation, freedom, and justice, and building civil society organizations, with the help of fast-moving events and changes that have affected human societies in the area of political development. , And to verify the validity of the hypothesis and to answer the questions of the study has been using the historical method and descriptive approach, along with the introduction of systems approach in international relations, being a curriculum best suited to address such studies.

We have brought us study the health hypothesis study were extracted several results including: The political development in the Sultanate of Oman began with the assumption of Sultan Qaboos came to power in 1970, though the processes of democratization that fall within the development efforts of political has passed many transitions and stages, coincided which the viewdecision-maker with the citizens, even charted the Sultanate a special way in the operations, development, this study has necessitated several recommendations, including:

1. Maintaining the principle of transparency when direct government events and other important sectors of society.
2. Interest in the channel of communication between ordinary people and power devices.
3. Awareness on Civil and Political Rights and maintenance.

## الفصل الأول

### المقدمة العامة للدراسة

#### تمهيد

يعدّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي أثارت جدلاً واسعاً لدى الباحثين في دالاتها وافتراضاتها وذلك لتعدد التعريفات التي تناولت هذا المفهوم أو حاولت الاقتراب منه والاتفاق على تعريف واحد محدد له . وتكمن أهمية هذا المصطلح في الوقت الحالي لأنه يتناول العديد من الأسس والمرتكزات المهمة التي تدفع المجتمعات البشرية نحو الرقي والتقدم، وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعيم قدرات النظام السياسي، والمشاركة السياسية. وتعدّ عملية التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة في مفهومها ودالاتها النظرية والعملية وتتطلب تضافر الجهود الشعبية في الدولة لإنجاحها، فهي تقوم على افتراضات هدفها إحداث تغيير في أساليب النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل إلحاق الدول النامية، وسلطنة عمان واحدة منها، في ركب الدول المتقدمة، وبناء الدولة القوية، وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية من خلال التوزيع العادل للقيم السلطوية في المجتمع.

ويرى المنتبع لما يجري على الساحة العربية وخصوصاً ما يسمّى الربيع العربي، مجموعة من التحديات المتسارعة والمتمثلة في إحداث الإصلاحات السياسية التي هي عنصر من عناصر التنمية السياسية وإحداث التغيير العميق في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ويمكن القول إن التنمية السياسية أضحت مطلباً رئيساً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي وتعبئة ومشاركة الجماهير في القرار السياسي، أي

اهتمام المواطن بالشأن العام وهي كذلك بناء للديمقراطية من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والإدارية الفعّالة .

إن الأحداث المتسارعة سواء على المستوى الدولي المتمثل في سقوط الاتحاد السوفيتي 1991 وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واحتلال العراق 2003 وأخيراً ما يعرف بثورات الربيع العربي من تونس إلى مصر وليبيا واليمن ثم سوريا، كل ذلك ضغط على كثير من الدول العربية - ومنها سلطنة عُمان - لإحداث تغيير وإصلاحات سياسية في بلدانها، لأنه لم يعد مقبولاً إبقاء الجماهير خارج نطاق المشاركة السياسية أو اللعبة السياسية في بلدانها إذا رغبت هذه الدول في استقرار أوضاعها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتعزيز شرعيتها.

وحتى يتسنى ذلك لا بد من الحراك السياسي في المجتمعات العربية مع مراعاة خصوصية كل بلد على حدة، فعلى سبيل المثال عند تناول قضية التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان موضوع الدراسة. يرى الباحث أن السلطنة كمجتمع قبليّ محافظ حرص على الأخذ بهذه الخصوصية عند البدء في تنفيذ عمليات التنمية السياسية كالتحول الديمقراطي. ضمن هذا السياق عمل المشرّع العماني، مثلاً، على تقنين النظام الأساسي للدولة والأخذ بأحد أهم أحكام القانون العامة وهو أن دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي ثابت مقدس عند العمانيين، بحيث ضم هذا النظام سبعة أبواب تضم واحداً وثمانين مادة تُشخص ركائز النظام السياسي العماني والإطار الذي يتحرك بموجبه الأداء العام للنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سلطنة عُمان.

وتطبيقاً للرؤية العمانية قياداً ودولة بدأ الانفتاح السياسي والمشاركة السياسية للمواطن العُماني متواضعاً حيث تم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام 1981م بناءً على مرسوم

سلطاني كان عدد الأعضاء فيه (45) عضواً عينهم السلطان بناءً على التمثيل الجغرافي والمصالح الحكومية.

أما في تسعينات القرن الماضي فقد شهدت عُمان سلسلة من الإصلاحات السياسية لتعزيز مفهوم الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وذلك بإنشاء مجلس شورى منتخب مباشرةً من قبل مواطني سلطنة عمان. هذا وقد تم تخفيض سن الاقتراع من (30) سنة إلى (21) سنة. وفي سنة 1996 تمت كتابة أول دستور عماني أكدت النصوص القانونية فيه على الحرية والمساواة بين المواطنين المادة (18)، (20) أما المواد (28)، (29) من الدستور فأكدت حرية التعبير والصحافة. هذا وقد توالى الانتخابات وعمليات الإصلاح السياسي والسماح بتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني كظاهرة من ظواهر التنمية السياسية.

بناءً عليه جاءت هذه الدراسة للتركيز على تطور مفهوم التنمية السياسية في سلطنة عُمان وأثر ذلك على الاستقرار السياسي للفترة (1981-2012).

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً للتحويلات والتغيرات التي شهدتها الساحة العربية من ثورات مطالبة بالتغيير، كذلك ما حصل في بعض دول الخليج العربي من انتخابات وما صاحب ذلك من تحولات نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي في الآونة الأخيرة وهي عمليات مرتبطة بمفهوم التنمية السياسية، نتيجة للضغوط المتزايدة من قبل القوى المحلية داخل بلدان الخليج العربي وقوى إقليمية وعالمية، نظراً لذلك كله التفتت دول الخليج العربي إلى مصالحها الذاتية ومنها سلطنة عُمان للاستجابة لمثل هذه التحويلات والمتغيرات المتعلقة بالمواطنة، والديمقراطية والتحديث السياسي والمشاركة السياسية والحرية والعدالة... إلخ لما لها من تأثير



على الاستقرار السياسي. وبناءً عليه أصبحت هذه التحولات ضرورة ملحة، على الدولة الاستجابة لها ولا شك أن التغيير من السنن الكونية.

وبناءً عليه تكمن مشكلة الدراسة في أنها ستتناول هذه المتغيرات - ديمقراطية، مشاركة سياسية، عدالة، حرية، بناء منظمات المجتمع المدني ... إلخ، ضمن سياق مصطلح التنمية السياسية. وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي: ما دور التنمية السياسية في سلطنة عُمان وأثرها على الاستقرار السياسي؟

وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

1. ما مفهوم التنمية السياسية وآفاق دراستها العلمية في سلطنة عُمان؟
2. كيف أثرت التنمية السياسية للنظام السياسي العُماني في تحقيق الديمقراطية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي والشرعية ... إلخ؟
3. ما التحديات والعقبات التي تواجه التنمية السياسية في سلطنة عُمان؟
4. ما الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان؟
5. ما واقع التنمية السياسية في سلطنة عُمان؟

#### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالآتي:

1. التعرف على واقع التنمية السياسية في سلطنة عُمان.
2. إدراك أهمية الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان.

3. توضيح الرؤية لعمليات التنمية السياسية من ديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومشاركة سياسية، ودعم الحريات من أجل بناء حكم مستقر.
4. إبراز الدور الذي يقوم به السلطان قابوس في التعامل مع قضايا التنمية السياسية ومدى الالتزام بها.
5. إبراز أهم التحديات والمعوقات التي تواجه عمليات التنمية السياسية.

### أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها الساحة العربية على وجه العموم وما تنهجه السياسة العُمانية من عمليات تنمية سياسية من عقد المؤتمرات واللقاءات لمعرفة دور المؤسسات السياسية في معالجة قضايا المواطنة والمرأة والمشاركة في اتخاذ القرار. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها تفيد صانع القرار السياسي من خلال مناقشة أهداف التنمية السياسية وغاياتها من تحقيق الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والشرعية، والمساواة ومنظمات المجتمع المدني ... إلخ كمفاهيم تساعد في بناء دولة المؤسسات الحديثة مع الأخذ في الحسبان قيم المجتمع وذلك للانتقال بالحياة السياسية من إطارها الشكلي إلى ميدان الواقع والممارسة الحقيقية لعمليات التنمية السياسية في سلطنة عُمان لتحقيق الاستقرار السياسي.

وبناءً عليه تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات التي تسلط الضوء على تقبل الأجيال المختلفة في السلطنة أو عدم تقبلها لعمليات التنمية السياسية والحدثة رغم المعوقات الاجتماعية من عادات وتقاليد لتحقيق الإصلاح والتنمية والحدثة.

هذا ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الدراسة مفيدة في كونها ستضيف بعداً أكاديمياً في مجال التنمية السياسية والاستقرار السياسي في منطقة الخليج عامةً وسلطنة عُمان على وجه الخصوص.

#### فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: إن لعمليات التنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ، وذلك نتيجة الاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحرية، والعدالة، وبناء منظمات المجتمع المدني ، وبمساعدة الأحداث المتسارعة والتغييرات التي أصابت المجتمعات البشرية في مجال التنمية السياسية.

#### حدود الدراسة:

أ . **الحدود الزمانية:** تتحدد هذه الدراسة من حيث الإطار الزمني بالفترة الممتدة من (1981-2012) إذ بدأت ملامح التنمية السياسية 1981 في عهد السلطان قابوس بن سعيد بإنشائه أول مجلس استشاري للدولة ضم (45) عضواً.

ب. **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على سلطنة عُمان.

ج. **الحدود البشرية:** المجتمع العُماني المتمثل بقطاعات الشباب والمرأة والمؤسسات السياسية.

#### محددات الدراسة:

واجهت الدراسة عدداً من المحددات أثناء العملية البحثية ، كان من أبرزها :

1. عدم توفر دراسات ومراجع كافية تتحدث عن التنمية السياسية في سلطنة عمان .

2. لم يتوصل الباحث الى معلومات إحصائية دقيقة عن حجم المشاركة السياسية في السلطنة يمكن أن تفيد الدراسة في تحليل عمليات التنمية السياسية والاستقرار السياسي.

3. تعدد النظريات الفكرية التي تناولت مفهوم التنمية السياسية وعدم اتفاقها على تعريف واضح المعالم للمفهوم.

### المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

#### مفهوم التنمية السياسية:

يُعد مفهوم التنمية السياسية من أكثر المفاهيم استخداماً من قبل رجال الدولة وصانعي القرار؛ ولكن لم تصل استخداماته الأكاديمية والبحثية مستوى استخدام رجال السياسة له. وهذا ما خلق إشكالية لها علاقة بالمنهجية وذلك لتعدد وكثرة التعريفات الخاصة بحقل التنمية السياسية. إذن هو مفهوم على غاية كبيرة من التعقيد نظراً لأنه حمل منذ البداية بدلالات قيمية وأيدولوجية غايتها الوقوف أمام التوسع الشيوعي.

فعلى سبيل المثال يعرف (لوشيان) التنمية السياسية بأنها: عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية. وهي عملية متعددة الجوانب ومقدمة للتنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي لنمط الحياة الغربية ويمكن للدول النامية محاكاة ذلك، إلى جانب أنها تنظيم للدولة القومية من خلال تنظيم الحياة السياسية والقيام بمهام سياسية وتأسيس نظام بيروقراطي فعال من أجل تحسين الأداء الإداري والقانوني في الدولة. وهي أيضاً عملية بناء للديمقراطية وإقامة مؤسسات ديمقراطية لتحقيق الاستقرار والتغير المنتظم ... إلخ (Lucian Bye: 1971: 215).

أما بالنسبة لوجهة النظر العربية فالتنمية السياسية عبارة عن: عملية اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد تعمل على تطوير النظام السياسي وتحديثه بما يتلاءم مع الواقع الاجتماعي والثقافي من أجل عملية التعبئة الاجتماعية لبناء نظام سياسي من مجموعة من المؤسسات السياسية سواء كانت الرسمية أو الطوعية منها تكون هذه المؤسسات مختلفة من حيث البناء متكاملة من حيث الوظيفة، وهي بهذا تشمل الفكر الأيديولوجي الملائم والمؤسسات، ثم العمل على تعبئة الجماهير وهذا يتوقف على كفاءة هذه المؤسسات لتحقيق المشاركة الواسعة للجماهير في العملية السياسية وصولاً إلى التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي (المنوفي، 2006: 20).

ويرى الباحث ، أن التنمية السياسية هي عمليات تصيب بنية مؤسسات النظام السياسي ومدى قدرة النظام لتحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات أي سياسات وقرارات لخدمة أهداف المجتمع ومصالحه.

#### مفهوم الدور:

أشار سليم إلى الدور بأنه: "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعياً والمرتبطة بوظيفة معينة" (سليم، 1989: 378). وقد استخدم (كايم، دور [www.arkamani.org](http://www.arkamani.org)) مفهوم الدور كترديد لمصطلح الوظيفة مثلاً يشير إلى وظيفة الدين من خلال الدور الذي يقوم به الدين في حياة الناس الاجتماعية. أمّا (موبراري)، كونت فيرى في الدور أنه عمل أو وظيفة يقوم بها بعض أفراد المجتمع من خلال تحديد سلوكيات معينة يتوقعها أفراد المجتمع من القائمين بهذه الأدوار ([www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)).

وخدمةً لأغراض الدراسة التي نحن بصددتها يمكن تعريف الدور بأنه: السلوك أو العمل المناط بالقائمين على مؤسسات التنمية السياسية في سلطنة عُمان من أجل خلق حالة من التكامل بين هذه المؤسسات لمشاركة الجماهير في الحياة السياسية بما يحقق مصالح المجتمع.

### الاستقرار السياسي :

يتعدد مفهوم الاستقرار السياسي شأنه في ذلك شأن مفاهيم علم السياسية الأخرى ، بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، كما انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي - اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته ، الا إن أولئك الباحثين اتفقوا على مجموعة من المؤشرات التي تحقق الاستقرار السياسي مثل قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة ، وشرعية النظام السياسي وتقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية ، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية مثل رئيس الوزراء والوزراء والاستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات وتحقيق الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية ( سليمان، 2009 :

( 15 ) .

وبصورة أخرى يمكن إيجاز مفهوم الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على إدارة شؤون الدولة بكفاءة بالطرق السلمية والمشروعة من خلال تفعيل مؤسسات الدولة، وتحقيق المساواة في فرص المشاركة في صناعة القرار السياسي من قبل أفراد المجتمع.

## الإطار النظري والدراسات السابقة :

### أ. الإطار النظري للتنمية السياسية :

تعد التنمية السياسية واحدة من صيغ التنمية النوعية المتخصصة ، كونها عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل، ولا يمكن تحقيق التنمية السياسية بالمفهوم أعلاه بدون أن يكون هناك ترسيخ لما يسمى بثقافة الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن.

**وقد اختلف** مفهوم التنمية السياسية لدى المدارس الفكرية القائمة في العالم ، بحيث برز عدد من المهتمين الذين تناولوا تعريف هذا المفهوم وتوسعوا حسب انتماءاتهم إلى هذه المدارس والتي يمكن إيجازها بالآتي : -

#### 1. المدرسة الغربية

أهتم عدد من الدارسين الغربيين بموضوع التنمية السياسية ، أمثال (هيرمان فاينر): الحكومة الحديثة بين النظرية والتطبيق 1932، (كارل فردريك): الحكم الدستوري والسياسة 1937، (ادوارد سايت): المؤسسات السياسية 1938 ، و(فريد رجز)، و(ليونارد بايندر) 1971، و(دانكورات روستو) 1960، و(دافيد ابتر) 1965 ، و(جبرائيل ألموند) 1970، و(روبرت باكنهام) 1973، و(لوشيان باي) 1963، وقالوا بأنها عملية نقل للنموذج الغربي في بناء المؤسسات والأبنية السياسية، والتخلص من الأبنية والقيم التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكل عام. وكانت النظرة إلى التنمية التي حدثت في الغرب، على أنها عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى كل دول العالم الثالث. وكان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السياسية الأولى منصباً أكثر على التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصائص التي تميز المجتمعات المتخلفة. كما جرى

التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور، والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية ( مهنا، 2005 : 65 )، و عدت عملية التنمية والتحديث بأنها تمر بمراحل متعاقبة باتجاه واحد صاعد، وأن كل المجتمعات البشرية لا بد أن تسير في هذا الاتجاه الذي مرت به الدول الغربية.

وقد تم تعريف التنمية السياسية في هذا الاتجاه من علماء السياسة، كل من زاوية رؤيته والمنهج المستخدم في دراسة عملية التنمية السياسية. وقد تعددت المناهج وأساليب دراسة التنمية السياسية وطرق تحقيقها والوصول إليها، بحيث أن هناك عدداً كبيراً من الاقتراعات والتعريفات التي جعلت من مفهوم التنمية السياسية مفهوماً فضفاضاً يحمل معاني ودلالات متنوعة. ويرى (روبرت باكينهام 1973 ) أن هناك خمسة اقتراعات لدراسة التنمية السياسية ( عبد المطلب، 1981 : 68 ) -

- أ . الاقتراب القانوني: الذي يرى التنمية من زاوية القانون والدستور وما يتضمنه من تحديد لنظام الحكم والسلطات وتنظيمها والحقوق وغيرها.
- ب. الاقتراب الاقتصادي: يعالج التنمية السياسية على أنها أحد جوانب التنمية الاقتصادية التي تلبي حاجات المجتمع التنموية.
- ج. الاقتراب الإداري: يعدّ التنمية السياسية دالة في قدرات النظام الإدارية وكفاءة وفعالية أداء الوظائف المختلفة.
- د. اقتراب النظام الاجتماعي: يعالج التنمية السياسية جانباً من جوانب النظام الاجتماعي المتطور الذي يسهل المشاركة ويوحد الأمة.
- هـ. اقتراب الثقافة السياسية: يرى أن التنمية السياسية هي دالة في الثقافة السياسية الحديثة التي تقدر القيم الديمقراطية وتحترمها.



لكن (لوشيان باي 1974) خرج من هذه الاقترابات بخلاصة ترى أن التنمية السياسية هي " جانب من عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الجوانب ". وتقوم على ثلاثة مقومات رئيسية هي:

أولا :المساواة: مساواة أمام القوانين، ومساواة في الفرص وإمكانيات المشاركة في صنع القرار.

ثانيا : القدرة: وهي قدرة النظام وأبنيته المختلفة بالقيام بمهامها، وقدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات تلبي حاجات المجتمع.

ثالثا: التميز والتخصص: أي قيام كل بنية في النظام بوظائف محددة ومتخصصة، مع تفاعلها وتعاونها مع بعضها بعضاً.

## 2. المدرسة الماركسية

أسس هذه المدرسة (كارل ماركس) ومن أبرز الباحثين فيها: (روزا لوكسمبورج) ، و (هيلفردينج) ، و (بوخارين) ، ومن ثم (لينين) ، وتركز المدرسة على تحليل المجتمع الرأسمالي وتطوره البشري انطلاقاً من المفهوم المادي للتاريخ، فقد وضع ماركس الأسس لما يعرف بالمادية التاريخية ، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر له الأسس النظرية والمنهجية في دراسة الأبنية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، أما (روزا لوكسمبورج) فطرحت مشكلة عملية التراكم المتعلقة بالتناقض بين إنتاج فائض القيمة وتحقيقه في السوق ، أي أن ما ينتج من فائض قيمة في المراكز الرأسمالية لا يمكن استيعابه تماماً في أسواق تلك المراكز. ولا يمكن للدورة الرأسمالية أن تكتمل إلا بتصريف جزء من ذلك الفائض خارج نطاق الرأسمالية أي في المناطق التي لم يهيمن فيها بعد نمط الإنتاج الرأسمالي وهذا هو الدافع الرئيسي للاستعمار، فيما بدأ (هيلفردينج) من القوانين التي طرحها

ماركس حول تركيز رأس المال وأخذ يطبقها على التطورات التي طرأت على الرأسمالية منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين، أما (بوخارين) فقد تناول في كتابه "الإمبريالية الاقتصادية العالمي" أن الإمبريالية تتضمن اتجاهين متناقضين. اتجاه نحو عالمية رأس المال واتجاه آخر نحو رأسمالية الدولة ( سليم ، 1993 : 88 ) .

ويُعدُّ مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهم مفهوم في المادية التاريخية في تشخيص وتحليل تطور المجتمع البشري. إذ إن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي جهاز اجتماعي خاص يتطور حسب قوانينه الخاصة به. وما يحدد طبيعته وخصائص كل تشكيلة منها، أو كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري، هو " أسلوب الإنتاج " الخاص بها، الذي هو شكل معين ومحدد لنشاط الناس المعيشي ونمط حياتهم، ويتألف من وحدة قوى الإنتاج ( أدوات ووسائل الإنتاج والبشر المنتجين) وعلاقات الإنتاج ( التي تنشأ بين الناس في نشاطهم الإنتاجي). وتدرس المادية التاريخية تطور تاريخ المجتمع البشري على أنه عملية تاريخية طبيعية واحدة مقوننة لتطور الإنسانية، ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تطوراً، لها ميزاتها وخصائصها وقوانينها. وقد مر المجتمع البشري في تطوره بخمس مراحل أو تشكيلات اقتصادية اجتماعية، تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى هي التشكيلات الطبقيّة المتناقضة، وهي تشكيلة الرق أو العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية. وهذه التشكيلات تقوم على أساس علاقات السيطرة واستغلال الإنسان للإنسان؛ لأنها قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كما أن المشكلات الاجتماعية فيها خلال عملية التطور تحل بالنضال الطبقي المرير، وعن طريق الثورات. والمجموعة الثانية هي التشكيلات اللاتبقيّة القائمة على علاقات التضامن والمساواة الاجتماعية، وتضم مرحلة المشاعية البدائية والمرحلة الشيوعية التي تعد أعلى مراحل تطور المجتمع البشري ( كوفالزون ، 1978 : 46 ) .

وقد عدَّ ماركس أن انتشار الرأسمالية وتوسعها أدى إلى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات الأوروبية وشجع على التصنيع، وحررت الفلاحين من نظام الإقطاع، وأقامت علاقات إنتاج اجتماعية رأسمالية. إذ إن الرأسمالية حطمت التشكيلات التقليدية الجامدة، وأنشأت نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا وأكثر عقلانية. غير أن الرأسمالية أيضا في تطورها تنطوي على جوانب سلبية وسيطرة واستغلال من نمط جديد بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ( غربي، 2003 : 118 ) .

وترى الماركسية أن كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية، تسود فيها أيديولوجية الطبقة المسيطرة، ومع تفاقم التناقضات الاجتماعية، تظهر أيديولوجية جديدة تعكس مصالح الطبقات المضطهدة. ومع انقسام المجتمع إلى طبقات تصبح العلاقات السياسية والحقوقية والأخلاقية وغيرها، شكلا للعلاقات الأيديولوجية، ويدخل الناس في هذه العلاقات مع ظهور الوعي الطبقي، إذ إن نضال وتطور نضال الطبقة العاملة السياسي ضد الرأسمالية لا يمكن بدون نظرية ثورية وحزب ثوري للحركة العمالية، أي بدون وعي سياسي للجماهير، وتظهر مع الأيديولوجية جزءاً من البناء الفوقي في الدولة - حسب المفهوم الماركسي- مؤسسات ومنظمات مختلفة ، كالمؤسسات القانونية والأحزاب السياسية، والاتحادات المهنية والمنظمات الدينية والمؤسسات الثقافية والعلمية وغيرها. وتعد الدولة المؤسسة الرئيسية للبنيان الفوقي في المجتمع الطبقي والتي تحرسه وتحميه. فبمساعدها تصبح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد، مسيطرة في مجال البنيان الفوقي أيضا. والدولة تملك وسائل مادية للسلطة، مثل الجيش والشرطة والسجون، لتتمكن بواسطتها من القيام بوظيفتها وإخضاع المجتمع لمصالح وإرادة الطبقة المسيطرة ( كوفالزون ، 1978 : 81 - 86 ) .

وتناولت نظرية الامبريالية التي جاء بها (لينين) لاحقا موضوع التخلف والتنمية بصورة غير مباشرة، نتاجاً للصراع الامبريالي. وكدت أن القوى الامبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي، إذ إن سياساتها الاستعمارية عطلت تنمية دول العالم الثالث وتسببت في تخلفها ونهبت مواردها. أما الماركسية المحدثه فتتطلق من التناقض بين الامبريالية وشعوب البلدان النامية، وتفهم العالم كوحدة واحدة، مع الاهتمام بموضوع الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي. لذا درست التنمية والتخلف انطلاقاً من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها. ورأى عدد من الباحثين أن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان النامية تتميز بخصائص معينة، تجعلها مختلفة في بنيتها عن المجتمعات المتقدمة، إضافة إلى الاختلافات بين هذه البلدان نفسها. ونتج عن ذلك دراسة هذه البنى الاقتصادية الاجتماعية من زاويتين مختلفتين، إحداهما ترى عدم وجود النمط الرأسمالي في هذه البنى، والثانية ترى أن الرأسمالية في تلك البنى لم يكتمل تطورها، وأنها رأسمالية تابعة أو محيطية ( غربي، 2003 : 121 ) .

### 3. المدرسة العربية:

تعد دول الوطن العربي من الدول التي بدأت بها دراسات الاقتصاد السياسي مؤخراً، كفلسفات وأفكار منفصلة عما سبقها من دراسات وأفكار عولمية، لذا سيركز هذا المحور على بيان السياسات العربية والتعرف على المسائل الجدلية في عملية صنع القرار العربي، وطبيعة الزعامة التي تعدّ الوصية على مصالح الشعب وإطلالة تلك الفلسفات السياسية على محاور التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية العربية.

مبدئياً يجب أن نعرف أن ليس ثمة نموذج سياسي للدول العربية تجسده دولة عربية معينة ومثل ذلك الحال في الاقتصاد العربي، لذا يجب علينا من الناحية المنهجية أن نكون حذرين

من تعميم أي وصف أو تجربة وحتى فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالوطن العربي، أن الدراسات خلال القرن الماضي افترضت تجانساً بين بلدان الوطن العربي، وهي محقة إذا حسبت التقارب التاريخي ووحدة اللغة والتراث والدين، لكن إذا ما اقتربنا من واقع اليوم السياسي المتمثل بعدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية مما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ومنها التبعية السياسية، ومن الذين قالوا بوجود رأسمالية تابعة، أو نمط خاص من الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، المفكر اللبناني مهدي عامل، إذ يرى في دراسته لأثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، أن التغلغل الاستعماري أحدث تفككا نسبيا في البنية الاجتماعية للبلدان المستعمرة، كان نتيجته تكون علاقات إنتاج جديدة متميزة، تختلف عن علاقات الإنتاج الرأسمالية كما تتجلى في البلدان الأوروبية. كما أنه إضافة إلى ما أحدثه من تغيير في حركة تطور هذه البلدان التاريخي ومنطقه الداخلي، جعلها تخضع لمنطق التبعية الكولونيالية. ويرى بأن العلاقة الكولونيالية هذه، هي علاقة تبعية بنوية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين، بنية اجتماعية رأسمالية اكتمل تكونها منذ زمن بعيد، ودخلت في مرحلة تطورها الإمبريالي من جهة، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكونها، بل هي في مرحلة من التكون الجديد، من نظام إنتاج سابق للرأسمالية إلى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر النظام الرأسمالي. إنها علاقة لا يوجد بها تكافؤ، بل هي علاقة سيطرة بنوية، تسيطر فيها البنية الأولى على البنية الثانية وتحدد تطورها ( عامل ، 1978 : 36 ) .

ويصل مستوى التنمية السياسية وفق المدرسة العربية إلى مستوى المهمة الوطنية القومية التي لا تقبل التأجيل اطلاقاً ، لأنها عملية تستهدف التعبئة التي تزوج بين الثنائية

الوطنية والقومية، الخصوصية والمعاصرة، والأصالة والتحديث، وتأخذ في الحسبان التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من الناحية الاجتماعية والثقافية، وأن لا تقفز بشكل من الأشكال من فوق بنين الدولة الوطنية التي تستند إلى ثقافة، فيها مستويات من الخصوصية الوطنية، وفي نفس الوقت لا تبالغ في التنوع الوطني لأنه ففي التحليل الأخير يشكل حالة قومية بفعل كثرة المشتركات، ولأن التنوع يشكل حالة إغناء للثقافات العربية، وهذا يخدم عملية التنمية السياسية التي تضع في حسابها المحددات الثقافية - الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية - القومية، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب، وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محوراً الذي تبدأ به ومنه (دياب، د. ت : 14) .

ويركز تعريف وزارة التنمية السياسية في الأردن على أن التنمية السياسية تتضمن تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع، وهذا يجعل التنمية السياسية تشمل الإصلاح والتطوير في جانبيين، هما المؤسسات الحكومية والمجتمع بحد ذاته وما يحويه من مؤسسات، بما يفضي إلى تعزيز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي، ويضع التعريف عدة آليات لتحقيق التنمية السياسية، وذلك عن طريق تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة (العتوم، 2009) .

وانطلاقاً مما سبق فإن التنمية السياسية أصبحت مفهوماً عالمياً، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة .

## ب. الدراسات السابقة :

**دراسة الموافي (2002):** بعنوان: عُمان، بناء الدولة الحديثة. تعرضت الدراسة لوصف التجربة التنموية في سلطنة عُمان منذ عام 1970 وكيفية الانتقال بالمجتمع العُماني من حالة التخلف الاجتماعي والاقتصادي إلى حالة التحديث، متأثرة بالواقع العُماني أولاً ثم الظروف الدولية والإقليمية. وأن التنمية السياسية العُمانية تسير بشكل تدريجي ومتوازن، آخذة بعين الاعتبار المحيط بالجغرافيا السياسية للدولة العُمانية. هذا وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تحقيق الوحدة العُمانية ليس بالأمر السهل بل تقف في طريقها عقبات وصعوبات تسعى السلطنة للتغلب عليها ما أمكن وضمن مقدراتها المادية والبشرية.

**دراسة بلكانوف (2002):** بعنوان: مصلح على العرش، قابوس بن سعيد سلطان عُمان. يرى الكاتب أن حكم قابوس بن سعيد أمن للبلاد انتقالاً عضوياً نحو العصرية بتدرج سليم، وأن النهضة العُمانية الحديثة أثرت المجتمع العُماني بكل فئاته على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، وأن هذا التطور لم يترك تشرذماً اجتماعياً بين فئات المجتمع ككل، وأن عُمان اليوم أصبحت قادرة على الوحدة والإجماع السياسي، وأن المصالحة التي نادى بها السلطان قابوس سحبت البساط من تحت أقدام المعارضة الذين كانوا يحلمون بالتغييراً عن طريق العنف السياسي. ويعترف الكاتب أن ذلك بفضل حكمة السلطان قابوس بن سعيد.

ويخلص الكتاب إلى أن السلطان قابوس بن سعيد أنهى كثيراً من الممارسات الضارة بالمجتمع العُماني، من تركيز السلطة بيد القبائل وأضحى لدى كل عُماني فرصة متكافئة مع غيره لصعود السلم الإداري، وبناءً عليه، أصبحت عُمان واحة استقرار وأمن في منطقة الخليج العربي.

دراسة حمودي (2005): بعنوان: عُمان، الشورى والديمقراطية. تتبع الباحث ضمن حقب تاريخية مختلفة مسيرة النهضة العُمانية المعاصرة حيث انطلقت من لا شيء إلى أن حققت بناءً سياسياً إدارياً كفوئاً، ومشاركة سياسية. كما نظر الباحث إلى أن النهضة العُمانية المعاصرة لها جذور عريقة لكن بنظرة حديثة. ويرى الباحث أن آفاق التنمية في المستقبل لعُمان تحاكي الواقع العُماني ضمن أسس علمية جديدة حيث أصر صانع القرار السياسي على تعميق الشورى ومبدأ المشاركة الشعبية في إدارة الدولة، من خلال فكرة "البرلمان المفتوح" الذي يقوم به السلطان من خلال زيارته السنوية لمختلف المناطق الجغرافية في عُمان. وخلص الباحث إلى أن التنمية الديمقراطية عملية ملحة لبناء حاضر عُمان ومستقبلها.

دراسة سلامة (2007): بعنوان: عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان، عبر تعريف المفاهيم الأساسية في الدراسة، وتطورها التاريخي، ولا سيما بعد انطلاق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم، ثم تتناول مفهوم الديمقراطية، وأنواعها، والمتطلبات التي لا بد من توافرها في نظام سياسي حتى يمكن عدّه ديمقراطياً.

ثم تتناول التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان، الذي هو في حقيقته ناتج عن رغبة صانع القرار في تبني الخيار الديمقراطي أسلوباً في الحكم أكثر منه تكتيكاً لمواجهة بعض المشكلات، ولا سيما الاقتصادية، بعد تراجع إنتاج النفط والغاز.

وقد تناولت الدراسة عمق الإصلاحات السياسية التي تم اتخاذها، وخصائص التجربة العمانية، حيث أكدت دور المؤسسات السياسية - وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، والثقافة الديمقراطية - في تسريع عملية التحول الديمقراطي، وعرضت لأبرز المعوقات والتحديات السياسية والاقتصادية التي تبطئ عملية التحول الديمقراطي.



وأخيراً، تم استشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان، في ضوء الضغوط المحلية والدولية والإقليمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان هي تجربة رائدة، وقابلة لمزيد من التطور والتقدم.

دراسة أسيري (2007): بعنوان: التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبته المؤسسة التشريعية في التحول نحو الديمقراطية لدول مجلس التعاون الخليجي، وكيف انعكست عمليات التحول على أداء المؤسسة التشريعية.

وخلصت الدراسة الى أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تشهد تحولات ديمقراطية منذ التسعينات من القرن الماضي انسجماً مع ما يجري في معظم دول العالم وخاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية، إلى جانب الضغوطات الداخلية والخارجية. كل ذلك دفع دول مجلس التعاون الخليجي لتبني عمليات الإصلاح السياسي كترجمة مباشرة لحاجة النخب السياسية الحاكمة لتجديد مصادر شرعيتها وخاصة في ظل العولمة ومتطلباتها وثورة الاتصالات.

دراسة خلف، ولوشيائي (2007): بعنوان: الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في منطقة الخليج. يستعرض هذا الكتاب في عشرة فصول الرؤية الجديدة التي يجب أن تتبناها دول الخليج العربي حول مفهوم الإصلاح السياسي. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في عمليات الإصلاح السياسي في دول الخليج وأهمها الفاعلون السياسيون والمؤسسات السياسية كالبرلمانات. إلى جانب ضرورة توسيع دائرة المشاركة السياسية في دول الخليج العربي.

خلصت الدراسة إلى أن عمليات الإصلاح الدستوري فتحت آفاقاً كبيرة نحو عملية

الإصلاح السياسي وأضحت ضرورة ملحة.

دراسة إبراهيم (2007): بعنوان: تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي. يتناول هذا الكتاب تطور مؤسسات المجتمع المدني لدول الخليج العربي، وتتاول الباحث جملة من القضايا المتعلقة مثل دور المجتمع المدني في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي إلى جانب بحث العوامل المؤثرة في تطور مؤسسات المجتمع المدني سواء العوامل التقليدية أو الحديثة.

خلصت الدراسة إلى أهمية بناء قاعدة معلومات عن منظمات المجتمع المدني والبحث عن تحديد مقاييس محددة لقياس مدى فاعلية مثل هذه المنظمات في دول مجلس التعاون وهل هي مستقلة أم لها ارتباطات خارجية.

دراسة أوتاي (2007): بعنوان: الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي: نحاصر الإصلاح الهرمي. الذي أشرف على هذه الدراسة مؤسسة (كارينجي) للسلام الدولي بواسطة برنامج الشرق الأوسط. هدفت هذه الدراسة لعرض نماذج الإصلاح السياسي الذي تديره الطبقة الحاكمة في العالم العربي، إذ إن الإصلاح يراعي خصوصية كل دولة على حدة، ومدى حجم الضغوط الواقعة على هذا البلد من الداخل والخارج.

كذلك ناقشت الدراسة سياسات الإصلاح والصراع بين الحرس القديم والحديث وتم طرح مجموعة من الأسئلة مثل: هل الإصلاح يجب أن يأتي من أعلى الهرم؟ وما مخاطر ذلك؟ وما العوامل التي تؤثر في عملية الإصلاح في العالم العربي وأهم المؤسسات السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن عمليات الإصلاح من قبل العديد من الدول العربية ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتجاهلت الإصلاحات السياسية. وأن التحولات السياسية في الدول العربية تسير بوتيرة بطيئة.

**دراسة الصبحي (2009):** بعنوان: التطور التاريخي لدولة المؤسسات في سلطنة عُمان. ركز الباحث في تحليله للتطور التاريخي لدولة المؤسسات في سلطنة عُمان على مبدأ الشورى الذي اعتمده العُمانيون منذ فجر حضارتهم. واستعرض كذلك التطور الحاصل في النظام السياسي العُماني منذ عام 1970 ودور القيادة العُمانية في إرساء قواعد الديمقراطية سعياً لبناء دولة المؤسسات.

وخلص الباحث إلى أن الدولة العُمانية في بناء المؤسسات لا تهدف فقط لتطوير نظام المؤسسات بل تسعى إلى تفويض صلاحيات كبيرة للمجلسين (الشورى والدولة) بما يقود إلى استقلالية تامة للسلطة التشريعية والقضائية.

**دراسة ضاهر (2010):** بعنوان: سلطنة عُمان: أربعون عاماً من التنمية المستدامة من (1970-2010). هدفت الدراسة إلى تحليل ووصف فكرة التنمية المستدامة في سلطنة عُمان إذ أخذت في الحسبان الواقع العُماني وقدرة القيادة على التدرج بعمليات التنمية للإنسان العُماني بطريقة عقلانية. حيث أفضت نتائج الدراسة إلى القول إن التجربة العُمانية في التنمية المستدامة حققت نتائج كبيرة على مستوى الإنسان العُماني واقتصاده بطريقة راعت خصوصية المجتمع العُماني عاداته، وتقاليده.

وأن التحولات التي أصابت المجتمع العُماني ما بين عام (1970-2010) ظهرت جلياً في المشاريع العديدة السكانية والخدماتية والاقتصادية والاجتماعية.

**دراسة مركز دراسات الشرق الأوسط (2002):** بعنوان: الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، إذ استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع التحولات الديمقراطية في الوطن العربي وبيان المحددات التي قد تظهر أمام عملية التحول الديمقراطي وقد تركزت مشكلة الدراسة حول القوانين الانتخابية السائدة في الوطن العربي إذ تعد العملية الانتخابية جوهر

العملية الديمقراطية، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن قدرة الأنظمة الانتخابية في الوطن العربي على إحداث تحول ديمقراطي محدود جدا وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات هي العمل على إيجاد ضمانات تكفل نزاهة العمليات الانتخابية بدءا من القيد في الجداول الانتخابية وعدالة الحملة الانتخابية عن طريق ضمان نزاهة التصويت والفرز وإعلان النتائج .

### ج. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد استفاد الباحث من خلال مراجعته للدراسات السابقة والمتعلقة بقضية التنمية السياسية وهي من القضايا الضرورية والمهمة في مسيرة التقدم والازدهار في المجتمعات البشرية، إلا أن لهذه الدراسة خصوصية تكمن في : -

1. تُعد الدراسة الأولى التي تتناول تطور التنمية السياسية ودورها في الاستقرار في

سلطنة عُمان،

2. تضيف بعداً أكاديمياً جديداً لتقييم المراحل السياسية التي تطورت فيها التنمية

السياسية في سلطنة عمان منذ إنشاء أول مجلس استشاري للدولة عام 1981م.

3. تفصح الدراسة عن مدى قبول تطبيق نظريات التنمية السياسية بعناصرها المختلفة

على المجتمع العُماني المعروف بخصائصه السياسية والاجتماعية والثقافية

على خلاف الدراسات الأخرى التي لم تتناول هذا الموضوع بشكل تفصيلي.

### منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي لدراسة تطور التنمية السياسية في سلطنة عُمان

وعناصرها المختلفة وذلك من أجل قياس تأثير هذه العناصر على عملية الاستقرار السياسي،

إلى جانب الأخذ بمنهج النظم في العلاقات الدولية من خلال تحليل مدخلات النظام السياسي

إلى العناصر المهمة لعمليات التنمية السياسية من مساواة وقدرة وتخصص لخدمة الأدوار المناط بها لقيام النظام السياسي بأداء وظائفه. كذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي لدراسة التغيرات التي حدثت على الساحة العُمانية من خلال تحليل العمليات السياسية بدءاً من إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام 1981 بصلاحيات محدودة وصولاً إلى تكوين مجلس عمان بفرعيه الدولة والشورى بصلاحيات رقابية وتشريعية واسعة.

## الفصل الثاني

الأسس المعرفية لمفهوم التنمية السياسية والمشاركة السياسية

المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية .

المطلب الأول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية .

المطلب الثاني : معوقات التنمية السياسية .

المبحث الثاني : مفهوم المشاركة السياسية .

المطلب الأول : التعريف بمفهوم المشاركة السياسية .

المطلب الثاني : آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية.

## الفصل الثاني

### الأسس المعرفية لمفهوم التنمية السياسية والمشاركة السياسية

يقوم مفهوم التنمية السياسية على أنها "عملية تحول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية وفق منظومة القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الاتحاد والكفاءة والتي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة ، كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية والمؤسسية وسيادة القانون." ( العزام ، 2005 : 2).

أما مفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية فإنه يعبر عن وجود ثقافة سياسية ، بحيث تؤدي هذه المشاركة إلى عملية الاستقرار السياسي التي هي سمة من سمات المجتمعات الديمقراطية المتطورة، والاستقرار السياسي هو أحد نتائج هذه المشاركة ، إذ يتطلب العمل السياسي توفير آليات الحوار، وأن يكون بين المواطنين اتفاق سياسي، حيث تستطيع جميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائها بواسطة الوسائل السلمية المكفولة أو المحمية دستوريا من خلال استعمال الإجراءات النظامية المقبولة بدلا من الثورة والشغب) أحمد ، 1994 : ( 114 ).

وعليه ستقوم الدراسة في هذا الفصل بتناول ذلك من خلال المبحثين التاليين :

**المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية .**

**المبحث الثاني : مفهوم المشاركة السياسية .**

## المبحث الأول

### مفهوم التنمية السياسية

ظهر مفهوم التنمية السياسية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، ثم عدَّ فرعاً حديثاً من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي ، ويقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، بعد أن رافق تطوره العديد من المصطلحات السياسية ، التي تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية ، مثل الإصلاح والتحديث السياسي ، والتطور السياسي والتحول الديمقراطي، والتعددية ، وغير ذلك من المصطلحات المتداخلة في معانيها بالنسبة للباحث غير المتخصص .

وتستهدف التنمية السياسية بعدها عملية سياسية متعددة الغايات: ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين" (وهبان، 2005 : 143 -144).

وللإحاطة بهذا الموضوع سيتناول المبحث عبر المطلبين التاليين :-

**المطلب الأول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية .**

**المطلب الثاني : معوقات التنمية السياسية .**



## المطلب الأول

### التعريف بمفهوم التنمية السياسية

يندرج في علم السياسة عدد من المفاهيم والمصطلحات التي تعاني من عدم الوضوح في المعنى وعدم وجود تعريف دقيق لها ، ومفهوم التنمية السياسية واحد من هذه المفاهيم في علم السياسة التي لا يوجد اتفاق حول تعريفه ، فقد عُرِفَ مفهوم التنمية السياسية من قبل رجال الدولة وصانعي القرار بشكل يفوق استخداماته الأكاديمية والبحثية ، كونه حمل دلالة قيمية وأيديولوجية وسبق أن استخدم لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في بلدان العالم الثالث .

لقد عانى مفهوم التنمية السياسية من الغموض وعدم التحديد، حتى أضحى تعريفه يمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتميزة للمفهوم ، فعلى سبيل المثال:

- أورد صاموئيل هنتنجتون (Samuel Huntington) عام (1965) تعريفاً مبهماً للمفهوم عندما قال " ماذا تعني التنمية السياسية ؟ إنها تعني كل شيء وأي شيء " ، الأمر الذي دفع الباحثين إلى التشكيك في قيمة المفهوم جملة وتفصيلاً ( هنتنجتون ، 1993 : 76 ) .
- أضاف لوشيان باي (Lucian W. pye) عام (1969) غموضاً آخر عندما أورد عشرة معانٍ وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به ، ومنها : " أنها تمثل مطلباً سياسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسة المجتمعات الصناعية، والتحديث السياسي، وفعالية الدولة القومية والتنمية الإدارية والقانونية، والمشاركة والتعبئة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية وغيرها " . ( هيجوت، 2001 : 7 )
- ذهب نبيل السالموطي (1978) مع هنتنجتون فلم يقدم تعريفاً للتنمية السياسية، بل قدم مؤشرات عليها، مثل تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع حتى وإن كان هناك

تباين في الأصول أو الانتماءات، والمشاركة الجماهيرية في عملية صناعة القرارات من خلال النظام البرلماني، وعدم تجميع السلطات في يد شخص أو مجموعة والفصل بينها، وحق الاعتراض ومراقبة أجهزة السلطة من قبل الجمهور، ونمو قدراته على إدراك مشكلاته الحقيقية من أجل التعامل معها بصورة رشيدة، وتحقيق وحدة المجتمع وتكامله السياسي، وذلك من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، والالتقاء على الحد الأدنى من القيم السياسية مع الولاء للسلطة السياسية المركزية. ( السمالوطي ، 1978 : 88 )

- قدم باكنهام ( 1974 ) تعريفاً للتنمية السياسية على أنها ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي . ( عارف ، 2002 : 54 )

والتحديث السياسي (Political Modernization) هو التعبير المرادف لمفهوم التنمية السياسية في الكتابات الغربية إذ يتخذ عدة صور، ويتحرك -في مرجعيته الغربية- ضمن محددات معينة، حيث يجعل بعضهم من قيام الرأسمالية الليبرالية، أو اقتصاد السوق، والعلمانية، أو فصل الدين عن الدولة وعن السياسة... إلخ، شروطاً ضرورية لقيام الديمقراطية والتحديث السياسي، وهم يفترضون أنه لا يمكن إقامة الديمقراطية أو نجاح التحديث في أي بلد، ما لم يكن نظام الحكم فيه علمانياً ورأسمالياً؛ ولهذا فلا يمكن -برأي هؤلاء- إقامة الديمقراطية إذا اتبع البلد نظاماً اقتصادياً غير رأسمالي، أو إذا كان حكمه نظاماً سياسياً منبثقاً عن الدين كالنظام السياسي الإسلامي ( عبد الجبار ، 1999 : 179 ) .

وقد وجد هذا الطرح في بعض المراحل التاريخية من القرن الماضي سنداً قوياً له في التحولات التي عرفت فيها العديد من المجتمعات الاشتراكية، والعديد من دول العالم الثالث باتجاه الديمقراطية، واقتصاد السوق، نتيجة انهيار المنظومة الاشتراكية، وفشل العديد من تجارب التنمية والتحديث التي حاولت إنجاز التحديث والتنمية خارج إطار (النموذج الغربي) . إذ إن

معاناة الديمقراطية، وعدم ولادتها في بعض البلدان العربية، قد ترجع إلى سيادة النمط التقليدي في التفكير، أو في الأشكال الاجتماعية. حيث يبرز التساؤل التالي : كيف يمكن تحقيق الديمقراطية على أرضية تقليدية/ قبلية، في حين أنها انتعشت في أوروبا في بيئةٍ ومناخٍ حدائي، وعلى أرضيةٍ اقتصاديةٍ ليبراليةٍ متجاوزةً كلياً النمط التقليدي ( بوزيد ، 1999 : 7 ).

وهناك من ربط مصطلح التنمية السياسية بالتطور السياسي ، لأن التطور السياسي مسؤولة عنه عملية التحديث الواسعة ، وبالتالي فهو يقع ضمن مسؤولية التنمية السياسية، استناداً إلى الاعتبارات التالية ( سالم ، 2007 : 2 ) :

1. إن هدف التطور السياسي هو التحرك باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي .. ومن هذه الأهداف : الديمقراطية ، الاستقرار ، الشرعية ، المشاركة التبعئة ، المساواة ، القدرة ، التخصص ، التكامل ، العقلانية ، الاتجاه نحو البيروقراطية ، الأمن ، الرفاه ، العدالة ، الحرية .

2. إن وظيفة التطور السياسي مسؤولة عن حركة النظام السياسي باتجاه مماثل للعملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي ، مثل وجود الأحزاب السياسية ، وغيرها من منظمات مجتمعية ، كضرورة وظيفية في المجتمع ، ووجود هذه الأحزاب وتطورها ضرورة مهمة للتطور أي التنمية السياسية .

والتنمية السياسية على النحو الذي مر ، مصطلح نشأ مع عملية التحول السياسي في أوروبا والتي تضمنت أغراضاً تشمل التوجه نحو المساواة التي تمكن الجميع من المشاركة في صناعة السياسة والتنافس على المواقع المختلفة، وقدرة النسق السياسي على صياغة مختلف السياسات وتنفيذها، والتنوع والتخصص في الوظائف السياسية، وعلمنة العملية السياسية، أي فصل السياسات عن الأهداف الدينية والتأثيرات المختلفة ( دود، 1987 : 78 ).

وقد صنف بعض الكتاب مفهوم التنمية السياسية إلى عدد من النظريات الفلسفية الشائعة

في العالم لتكون منطلقاً ومرجعاً تسهل دراسته ، ومن أبرزهم هؤلاء الكتاب كل من :

1. صنف كل من (علي غربي) و ( ناجي صادق شراب) التنمية السياسية إلى ثلاث نظريات

رئيسية هي ( شراب ، 2001 : 64 ) ، ( غربي ، 2003 : 71 ) -

أ . نظرية التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع

وعلم السياسة الرأسماليين.

ب. النظرية الماركسية المعتمدة على أفكار ماركس ولينين وتطبيقاتها في الدول

الاشتراكية.

ج. نظرية التبعية التي تم التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، ردا على فشل نظريات

ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصة من مفكري دول أمريكا الجنوبية.

2. صنف نصر محمد عارف نظريات التنمية السياسية على أنها نظريات أوروبية وهي

( عارف ، 1992 : 65 ):

أ . النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو النظريات السلوكية .

ب. النموذج الاشتراكي المسترشد بالتجارب الاشتراكية.

ج. نظرية التبعية أو كما يسميها الماركسية الجديدة ، إذ يعدّ أن مدرسة التبعية لا تخرج

في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين.

3. صنف (ريتشارد هيجوت ) الأكاديمي البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي،

النظريات إلى نظريتين رئيسيتين هما، نظرية التحديث الغربية؛ والنظرية " الراديكالية "،

التي يعتبر أنها تضم نظرية التبعية والنظرية الماركسية ( الجديدة ) ( هيجوت ، 2001 :

15 ) . وشكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات

الدراسية الفرعية، في تحليل ودراسة مسائل التنمية السياسية. وبسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك مع بداية حقبة سبعينات القرن العشرين، وحل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق، فأصبح التركيز منصباً على "قيمة المفهوم" وليس على تطوره الفكري والتاريخي، وذلك من قبل عدد من المقاربات أو المداخل (Approaches) التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية، وتعدّ الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم وهي :

#### أ. مدخل النسق - الوظيفة ( The System- Function Approach )

يشمل هذا المدخل كتابات (تالكوت بارسونز)، و(جبريل الموند)، و(ديفيد ايستون)، و(دافيد أبتنر)، و(ماريون ليفي)، و(ليونارد بندر)، و(فريد ريغز)، حيث يركز على: النسق ككل وكوحدة للتحليل، وافترض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل، كما يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق.

وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية مثل البنية (Structure)، الشرعية (Legitimacy)، المدخلات (Inputs)، المخرجات (Outputs)، التغذية الاسترجاعية (Feedback)، البيئة (Environment)، الوظيفة (Function)، التحويل (Transmission)، وأخيراً التوازن (Balance). (هيجوت، 2001 : 21)

#### ب. مدخل العملية الاجتماعية ( The Social Process Approach )

يظهر في أدبيات هذا المدخل أسماء (دانيل ليرنر)، (كارل دويتش)، (رايموند تاننر)، (هيوارد الكر)، (فيليبس كاراترايت)، و(مايكل هدسون)، حيث أهتموا بالعملية (Process) وحدة للتحليل وليس النسق (System) فبرزت عمليات جديدة مثل التمدن (Urbanization، التصنيع (Industrially)، التجير (Commercialization)،

الحركية الاجتماعية والمهنية (Social Mobility) ، واتساع نطاق التعليم ، ويُعدُّ هذا المدخل أقل تجريباً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي ، إذ يحاول المدخل الاستفادة من العملية الاجتماعية من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس تجريبياً.

إلا أن للمدخل عدداً من العيوب المتعارضة مع مشكلات التغيير التي من أهمها:-

(الحمد ، 2009 : 7 )

- إن المدخل يركز على تحليل المجتمعات مكتملة النمو ويتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث تعد مشكلة التغيير السياسي أكثر حدة .
- مشكلة صحة المعنى التي تتعلق بمستوى التحليل، والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل .
- يعاني هذا المدخل في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الامبريقي، من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفق دلالات ومؤشرات معينة، ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية ، دون أن يقدم تعريفاً نظرياً محدداً أساساً للمقصود بهذه المتغيرات.

### ج. مدخل التاريخ المقارن ( The Comparative History Approach )

يبرز في أدبيات هذا المدخل، أسماء مثل ( سيريل بلاك )، (س.ن. ايسنستادت)، (دانكوارت روستو)، (سيمور مارتن ليبست)، (بارنغتون مور الابن)، (رينهارد بيندكس)، وأخيراً أعضاء لجنة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية Social Science (Research Council) في السياسة المقارنة، ووحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل ، فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية

هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل. (عارف ، 2006 : 12)

إن التركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال مراحل عامة لا بد أن تجتازها المجتمعات ، والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي . فهو يبدأ بالمادة الحقيقية للتاريخ ، ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث، أما أهم عيوبه، فهو الافتقار للدقة والعمومية. (الحمد ، 2009 : 7)

#### د . نظريات التغيير السياسي ( Theories of Political Change )

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغيير السياسي، دون إعطائه مضامين قيمية، بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، وذلك كما ورد في منهج النسق - الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية. (الحمد ، 2009 : 8)

وعليه يمكن القول: إن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية، وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورفيه. والتنمية بوصفها آلية

للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ إن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي ( محمد، 2004: 126 ).

لذا سعت العديد من الانظمة السياسية للاهتمام بالهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، عبر أتباع عمليات التنمية السياسية من خلال تعديل واقعها والانتقال من حالة إلى أخرى، أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة، فبعد أن كان النظام السياسي معني بالشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة، وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور، وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة القرارات، بات من الضروري إجراء التنمية السياسية والانتقال إلى مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الاختيار والتي هي صنو الديمقراطية وجوهرها الحقيقي وتتطلب مستوى معيناً من المؤسسية ( مشاقبة، 2010 : 8 ).

إن الشروع بإجراء التنمية السياسية التي هي عملية معنية ببناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشكلات بأسلوب علمي، يكمن في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات



والمطالبات السياسية والاقتصادية ، وخلق الارتباط الذي يتأتى من خلال بناء مبدأ المواطنة القانوني والمرتبب بالانتماء للدولة والولاء للنظام ، وأن الإخفاق في ذلك هو من الاختيارات الإستراتيجية والسياسية للنظام السياسي في الدولة ، وأن اتهام الآخرين في هذا الإخفاق يخفي حقيقة الخوف من الاعتراف بالمسؤولية تجاهه وبالخصوص من قبل النخب السياسية السائدة ، إذ يرتبط ذلك باختيارات النخب وممارساتهم ، الأمر الذي يوجب العمل على عدم تكرار الإخفاقات واستمرارها ، عبر مساءلة الواقع وفحص الخيارات على ضوء المكاسب والنتائج ، وتطوير الأداء السياسي بما ينسجم وتطلعات المجتمع ومطامح الأمة ، بغية تقويم الخلل في الواقع الذي أنتج كثيراً من الأزمات والاختناقات ( محفوظ ، 2004 : 66 ) .

وتأسيساً على ما سبق فإن مفردة التنمية السياسية تحمل عدداً من المفاهيم التي يجب أن تخدم التنمية الشاملة ، بمعنى أن التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة ، وهي في سلطنة عمان عملية يتم من خلالها تنمية قدرات المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل . وقد برزت العديد من العوامل التي تدفع إلى ضرورة إجراء عمليات التنمية السياسية في السلطنة ، من بينها الرغبة في تصحيح البنية السياسية والمؤسسية وإطلاق حرية الرأي والتعبير ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر وتوظيف الباحثين عن العمل ، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية ، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحفيز جهود المشاركة السياسية . حيث سعى النظام السياسي العماني لإحداث عمليات التنمية السياسية في البلاد من أجل بناء حياة سياسية سليمة ، والنظر إلى المشاركة السياسية على أنها إحدى مخرجات عمليات التنمية في النظم السياسية .

## المطلب الثاني

### معوقات التنمية السياسية

التنمية هي عملية وليست حالة، لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تسهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية محددة الغايات ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفء للموارد، وهي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وإحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي، فهي آلية للتغيير وتغيير الأطر والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وضمانات استمرارها والتأكيد على المشاركة الواسعة والعدالة ( الكواري ، 1985 : 71 ) .

والتنمية السياسية هي جوهر مفهوم التنمية إذ تستوعب في إطارها طروحات نظريات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ذلك أن مشكلة التنمية هي في الأساس مشكلة سياسية، تنطلق من الفكر السياسي لكونه شرطاً أولياً لتقديم مجموعة الخطط والبرامج والأفكار والأرقام لعملية التنمية، لذلك فإن معركة التخلف هي معركة سياسية في الدرجة الأولى (مراد ، 2006 : 69)، لأن التنمية السياسية هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى من التطور في المجالات كافة لأجل الوصول إلى الدولة المتقدمة الديمقراطية والقائمة على المشاركة الحرة في الانتخابات النزيهة، والمنافسة السياسية الشريفة، التي تسعى إلى ترسيخ المفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية ( المغيربي ، 1998 : 149 ) .

وقد سعت أغلبية الدول النامية بما فيها دول الخليج العربية للبدء بعمليات التنمية السياسية من أجل النهوض بالواقع السياسي الذي تعيشه ، لكنها واجهت مجموعة من المعوقات لجهودها في التنمية السياسية، إذ إن إيجاد تنمية سياسية ليس بالأمر السهل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متداخلة، لأن ذلك عادةً ما يخلق هذه المعوقات التي تعترض تحقيق هدف التنمية الشاملة القائم على المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإن هذه المعوقات هي بذات الوقت حاجة فعلية لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتطلب توفير قنوات لدى الأنظمة السياسية بضرورة تبنيتها لبرامج التنمية ، وذلك من أجل خلق مساهمات فاعلة من الأفراد الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني ، ووجود مؤسسات سياسية أخرى تضغط باتجاهات متعددة لتحقيق هذا المطلب ، وترسيخ قيم الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة، في ظل إحلال سلطة القانون محل الأجهزة الأمنية القمعية ، بما يؤدي لتنظيم الحياة السياسية الضابطة لعمل الحكومة، عبر وسائل التطوير المستمرة للأفراد من أجل تنشيط الإحساس الوطني لديهم بعيداً عن معايير الولاءات الفردية والعشائرية والطائفية ( المقداد ، 2000: 26 ).

ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي : -

**1 . المعوقات السياسية :** يعد عدم توفر الإرادة السياسية من أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية ومن الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية ، إذ تلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دوراً في تدهور الأوضاع وتقهرها في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة، والإرادة السياسية هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض معينة مثل:

إلغاء سوء توزيع الدخل " تقليل التفاوت " ، وتقليل الفقر ، والقضاء على البطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية (تودارو، د.ت: 89 ).

وتقف الإرادة السياسية موقفاً متعارضاً مع مبدأ المواطنة التي تقتضي العمل الجدي للتخلص من كل الممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ، وتسهم باتساع الفجوة بين النخب السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع، فالنخب الحاكمة ترفض مبدأ التعددية السياسية ، وتمنع بشكل قاطع تقنين الأحزاب السياسية مما يجعل من الحكام والمحكومين يعيشون في أزمة ضغوط وإحباط تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة، وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع التنمية السياسية الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم الحضاري ويخرجهم من التخلف والاستبداد . إذ يلاحظ على الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية تغلغل دور الأسر الحاكمة بشكل متزايد في السلطة التنفيذية ، مما يؤدي إلى عدم خلق نخب جديدة في المجتمع وإقصاء كفاءات مهمة عن ممارسة السلطة وابتعاد شرائح كبيرة من المشاركة في الحكم ، ويدفع هذه الأسر باتجاه عدم الرغبة في إحداث التغيير ( النجار ، 2003 : 9 )

**2. غياب دور المعارضة السياسية : إن غياب دور المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المناط بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية ، له أثر كبير في تقليص عمليات التنمية السياسية ، وذلك لأنها تسهم في نشر الثقافة والوعي السياسي ، وتساعد على بروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والقبلية والعائليّة ( المشاقبة ، 2005 : 75 ) . كما تقوم الأحزاب السياسية بغرس مجموعة من المعايير والقيم**

السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين بشكل تدريجي وبواسطة عملها الحزبي الشعبي، وهي تسهم بتزويد المواطن بالمعلومات السياسية، وتعمل على غرس أنماط سلوكية تتعلق بالعملية السياسية، وهي لا تقف عند هذا الحد (تشكيل الثقافة السياسية) بل يمتد نشاطها ليشمل تغيير هذه الثقافة وهذا يتوقف على مدى قوة الأحزاب في التأثير على الجماهير. ( المنوفي ، 1987 : 198 )

ويشكل غياب الأحزاب السياسية عن الحياة السياسية في دول الخليج العربية عقبة مهمة من عقبات التنمية السياسية في هذه الدول ومجتمعاتها التقليدية السائرة بالانتقال إلى مجتمعات مُحدّثة ، الأمر الذي يتطلب وجود أحزاب وتنظيمات سياسية فاعلة قادرة على تمثيل كافة شرائح المجتمع ، وأن عدم وجود معارضة منظمة وقيادات فاعلة ذات تأثير في الحياة السياسية يقلل من فرص نجاح عمليات التنمية السياسية المنشودة ( المشاقبة ، 2005 : 75 ) .

3. غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة - المجتمع المبنية على المنظمات غير الرسمية التي تمارس عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي والسياسي، وأداء أدوار رقابية تصح من مسيرة النظام السياسي. حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصوره ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة ( الصبيحي، 2000 : 32 ) ، إنها بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية، من خلال ممارسة العمل الديمقراطي

داخل أروقتها، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، إذ أنها تُقَوِّم العملية السياسية وتقوم بجميع المصالح وتمييزها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي ، كما تملك تأثيراً كبيراً في المشاركة السياسية. ( الفالح ، 2002 : 29 ) ، ( الصاوي ، 1993:108 ) .

4. **ضعف مستوى المؤسسة في الدول العربية في البناء السياسي وبروز ظاهرة الشخصية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه** رغم وجود مؤسسات برلمانية التي يفترض أن يكون لها دور أكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة ، مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية قادرة على حل البرلمانات القائمة متى شاعت السلطة الحاكمة ، فضلا عن كون تلك الدساتير لا تلبي الحاجة الحقيقية لطموحات شعوب دول المنطقة ( المشاقبة ، 2005 : 77 )

5. **غياب المشاركة السياسية : إن غياب المشاركة السياسية المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي المفتوح ، يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي أو متخذيته مما يشكل عائقاً أمام عمليات التنمية السياسية ، وذلك لأن المجتمع هو المكون الأساسي المعني**

بالتنمية، وبأن مشاركته البناءة تقوم على حرية التعبير والتنظيم، وعلى الانخراط الطوعي في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وهي أيضاً تعني انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم ( السيد ، 1993 : 183 ).

## 6. ضعف دور المرأة السياسي: يشكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاساً لدرجة

التخلف السياسي التي تعاني منها المجتمعات ، وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية وأسطها حقها في التصويت والترشح للمجالس النيابية وهو عائق حقيقي أمام عمليات التنمية السياسية ( الطراح ، 2000 : 332 ) .فضلا عن استبعادها عن تولي المناصب الحكومية العليا أو المناصب الدبلوماسية وحرمانها من الحقوق الإنسانية الأخرى ( المشاقبة ، 2005 : 79 ).

ويرى الباحث أن التطورات السياسية التي شهدتها أغلب دول الخليج العربية باتجاه المزيد من الانفتاح السياسي أثمرت عن مشاركة سياسية فاعلة، وتكوين مؤسسات سياسية واعدة يؤمل منها أن تلبي رغبات وتطلعات الشعوب. وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجهها عملية التنمية السياسية في سلطنة عمان فقد عالجت التجربة الديمقراطية حديثة العهد التي سجلت مؤشرات إيجابية في طريق التطور الديمقراطي والتنمية السياسية، ومن أهم مؤشرات ذلك:

أ . وجود نظام أساسي للدولة صدر بموجب المرسوم السلطاني (101 لسنة

1996) وهو بمثابة دستور مكتوب ومرجعية ينص على فصل السلطات حيث

يمكن ملاحظة ذلك من خلال:

أولاً: المادة ( 44 ) المتعلقة بالسلطة التنفيذية : " مجلس الوزراء هو

الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة". والمادة ( 48 ):

" إذا عين السلطان رئيسا لمجلس الوزراء حددت اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه " .

ثانيا: المادة ( 60 ) : السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون .  
والمادة ( 61 ) : لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون.

ب. تمتع البرلمان بصلاحيات رقابية وتشريعية بما في ذلك حق استجواب الوزراء. ففي (12 مارس 2011) صدر المرسوم السلطاني رقم ( 39 لسنة 2011) بمنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية وصدر المرسوم السلطاني رقم ( 99 لسنة 2011 ) بتعديل بعض أحكام النظام الأسلي للدولة ويعني ذلك ببساطة اكتمال الطبيعة البرلمانية لمؤسسات الشورى العمانية أو بالأحرى مؤسسات العمل البرلماني في السلطنة ومن ثم انطلاقها بصورة أكثر قوة وفعالية في ممارسة دورها في إطار الدولة العصرية بشفافية وتأثير وقدرة على العمل في إطار مهماتها التي تعززت والتي تتجاوب مع تطلعات المواطنين العمانيين.

ج. كفالة حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الفكر والإعلام ، وذلك بموجب المادة ( 31 ) التي تنص على : حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه .

د. السماح بإنشاء مؤسسات سياسية كالنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والعمالية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني. وذلك بموجب المادة ( 33 )



التي تنص على : حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية  
ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص  
وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقا للشروط والأوضاع  
التي يبينها القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام  
المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على  
الانضمام إلى أية جمعية .

هـ. إجراء انتخابات برلمانية وبلدية حرة تشارك فيها المرأة إلى جانب الرجل  
على قدم المساواة. كما أتيح للمرأة فرص كبيرة ومتكافئة للتعليم والرعاية  
الصحية والاجتماعية وتدريب وفرص عمل أهلتها أن تتبوأ مواقع قيادية  
ودبلوماسية وقضائية.

## المبحث الثاني

### مفهوم المشاركة السياسية

تختلف نسبة وفاعلية المشاركة السياسية من مجتمع لآخر، وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بأمور السياسة وشؤونها، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية أو لا يسمح بها. كما أن درجة فاعلية المشاركة السياسية وحجمها يتوقفان على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم والتي تعمل على تحقيق مصالحهم، فإذا ما تمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الشرعية يعني أنه نظام حائز على رضا مواطنيه وذلك من خلال عمله على تحقيق مصالحهم. وهذا يعني أنه نظام يتمتع بمستوى معين من الديمقراطية، وهذه الصفة لا يمكن أن يوصف بها أي نظام سياسي دون أن تكون هناك تنمية شاملة بشكل عام وتنمية سياسية بشكل خاص على صعيد أفراد المجتمع والنخب السياسية معاً، فالمشاركة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر تبعاً لاختلاف العوامل الذاتية وتتعلق بالمجتمع واختلاف العوامل الموضوعية التي تتعلق بالنظام. وحتى لا يكون النظام السياسي وأفراده منعزلين بعضهم عن بعض، يتطلب الأمر منهم بناء مؤسسات سياسية تقنن عملية المشاركة السياسية وتنظمها وتدفع المواطنين للتفاعل من خلالها.

لذلك سيتم في هذا المبحث تناول المطالبين التاليين :

**المطلب الأول : التعريف بمفهوم المشاركة السياسية**

**المطلب الثاني : آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية**

## المطلب الأول

### التعريف بمفهوم المشاركة السياسية

يُعد مفهوم المشاركة السياسية من المواضيع المهمة في المجتمعات كافة و يفصح عن نفسه بشكل أكثر وضوحاً في المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي المتحضر بسبب سعة انتشاره وفاعليته. كما أنه مهم وضروري للمجتمعات التي تعيش أزمة في المشاركة السياسية، لأنها العملية التي يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته و المطالبة بحقوقه. كما أنها ضرورية لمنع استبداد السلطة في هذه المجتمعات لو سلكت المشاركة طريقها الصحيح وحققت أهدافها المنشودة .

ويعبر مفهوم المشاركة عن العديد من المفاهيم المتداخلة والمتفاعلة معه، وانطلاقاً من هذا لا بد من تمييزه عن مفاهيم الاهتمام والتفاعل والدور. فالدور (يعني نمطاً متكرراً من الأفعال التي يؤديها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص المعينين في موقف تفاعل) (عليوة ، د . ت : 104 ) . ويعني التفاعل (التجاوب بحيث يبقى المواطن ذاته في الوجود السياسي، وهذا التفاعل هو حلقة الوصل بين الاهتمام والمشاركة)، أما ما يخص الاهتمام فيعني (أن يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً سواء أكان استخدم حقاً معيناً في عملية اتخاذ القرار أم لا) (معوض ، 1983 : 64 ) . لذا يمكن القول بأن المشاركة تنتج من التفاعل والاهتمام سواء أكانت بصورة إيجابية أم سلبية. والمشاركة تعني ببساطة أن تأخذ دوراً مع الآخرين، وهي حق من حقوق المواطنة، وحق المشاركة هو في الحقيقة مجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عند حرية التعبير عن الرأي، وإنما المشاركة الفعالة التي تستند إلى توفر حقوق أخرى مثل حق امتلاك المعرفة التي تبنى على أساسها الأفكار والآراء.

ويمكن عد المشاركة نوعاً من أنواع الحوار. فالحوار لا يتحقق إلا من خلال وجود طرفين أو أكثر لتحقيق هذا الحوار، الذي يُعد شرطاً مهماً لقيامه عند مستوى معين ومن خلال أطر محددة بين الحكام القابضين على السلطة والمحكومين الحريصين على حقوقهم وحياتهم، خاصة وان جانباً مهماً منه يأخذ طابع الحوار الهادف بين الطرفين للتحاور والتشاور لخدمة متطلبات الأفراد والحرية والنظام ( بطرس ، 2007 : 208 ) ، والمشاركة يمكن أن تُعد تعاوناً وتبادلاً للرأي بين الفرد والسلطة ( عبد اللطيف ، 1994 : 222 ) . ويمكن أن تُعد المشاركة وسيلةً وغايةً في آن واحد، فهي وسيلة لما توفره من فرصة للفرد أو الأفراد للاشتراك مع غيرهم ومناقشة القضايا التي تهمهم أو تهدد حياتهم، وهي هدف أو غاية من خلال تحقيق الأهداف المشتركة التي لا يمكن تحقيقها لولا هذا الاشتراك ( محمود ، 2008 : الموقع الالكتروني : <http://www.alshabap.gov.eg> ) .

لقد نشأ مفهوم "المشاركة السياسية" في أوروبا. إذ وضعت لبناته الأولى ومعاييره من قبل المجتمعات والدول الأوروبية التي كانت تعيش في عصر الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة ، وكانت المجتمعات حينها تخضع لإرادة الحاكم المستبد ، وهذه الإرادة كانت هي القانون السائد في المجتمع، أما السلطة فلا وجود لقانون ينظم سلوكها ، وإن وجد هذا القانون فلا سيادة له، والشعب خاضع لإرادته، ولا حرية ولا حقوق له، إلا ما يتفضل به الحاكم عليه. وكانت الكنيسة في أوروبا تصدر الحقوق والحريات، وكانت تضع حظراً على الفكر والتفكير، ونشاط الفرد والجماعة (حلاوة ، 1998 : 15 ) .

وحين بدأ عصر النهضة السياسية في أوروبا بدأت المناداة بحقوق الإنسان المصادرة من قبل الكنيسة، نتيجة لازدياد العلم والثقافة، وارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات،

فأدى ذلك إلى ظهور العديد من المفكرين الذين أخذوا ينظرون للسلطة وكيفية تنظيمها وممارستها وفق آليات وصفت بالديمقراطية. وبهذا ارتبط مفهوم المشاركة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وعد التعبير العملي لها ولجوهرها، فلا يمكن أن نتصور أن هناك مشاركة سياسية فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي، دون أن تكون هناك ديمقراطية راسخة ومتجذرة، بوصف أن الديمقراطية تنشأ في المجتمعات بسبب ظروف معينة تتعلق بتطورها ولا تمنح لها. ولهذا عُدت المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، كونها تتعلق ببنية النظام السياسي، ومدى استجابة النظام لها، وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره النظام لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية. وهكذا أصبحت المشاركة السياسية آلية ضرورية لاختيار الحكام والتداول السلمي للسلطة، لكي يكون النظام ديمقراطياً يؤمن بها ويسعى لتلبية مطالبها، وإذا ما عجز النظام السياسي عن تلبية مطالبها أو تجاوزها فيمكن أن يعد نظاماً استبدادياً ( نعمة ، 2009 : 23 ) .

لذا جاءت بدايات المشاركة السياسية في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي الذي صاحبه بروز الطبقة الوسطى ومطالبتها بالاشتراك في الحكم، وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خاصة عندما تطورت نظم الانتخابات البرلمانية التي رفعت القيود التي كانت تحد من المشاركة السياسية الجماهيرية الشعبية كافة والتعبئة في حوض المعارك الانتخابية، أما في آسيا وأفريقيا فقد برزت هذه الظاهرة في القرن العشرين للتصدي لجوهر العلاقة بين الفرد والسلطة ( الأسود ، 1990: 248 ) .

أما في البلدان العربية وعلى الرغم من بروز التيارات التحررية فيه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا أن معظم الدارسين العرب في الشؤون السياسية عندما

يتصدون لدراسة هذه الظاهرة، فإنهم يدرسونها تحت عنوان أزمة المشاركة السياسية ويعدونها أحد الأزمات السياسية التي تواجه المجتمع ( محمد ، 2005 : 27 ) .

وبالنتيجة يمكن القول إن الأمر الذي دفع عدد من المفكرين للنظر إلى مفهوم المشاركة السياسية بما يتلاءم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية ، مما زاد من تعدد التعاريف التي تناولته ، التي كان من أهمها : -

- النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم غير سلميّ ، شرعياً أم غير شرعي، فعلاً أم غير فعال (Huntington, 1976 : 3).

- حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها، أما في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتنظيم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام ( معوض ، 1983 : 63 ).

- تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكاهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ( عبد الرحمن ، 2010 : 270 ).

- تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون، أو بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ، وتقييم القرار السياسي اشتراكاً خالياً من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم ( الندوي، 2009 : 4 ).

- ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة ( الخطيب ، 1982 : 18 ) .

وخلص الباحث الى تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية ناجمة عن تطور افكار أفراد المجتمع للمشاركة في الشؤون العامة من أجل دفع السلطة لزيادة معدلات المعيشة ورفع مستوى التعليم ، واحترام حقوق الإنسان وحياته والسماح بتقرير مصالحتهم .

وفي ضوء هذا يمكن تقسيم المشاركة السياسية إلى عدة أشكال أو أنواع:-

1. المشاركة السياسية الطوعية، أو المستقلة، أو الايجابية، أو الديمقراطية، هذا النوع من المشاركة السياسية يعدّ سمة من سمات المجتمعات المتقدمة، والمشاركة هنا تعني مشاركة الشعب ككل دون تمييز من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي، فهم كأفراد يمكن أن يسهموا في الحياة السياسية بوصفهم ناخبين أو عناصر نشطة سواء كانت سياسية، أو بوصفها جماعات يمكن أن تقوم بنفس الدور من خلال العمل الجماعي في منظمات سياسية أو نقابية ( بطرس ، 2007 : 209 ) . وهذا يعني أن النظام السياسي الديمقراطي يتيح الفرصة للمواطنين بالإعراب عما يدور في خلدتهم، إضافة إلى توفير قنوات تستجيب لذلك ( عبد الجبار، 1994 : 5 ) ، لأن النظام السياسي الديمقراطي يبني على قيم نبيلة مثل المساواة والحوار والقبول والموافقة وغيرها، فمزال هناك حوار بين الحكام والمحكومين مادام الحكم يقوم على الموافقة والقبول ( هديرد ، 1991 : 149 ) . وفي هذا النوع من المشاركة

يعتقد المشاركون أنهم بمشاركتهم هذه يستطيعون إحداث تغييرات كبيرة على صعيد النظام السياسي، سواء أكان في اختيار الأشخاص لتولي المناصب الرسمية أم في صياغة السياسات العامة، مما ينعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن عدم المشاركة يؤدي إلى عدم تحقيق تلك الأهداف أو التفريط بها ( جزولي ، 2000 : 182 ) .

كما أن المشاركة في صناعة القرارات في حد ذاتها تشكل ضمانا اجتماعيا لقبول تلك القرارات ومن ثم الالتزام بها وتنفيذها، وربما القبول بما سينتج عنها من آثار ( قاسم ، 2005 : 14 ) ، وهذا النوع من المشاركة يبني على عدة ركائز ( عبد الرزاق ، 2005 : 76 ) :-

- أ . خضوع السلطة السياسية لصوت الشعب بإرادته وانتمائه ومطالبه.
- ب. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها وسعيه إلى توسيعها.
- ج. قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون تهميش أو استبعاد.
- د. تمثيل شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.
- هـ. وجود دستور والخضوع له بوصفه القانون الذي يسمو فوق سلطة الحكام ليضم وينظم المشاركة السياسية ويحميها.

2. المشاركة السياسية المعبئة أو غير الديمقراطية أو السلبية، يرتبط هذا النوع من المشاركة بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تلك



المشاركة، إذ إن طبيعة الواقع الاجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما يحويه من قيم فرعية قبلية أو طائفية أو دينية تؤثر في المشاركة السياسية (بغدادى، 1993: 281) . على الرغم من أن أي مجتمع من المجتمعات لا يخلو من هذا التعدد وهذه القيم المتعددة لكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيتها السياسي. وهي مشاركة معبأة ليس لإرادة المواطن تأثير فيها، ولكن المواطن مجبر عليها ومدفوع نحوها نتيجة للطبيعة السلطوية التي يقوم عليها النظام السياسي (Huntington, 1976 : 9). إذ يقوم هذا النظام بتعبئة قطاعات واسعة من الجماهير لمساندة قراراته وإضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية أو الاحتفالات العامة لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم هذه النظم ومواجهة الرأي العام الخارجي الذي قد تضلله نتائج الانتخابات، إضافة إلى عدم وجود معارضة نظامية قوية وعلنية أو ربما حتى سرية (معوض، 1983: 67) .

فأنظمة الحزب الواحد مثلا تسمح بالمشاركة السياسية وتعبئتها ولكن يجب أن تكون هذه المشاركة ضمن أطر النظام وأيديولوجيته ( عبد الرزاق ، 2005 : 74 ) ، وهذا النوع من المشاركة السياسية تأخذ بها أغلب الدول النامية وهي في أغلب دالاتها تشير إلى ضعف المشاركة السياسية، وأهم أسباب هذا الضعف هي (علوان، 1996 :

( 131 ) :-

- أ . هيمنة المؤسسات السلطوية إذ تجري كل العملية السياسية تحت هيمنة تامة من قبل السلطة التنفيذية.
- ب. ضعف المؤسسات التمثيلية وهذا السبب امتداداً للسبب الأول، فالمؤسسات التمثيلية المتمثلة (بالبرلمانات) غير قادرة على تحرير مساهمة المواطن ونقل

مطالبه إلى النظام السياسي لاتخاذ قرارات بشأنها أو الرد عليها أو تحقيقها، كما هو الحال في المشاركة الديمقراطية.

إضافة إلى أن المؤسسات الوسيطة من (أحزاب سياسية، وجماعات ضغط ومصالح، ومجتمع مدني) في هذه الأنظمة تكون مجرد هياكل غير ذات فاعلية تذكر ولا تمارس أعمالها أو مهماتها الحقيقية المناطة بها، إذ تقتصر مهماتها على تعبئة الجماهير لتأييد النظام وتلبية مطالبه، في حين يفترض بها أن تنقل مطالبهم للنظام السياسي، لذلك فإن المؤسسات في هذه الأنظمة تكون وجهاً من وجوه السلطة أو آلية لممارسة السلطة الحكومية.

ج. عدم رغبة المواطنين في المساهمة بالحياة السياسية وذلك إيماناً منهم بعدم قدرتهم على إحداث تغيير في الوضع القائم أو قلة وعيهم السياسي وعدم إدراك المواطنين لحقوقهم السياسية وهذا يعود إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية التي تعد وسطاً ناقلاً للثقافة السياسية التي في ضوئها تتحدد المشاركات السياسية .

وخلاصة القول فإن المشاركة السياسية ترتبط في أي مجتمع ارتباطاً وثيقاً بمدى ما تتوفر عليه من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية، فعندما يهتم مجتمع من المجتمعات بعملية المشاركة السياسية ونتائجها يكون مجتمعاً مشاركاً على الأصعدة كافة بحكم تنشئته وثقافته وطبيعة نظامه السياسي، وقد يكون عنصر اللامبالاة في المشاركة السياسية كبيراً مما يؤدي إلى عدم مشاركة الأفراد فيها، وهذا أيضاً يتوقف على طبيعة تنشئته ومستوى ثقافته وقناعته بأن النظام السياسي لا يعير أهمية لهذه المشاركة، أو بسبب تدني المستوى الاقتصادي مما يؤدي إلى الانصراف للاهتمام بشؤونهم ليصبحوا بعيدين عن الأمور السياسية.

## المطلب الثاني

### آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية

يختلف مستوى تأثير المشاركة السياسية من مجتمع لآخر، وذلك حسب إيمان أفراد المجتمع بها وجدواها ومدى الثقة المتوفرة بينهم وبين الحكام، ومدى ما يتوفر لأفراد هذا المجتمع من وعي بحقوقهم وواجباتهم. كما أن مستوى هذا التأثير يختلف ليس فقط باختلاف المجتمعات وإنما باختلاف الأنظمة السياسية من كونها تتمتع بالشرعية والديمقراطية وتعمل جاهدة على تحقيق التنمية، فعملية المشاركة السياسية هي عملية نسبية تختلف باختلاف الأنظمة السياسية والأفكار والقيم التي يحملها أفراد المجتمعات. لذلك سيتناول هذا المطلب أهم آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية، وهذه الآليات هي: الشرعية والتنمية والديمقراطية.

#### 1. الشرعية :

عرّف (ماكس فيبر) الشرعية على أنها قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها، وعلى النظر إليها بصفقتها المعبرة عن مصالح الأفراد ( إبراهيم ، 1987 : 405 ) ، لأنها تشمل مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي، وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، فيمكن أن يكون النظام السياسي على مستوى مرتفع من الشرعية حينما يرى المواطنون بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، ويمكن أن تكون السلطة السياسية على مستوى منخفض من الشرعية حينما يرون أن الحكومة خاطئة في ما تعمله ( حزام، 2003 : 25). فهي في جانبها هذا ترتبط بالقيم والمعتقدات والمبادئ التي يمثلها النظام، والتي يجب أن لا تتعارض مع القيم والمعتقدات التي يحملها المواطنون.

ويشير (روبرت ماك ايفر) بهذا الشأن إلى أن الشرعية تتحقق حينما يتطابق إدراك النخبة، وإدراك الجماهير، وفي اتساق عام من القيم والمصالح الأساسية للمجتمع مما يحفظ للمجتمع تماسكه ( إبراهيم ، 1987 : 405 ) .

وفي سلطنة عمان تنازل المجتمع عن السيادة لنظامه السياسي الحاكم ليس هبة ممنوحة لهذا النظام وإنما لقناعات تاريخية بأن السلطان لديه القدرة على توفير مستلزمات إشباع حاجاتهم المادية ورغباتهم المعنوية وإدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية إلى جانب تحقيق كرامة الوطن وعزة أهله ونصرة دينه فقبلوا بالطاعة ومنحوه السيادة فكانت نتيجة منطقية لقناعات الأفراد والقبائل بقدرات وإمكانات السلطة وبالتالي تحققت المشروعية حينئذ ولم يكن النظام بحاجة إلى القوة لفرض نفسه حتى يطيعها الناس .

ويوجد في سلطنة عمان مجلس عمان المكون من هئتين ، الأولى هي مجلس الشورى الذي ينتخب على أساس الاقتراع العام والثانية مجلس الدولة الذي يعينه السلطان، ولهذا البرلمان سلطة معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار والإصلاح الإداري، ويمكنه التعليق على أو اقتراح تعديلات على قوانين تقدم له من قبل وزارة معنية في السلطنة كما يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية. ( المادة 58 من وثيقة النظام الاساسي للدولة لسنة 1996 وتعديلاته).

لذلك أصبحت وظيفة النظام السياسي العماني تقوم على حماية حقوق المواطنين ورعاية مصالحهم والحفاظ عليها، لأن وظيفة أي نظام سياسي ما هي إلا زيادة عمليات المشاركة السياسية، وهذا الأمر هو الدافع الذي يدفع الأفراد إلى دعم السلطة السياسية التي تدير شؤونهم وتنظمها وتحمي مصالحهم وأمنهم ، وهي تستمد سلطتها من رضا المحكومين، وإذا ما أخلت أو فرطت في حقوق المواطنين فإن من حق الشعب تغييرها، وهذا يعني أن

المشاركة السياسية هي معيار لشرعية النظام السياسي وممارسة سلطته السياسية في أي مجتمع، فشرعية أي نظام سياسي إنما تتحقق بقبول المحكومين - الشعب - بحق الحاكم في الحكم وفي استخدام القوة حفاظاً على النظام ومصالح الشعب، فالشعوب هي التي تختار حكامها ، وهؤلاء الحكام هم الذين يمارسون سلطتهم باسم الشعوب صاحبة السيادة في الأصل والتي تنازلت عنها للحكام بشروط خاصة. بمعنى أن الحكام لا يمكنهم أن يستبدوا بالشعوب لأن سلطاتهم جاءت أصلاً عن طريق الشعوب، وممارسة القوة إنما جاءت بفعل رضاهم.

## 2. التنمية :

هناك علاقة جدلية بين الأبعاد الاقتصادية للتنمية وأبعادها السياسية، فمن جهة تعد التنمية الاقتصادية أحد مدخلات النظام السياسي التي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلاته وأطرافه، ومن جهة أخرى تعد أحد مخرجات النظام السياسي، ويتوقف نجاحها على درجة شرعية هذا النظام وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات وتوفير الأمن والاستقرار وكذلك أبعاده الثقافية تؤثر على التنمية السياسية والاقتصادية ( هلال ، 2000: 21 ) .

والتنمية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ إن هذه الأخيرة هي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية. وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي ( كامل ، 2000: 280 ) ، كما انه توجد وراء عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية عملية معقدة وهي التنمية السياسية، التي تهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم حديثة ،

فمیل النظام نحو المساواة يترجم نحو نموه السياسي وهذا يتحقق عبر الأصعدة الآتية  
( الأسود، 1990 : 410 ):

- أ . الانتقال من مفهوم الرعية إلى مفهوم المواطنة أي المساهمة في العمل السياسي.  
ب. المساواة أمام القانون وذلك من خلال تطبيقه على جميع أفراد المجتمع وبدون تميز بسبب  
الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين.  
ج. تبوؤ المراكز العامة حسب مؤهلات وكفاءة الأفراد وليس عن طريق الوراثة التطبيقية  
الاجتماعية أو الطائفية.

وبهذا فإن التنمية السياسية تعني تنمية الولاء للوطن الذي يقوم على مبدأ المواطنة، هذا  
المبدأ الذي ارتبط في البداية بالنشاط الاقتصادي والتمتع بثماره، ثم ارتبط بحق المشاركة في  
الحياة الاجتماعية، وأخيراً ارتبط بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية وتولي  
المناصب العامة والمساواة أمام القانون ( الكواري ، 2001 : 106 ) .

من هنا سعى صانع القرار السياسي لإبراز معالم آليات التنمية السياسية في سلطنة  
عمان منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين حيث عمل على استحداث تجربة الشورى  
في الدولة ، ففي عام 1981م تم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة ، والذي لقي الاستحسان  
كبداية لهذه الممارسة. فقد جاء هذا المجلس استمراراً للسياسة الرامية إلى إتاحة قدر أكبر من  
المشاركة السياسية الشعبية في الجهود التي تبذلها الحكومة . وقد عهد للمجلس الاستشاري  
بمهمة إبداء الرأي والمشورة في السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وأن يكون  
إطاراً لجهد مشترك بين القطاعين الحكومي والأهلي، ويقوم بإعداد الدراسات ويضع أهداف  
وأبعاد الخطط الإنمائية والأولويات المقررة لمشروعاتها والمعوقات التي قد تصادف تنفيذ هذه  
الخطط، والحلول المناسبة لها . ولهذا كان حرص الحكومة على تمثيل القطاعين الحكومي

والأهلي معاً في ذلك المجلس تمثيلاً تحظى فيه الأغلبية الشعبية بعدد الأعضاء الذين يمثلون مختلف المناطق، وذلك لكي يكون المجلس على مستوى الهدف النبيل الذي أنشئ من أجله ، وهو أن تؤخذ رغبات وحاجات المواطنين بعين الاعتبار في رسم سياسات السلطنة الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولكي يكون المجلس أيضاً مجالاً حيويًا للتفاعل والتكامل بين الآراء والتعاون التام بين الحكومة والمواطنين .

### 3. الديمقراطية :

تعد الديمقراطية بنية وممارسة وآلية من الآليات النسبية لكونها قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع لأنها محكومة بالاعتبارات الذاتية والموضوعية لأي مجتمع، فهي تظهر عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها، فتصبح سلوكاً اجتماعياً وطريقة للحياة حينما تنتشر ممارستها في كل المؤسسات من البيت إلى المشاركة في الحياة السياسية ( الكواري، 2000 : 40 )، وبذلك يتم الربط بين المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية، إذ يدخل الكثير من المفكرين موضوع المشاركة السياسية ضمن مبادئ الديمقراطية وذلك أنها في بعدها السياسي أجلى صورة في التعددية السياسية والفكرية، كما يتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار وإدارة وتنظيم الحياة السياسية وتوفير الحرية في القيام بالمسؤوليات والحقوق، بما فيها حرية التعبير وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية، والمشاركة في القرار ليست توزيعاً للحصص والمناصب التي تستهدف إرضاء الجمهور شكلياً بل إسهاماً في إدارة الشؤون العامة وفي مراقبتها ( الهيتي ، 2003 : 147 ) .

وبذلك فإن مفهوم المشاركة السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالديمقراطية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي التعبير العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية بتطبيقاتها المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة والشعبية، والتي تدور كل عناصرها حول

محور إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها ( الجوهري ، 1996 : 20 ) ، بوصف أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي لضمان المشاركة السياسية، وهذه الأخيرة هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وقدرتها على تحقيق مهمتها وتحقيق أهدافها إذ تستهدف الديمقراطية كآلية سياسية واجتماعية إلى توسيع المشاركة السياسية للمجتمع بحكم نفسه ( مراد ، 2006 : 80 ) ، لأن الديمقراطية تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: (الأول هو: الحرية أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، والثاني هو: المساواة في بعديها السياسي والاجتماعي أي أن المواطنين بغض النظر عن أوجه اختلافهم وانتماءاتهم يعدون متساوين أمام القانون، أما المبدأ الثالث فهو: المشاركة بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة، ويبنى على هذا مبدأ مهم هو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف تؤثر عليه وعلى حياته وعلى مصالحه) ( هلال ، 1983: 10 ) .

وتطورياً للعملية الديمقراطية العمانية، فقد واصل مجلس الشورى ممارسة نشاطاته واختصاصاته التي تصب في خدمة العملية السياسية في البلاد ، وفي عام (1996م) حدثت النقلة الكبيرة بصدور النظام الأساسي للدولة " الدستور " الذي طور التجربة الديمقراطية ، حيث تضمنت إحدى مواد تأسيس " مجلس عُمان " المكون من مجلس الدولة المعين ، ومجلس الشورى المنتخب.

والجدير بالذكر أن النظام الأساسي للدولة جاء ليؤكد على اكتمال بنية الدولة ، وإحاطتها بسياج قانوني يؤطرها ، من خلال تحديده للخطوط والقواعد والمبادئ العامة التي تنتجها السلطنة في علاقاتها بمواطنيها ، وعلاقاتهم بها ، وبين حقوقهم وواجباتهم القانونية بكل



وضوح . وبالتالي فقد بات هناك علاج دستوري يمكن الرجوع إليه عندما تبرز أو تثور أية قضايا قانونية . كما أوضح النظام الأجوبة التي كانت تحوم في أذهان بعضهم حول مستقبل الحكم في السلطنة . وكان النظام الأساسي سابقا لتناول القضايا المثارة حاليا على الساحة حول حقوق الإنسان ، إذ تضمن الباب الثالث حول "الحقوق والواجبات العامة " عددا من البنود التي تؤكد ضرورة احترام آدمية الإنسان ، وعدم جواز القبض عليه ، أو حجزه ، أو تفتيشه أو حبسه أو تحديد إقامته ، أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وفي أماكن ملائمة ، وعدم جواز إبعاد المواطنين ، أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطنة . كما قضى بمساواتهم أمام القانون ، وعدم التمييز بينهم لأي سبب كان . وحظر النظام الأساسي أيضا الحبس إلا في أماكن مخصصة لذلك ، على أن تكون مشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية ، كما حظر التعذيب بكافة أشكاله .

من هنا فإن مستويات المشاركة السياسية هي التي يمكن أن تؤثر في التنمية السياسية ، وهي بطبيعة الحال تتأثر بها ، حيث تختلف نسبة وفاعلية المشاركة السياسية من مجتمع لآخر ، وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بأمر السياسة وشؤونها ، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية أو لا يسمح بها .

**لكن يمكن القول إن النخب الاجتماعية والسياسية والفكرية طالبت الأنظمة السياسية في دول الخليج العربية ومن ضمنها سلطنة عمان بالتحول من حكم القبيلة الى الحكم الدستوري المقيد بالقانون الذي يحول دون اطلاق يد الدولة في الشؤون العامة ، والأخذ بمبدأ الدولة الحديثة ( مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1979 : 48 ) . حيث أكد كثير من هذه النخب أن الدستور جزء مكمل لمقومات الديمقراطية والمشاركة السياسية ، مثلما**

ورد في النظام الاساسي للدولة في سلطنة عمان من نصوص تؤكد على منح الحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان ، إذ إن ذلك أسهم وبشكل كبير بضمان تحقيق الاستقرار السياسي في السلطنة ، وذلك بموجب ما ورد من نصوص وكما يلي :

- يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة .  
وللمواطنين - وفقا لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة. ( المادة 9 من النظام الاساسي للدولة لسنة 1996)،

- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن ( المادة 10 من النظام الاساسي للدولة لسنة 1996)،

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامة للمجتمع تكفلها الدولة ، وتكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض العجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة ( المادة 12 من النظام الاساسي للدولة لسنة 1996 ) .

وتعد حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام وسائل لتعبير الافراد عن رأيهم خدمة لعملية التبادل الفكري والثقافي، مكفولة بموجب النظام الأساسي للدولة كما ورد بالنصوص :

- حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون ( المادة 29 من النظام الاساسي للدولة لسنة 1996 ) ،

- حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه. ( المادة 31 من النظام الاساسي للدولة لسنة 1996 ) .

ويوضح الجدول رقم (1) نوع الاصدارات وعددها من الصحف والمجلات في سلطنة عمان وكما يلي ( الكتاب الاحصائي السنوي لسلطنة عمان ، 2011 : 512 ) :

### جدول رقم ( 1 )

ت	نوع الإصدارات	عدد الإصدارات	النسبة المئوية
1	اليومية	9	% 10.46
2	الأسبوعية	10	% 11.62
3	النصف شهرية	5	% 5.81
4	الشهرية	20	% 23.25
5	كل شهرين	4	% 4.65
6	الفصلية	34	% 39.53
7	نصف السنوية	2	%2.32
8	السنوية	2	% 2.32
	المجموع	86	% 100

### الفصل الثالث

#### التنمية السياسية في سلطنة عمان

المبحث الأول : المفاهيم السياسية المرتبطة بالتنمية السياسية في سلطنة عمان

المطلب الأول : السلوك السياسي في سلطنة عمان .

المطلب الثاني : العمل السياسي في سلطنة عمان .

المبحث الثاني : روافد التنمية السياسية في سلطنة عمان

المطلب الأول : الفكر السياسي للسلطان قابوس ودوره في دعم التنمية السياسية

المطلب الثاني : منظمات المجتمع المدني العماني ودورها في التنمية السياسية

## الفصل الثالث

### التنمية السياسية في سلطنة عمان

توصف التنمية التي حدثت في الغرب، على أنها عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى كل دول العالم الثالث، وكان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السياسية الأولى يتجه أكثر إلى التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصائص التي تميز المجتمعات المتخلفة، كما جرى التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية ( نصر، 2005 : 135 ).

وتمر عملية التنمية بمراحل متعاقبة باتجاه واحد صاعد، وقد تعددت المناهج وأساليب دراسة التنمية السياسية وطرق تحقيقها والوصول إليها ، الأمر الذي جعل بعض علماء السياسة يختلفون في تعريف التنمية السياسية ، كل من زاوية رؤيته والمنهج المستخدم في دراسة عملية التنمية السياسية. ، لكن الأمر المتفق عليه من الجميع يشير إلى أن التنمية السياسية ليست ظاهرة مستقلة عن باقي الظواهر السياسية، فهناك بعض المفاهيم التي لها علاقة بها، كالثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية والسياسية، تحدد نوعية المشاركة السياسية إلى حد بعيد، ومن ثم نوعية الثقافة السياسية التي يستقبلها المواطن من مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية كالأُسرة، والمدرسة، ودور العبادة، والإعلام وغيرها.

وتأسيساً على هذا سيتناول هذا الفصل المبحثين التاليين:

**المبحث الأول :** المفاهيم السياسية المرتبطة بالتنمية السياسية في سلطنة عمان

**المبحث الثاني :** روافد التنمية السياسية في سلطنة عمان

## المبحث الأول

### المفاهيم السياسية المرتبطة بالتنمية السياسية في سلطنة عمان

تعد التنمية السياسية عملية متكاملة الجوانب تتأثر بالعديد من العوامل ، وتكون البيئة الداخلية لأي نظام سياسي هي المحدد الأهم في تقرير مدى حاجة النظام إلى التنمية وتطورها؛ لأن هذه الحاجات تنبع من تطور المجتمع الذي تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد، نتيجة تأثر العملية السياسية في النظام بالفاعليات الناتجة عن مختلف عناصر المجتمع المدني التي يحاول كل طرف فرض رؤيته للتنمية المنشودة ومحاولة تحقيق مكاسب، فضلاً عن تفاعل هذه العناصر مع النظام السياسي والحكومة من خلال العديد من القنوات الرسمية ، ومن أهمها المجالس النيابية - كمجلس الشورى في سلطنة عمان - الذي يعد المكان الصحيح لتوجيه انطلاق عملية تنمية سياسية جادة وليست مجرد شعارات ، إضافة لدور المؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية والندوات الفكرية والمؤتمرات المتخصصة التي تظهر مدى الحاجة إلى التنمية السياسية .

ثم يأتي دور البيئة الخارجية المحيطة لأن النظام السياسي في أي دولة التي لا تكون في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية كونها عضوا في المنظومة الدولية تؤثر وتتأثر بها، وسلطنة عمان شأنها شأن الدول الأخرى تعيش في وسط الأحداث تتأثر بها وتتأثر فيها.

لذا سيتم تناول أهم المفاهيم السياسية المرتبطة بالتنمية السياسية من خلال المطلبين

التاليين:

**المطلب الأول : السلوك السياسي في سلطنة عمان.**

**المطلب الثاني : العمل السياسي في سلطنة عمان .**

## المطلب الأول

### السلوك السياسي في سلطنة عمان

السلوك السياسي هو فعل أو رد فعل على موقف معين أو مواقف معينة لفرد أو مجموعة من الأفراد، وفي ضوءه تتحدد الاتجاهات السياسية التكوينية لفرد معين أو مجموعة من الأفراد المعينين، أي أنه نشاط سياسي لا يرتبط بأحداث الفعل السياسي فقط وإنما بنتائج ذلك الفعل، فمثلا دور الأفراد في العملية الانتخابية هو سلوك سياسي يرتبط بثقافة الفرد، أي أن دراسة السلوك السياسي لأي مجتمع من المجتمعات تعني دراسة القيم التي ترتبط بثقافة ذلك المجتمع، فهذه القيم التي تحيط بالمجتمع لها تأثير على السلوك السياسي، بل إن السلوك السياسي يتحدد بقوتها سواء كان ذلك على صعيد الأفراد أو المجتمعات أو المؤسسات إذ يمثل سلوكها السياسي انعكاسا لما تحمله من قيم ومعتقدات ومبادئ فكرية (صعب، 1966: 234).

ويرتبط السلوك السياسي للأفراد و المجموعات على ضوء واقعهما ( الفرد، مجموعة الأفراد) السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء الثقافة السياسية المتولدة أو الناتجة من التنشئة الاجتماعية السياسية، أو في ضوء موقف معين، لأن الموقف هو : استعداد عقلي وعصبي صقلته التجربة وله تأثيرات موجهة أو أفعال أو ردود فعل إزاء كل المواضيع أو الوضعيات التي يرتبط بها ( الأسود ، 1990: 538 ) .

وفي ضوء هذا تتحدد روافد السلوك السياسي ومدى علاقتها بالتنمية السياسية والتي من أهمها: -

#### 1- التنشئة الاجتماعية السياسية : هي العملية التي يتحدد مضمونها بنقل ثقافة الجيل

الحالي إلى الجيل اللاحق في بعدها الأفقي ، والتي توفر اتساق بين قيم واتجاهات وسلوكيات أفراد الجيل السائد بما يضمن للجسد السياسي قدرا من التلاحم والترابط في

بعدها الرأسي، وقد تعددت آراء المهتمين بالشؤون السياسية بشأن تعريف للتنشئة السياسية ، حيث يمكن الوقوف عند بعضها كما يلي :-

- قال **جابريل الموند** إنها عملية اكتساب المواطنين للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملونها معهم حينما يجندون في مختلف الأدوار الاجتماعية ( بغدادي ، 1993 : 270 ) .

- مجموعة المعتقدات التي تحدد الموقف الذي يكون أو يحدث الفعل السياسي في إطاره ( سالم ، 1983 : 55 ) .

- عملية متواصلة ومستمرة بحياة الإنسان منذ الطفولة وحتى الشيخوخة ( بغدادي ، 1993 : 272 ) .

- هي عملية نقل للثقافة السياسية من جيل إلى آخر ( سالم ، 2005 : 86 ) .

ويتحدد دور النظام السياسي في عملية التنشئة السياسية بنقل الثقافة التي تحقق وتحفظ استقراره من خلال الاهتمام بتعليم أوليات الثقافة السياسية المعتمدة من قبل الدولة أو النظام السياسي لجيل معين وهذا الجيل يعمل بمثابة وسط ناقل لهذه الثقافة إلى الجيل الجديد ( بغدادي ، 1993 : 272 ) .

لذلك أصبح هدف التنشئة الاجتماعية السياسية يتركز في تنمية الوعي للأفراد وإكسابهم المعارف اللازمة لفهم القضايا العامة التي تواجه المجتمع، وتعرفهم بالحقوق والواجبات، والسلطة والعوامل المؤثرة بها، وينظم الحكم في المجتمعات الأخرى، وتزيد معرفتهم بوسائل المشاركة الفعالة وتعزز لديهم الحوار وقبول الآخر(عبد الله، 1997، 335).



لكن هذا لا يعني عدم وجود تنشئة سياسية تقوم بتنشئة الأفراد على قيم تسلطية مثل عدم قبول الآخر واحترام رأيه أو تنشئة الأفراد على قيم تقوم على الخوف من النظام السياسي والخضوع له.

وتلعب عملية التنشئة الاجتماعية السياسية دوراً كبيراً في تحديد عملية المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم في نفوس الأفراد وسلوكهم السياسي الذي يتحدد في ضوءها، إذ طبيعة القيم التي يحملها الأفراد تنعكس في وعيهم السياسي، ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها وكيفية استجابتهم للموضوعات السياسية ومن خلال هذا يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، فدرجة مشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف على نوعية التوعية السياسية التي يتعرض لها، غير أن التوعية السياسية لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة السياسية، وإنما لابد أن يتوافر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي وهذا يتوقف على نوعية التنشئة السياسية المبكرة، فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم السياسي ( موسوعة الشباب السياسية ، المشاركة بين الثقافة والتنشئة ) .

وبالنتيجة فإن مدى عزوف الفرد عن المشاركة السياسية أو الاشتراك بها يتوقف على التنشئة الاجتماعية السياسية، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السياسية المبكرة إما تشجع على الاهتمام وممارسة النشاط السياسي أو تكون بالضد من ذلك.

وحيث إن السلوك السياسي هو امتداد للسلوك الاجتماعي، فكلما كان الفرد مشاركاً على الصعيد الاجتماعي كان مشاركاً على الصعيد السياسي، أو ازداد اهتمامه بالأنشطة السياسية ( المنوفي ، 1987: 226 ) . لأن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية

التي يتعرف من خلالها الفرد على النظام السياسي من خلال ما تغرسه لديه من قيم يتحدد في ضوءها، ردود أفعال إزاء الظاهرة السياسية في ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وتأثير ذلك على قيمه السياسية ( الأسود، 1990 : 351 ) .

خلاصة القول إن عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لها دور كبير في المشاركة السياسية من خلال ما تتركه في الافراد بواسطة مؤسساتها المختلفة المتمثلة في ( الأسرة، المدرسة، دور العبادة، وسائل الإعلام...الخ). والتي يتحدد في ضوءها السلوك السياسي من خلال توعية الثقافة السياسية التي تغرسها، والتي في ضوءها تتحدد مدى استجابة الأفراد للموضوعات السياسية، وبالنتيجة يتحدد دورهم في العملية السياسية بوصفهم مشاركين أو غير مشاركين فيها في ضوء ثقافة الأفراد السياسية والتي تتغذى و تنتقل بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية، بوصف أن التنشئة الاجتماعية السياسية تقوم بنقل القيم والمعتقدات من جيل لآخر.

كما أن نوعية المشاركة السياسية تتوقف على نتائج التنشئة الاجتماعية السياسية على المجتمع ، فقيم الحوار، والحرية، والديمقراطية التي تغرسها الهيئات الاجتماعية السياسية لا بد أن تؤدي إلى مشاركة سياسية ديمقراطية.في حين أن قيم الخضوع والطاعة للنظام السياسي والخوف لا بد أن تعكس مشاركة سياسية غير فعالة وليس لإرادة المواطن دور فيها وإنما هو مجبر عليها أو مدفوع نحوها فهي مشاركة غير مؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية.

وفي سلطنة عمان كان المجتمع قبل عام ( 1970 ) يعيش في ظل سياسة الباب المغلق ويحلم بالنهضة التي تمهد لمشاركة سياسية حقيقية ، وهذا ما حدث بالفعل نتيجة التغييرات التي قامت عبر مراحل متعددة وجرى تقنينها بعد تجاوز بعض التناقضات التي

كانت قائمة في المجتمع الذي انتقل إلى طريق النهوض والتقدم بفعل الطفرة التي كانت حاجة تاريخية حققتها القيادة السياسية رغم النقص الواضح في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع ، ونقص الموارد الاقتصادية في الدولة ، وشح المياه والزراعة وفقر الآلات والأدوات المساعدة ، والتخلف الصحي والتعليمي ، حتى باتت هذه الأمور تمثل ضغوطاً على النظام السياسي الذي تعامل مع كل ذلك على أنها تشكل مدخلات للنظام الذي توفرت له معطيات جديدة تقوم على الفكر السياسي الناضج الذي استطاع أن يجد المخرجات اللازمة لحل إشكالية المدخلات الضاغطة ، فعمل على توفير بنية اجتماعية قادرة على الاضطلاع بدور القوى المحركة والفاعلة في النهضة والبناء والتنشئة السياسية بالاستناد إلى وسائل حديثة من معارف وتكنولوجيا متقدمة ومهارات عملية بالنسبة للأيدي العاملة سواء الوطنية المعدة في الخارج أو الأجنبية المستخدمة بالداخل ، مع توفير فرص جديدة للإعلام والتنقيف لأداء دوره في هذا المجال .

**2- الثقافة السياسية :** إن دراسة الثقافة السياسية تتيح لنا معرفة درجة التفاعل والانسجام بين النظام السياسي والإطار الاجتماعي، لأن الثقافة السياسية لها تأثيرها الكبير على العمليات السياسية المختلفة، فتفاعل المواطنين مع النسق السياسي سلباً أو إيجاباً يتوقف على طبيعة ونوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتي في ضوءها تتحدد نوعية وحجم وطبيعة المطالب واستجابة السلطة الحاكمة لها، وهي تؤثر في أداء النظام السياسي من خلال الرضا أو عدم الرضا على سلوك الحكومة وتصرفاتها وفقاً لتقافة المجتمع السياسية ( محمد ، 1977 : 128 ) .

وقد وردت مجموعة من الآراء التي تناولت تعريف الثقافة السياسية ، من أبرزها :-

- مجموعة التوجهات إزاء عملية الحكم مثل التوجهات نحو ما ستفعله الحكومة وما يجب أن تفعله، فهي مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تعطي معنى للنظام السياسي ( الحديثي ، 1998 : 184 ) .
  - عرفها ( لوشيان باي ) بأنها مجموعة القيم والمعتقدات السياسية السائدة في أي مجتمع والتي تتميز عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعا من الملاءمة الاجتماعية لسلوك الأفراد وتعطي للعمليات السياسية شكلا ومضمونا بالطريقة نفسها التي تعطيها الثقافة العامة لملاءمة للحياة الاجتماعية ( سالم ، 1983 : 55 ) .
  - إنها تحوي على عناصر إدراكية وعاطفية وأخرى قيمية وتشمل الأولى في كل ما يعرفه الشخص عن المؤسسات ، ورجال السياسة. أما الثانية (عاطفية) فإنها تُشيد من عواطف ومشاعر الأفراد و إزاء هذه المؤسسات فستندرج نحو الإعجاب أو الاشمئزاز. وأخيرا فإن للثقافة السياسية عناصر تشتمل على مجموعة القيم والمعتقدات والمثل العليا والتي تؤثر على السلوك السياسي ( الأسود ، 1990 : 70 ) .
  - هي مجموعة القيم والمعتقدات والعادات والمشاعر التي تؤثر في توجهاتها تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وهي في جوهرها تنطوي على ( قاسم ، 2005 :
- (55) :-

أ . الإحساس بالهوية الوطنية وهو جوهر الأمة.

- ب. المخرجات الحكومية و تتضمن معتقدات الأفراد وفيما يخص قرارات النظام السياسي والتي تختلف باختلاف الثقافة السياسية، فعندما تسود الثقافة الوطنية الشاملة يدرك الفرد إمكانية التعبير عن مطالبه وان الحكومة يمكن أن تستجيب له.

ج. عملية صنع القرار وهي المعتقدات المرتبطة بمسلك الحكومة، فالثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات المستقرة التي تتعلق بنظرة الفرد إلى السلطة، وهي تعد مسؤوله إلى حد كبير عن شرعية النظام القائم، وهي تحدد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، كما أنها تحدد طبيعة الواجبات التي على المواطن القيام بها ( هلال ، 2000: 47 ) .

وبموجب هذا تصبح الثقافة السياسية عبارة عن مجموعة الوسائل التي يمكن من خلالها ممارسة الحياة السياسية وفق آليات وطرق يقررها المجتمع عرفاً أو قانوناً وتحقق نوعاً من المشاركة السياسية بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى، والتي يمكن من خلالها تولي السلطة السياسية، وهذه العمليات والوسائل يمكن تقسيمها إلى عمليات ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وهذه الأخيرة تتراوح بين الوراثة لتولي السلطة أو الثورات أو الانقلابات أو عن طريق الاختيار الذاتي أو عن طريق التعيين (التنصيب، الوصاية) أو الانتفاضات الشعبية، أما الوسائل الديمقراطية، فهي تتراوح بين الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة ( التمثيلية).

ويمكن للباحث أن يحدد تعريف للثقافة السياسية بأنها : مجموعة النشاطات القائمة على نوع العمل السياسي الذي يبني علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، والذي يسهم برفع درجة فاعلية المشاركة السياسية في العمليات والنشاطات السياسية في الدولة .

وفي مجال السلوك السياسي الشعبي في سلطنة عمان، فإن المجتمع أثبت أنه يتمتع بسلوك سياسي جيد للتعبير عن آرائه ومطالبه ، وذلك من خلال مطالبته بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الوسائل الديمقراطية المتعارف عليها مثل منظمات المجتمع المدني والمجالس الشعبية والفضاءات الإلكترونية والقنوات الفضائية إلى جانب وسائل الإعلام المحلية والتي تخصص بدورها حيزا كبيرا على صفحاتها لنقل مطالب وهموم المجتمع إلى

القيادة السياسية بكل شفافية ، كما يعبر عن ذلك في شكل وقفات أو اعتصامات سلمية أو عبر تقديم عرائض إلى وزراء ومسؤولين في الحكومة وأعضاء في مجلس الشورى أو إلى محافظي وولاية المناطق ، وللتدليل على ذلك شهدت بعض ولايات السلطنة في منتصف شهر فبراير 2011 حراكا شعبيا - تأثرا بأحداث ما سمّي بالربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية- تمثل في اعتصامات ووقفات احتجاجية طالبت بإجراء المزيد من الإصلاح والتطوير في النواحي المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد عبر المعتصمون عن آرائهم بحرية وشفافية حضارية في أغلب الأحيان ، وقد تضمنت تلك المطالب تعزيز آليات الحكم الرشيد، وضرورة تطوير الجهاز التشريعي والرقابي في الدولة، كما تضمنت المطالبة بإقالة الوزراء الذين مكثوا في الحكومة سنين طويلة واستبدالهم بشباب لديهم القدرة على لعب دور أكبر في تحسين معيشة المواطن ومحاربة الفساد، كما حرص هؤلاء المعتصمون والمحتجون في مطالبهم على تحرير الإعلام وعدم استغلال الحكومة له، ووضع تشريع يحرر الفكر والتعبير بما يخدم توجهات الحكومة نحو تعزيز الديمقراطية في السلطنة، كما طالبوا بفصل السلطات التشريعية والرقابية عن سيطرة الحكومة وتحسين دور المؤسسة القضائية وتطويرها، وفي مجال تعزيز صلاحيات مجلس الشورى طالبوا بمنح مجلس الشورى صلاحيات تشريعية ورقابية ومنح الفرصة لأعضائه للعب دور أكبر في الشأن السياسي ، وفيما يتعلق بالظروف الاقتصادية طالب المعتصمون بتوفير فرص عمل للشباب العماني وتحسين مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم. (مجلة الشورى، 2011: 18 )

وعلى الجانب المقابل تعاطت القيادة السياسية مع هذا الحراك بايجابية وحكمة على قاعدة أن الأنظمة والقوانين النافذة في السلطنة تؤكد على حرية التعبير عن الرأي والمطالبة بالحقوق المشروعة وعدم مصادرة الفكر وفقا لما أكدته مواد النظام الأساسي للدولة ، وقامت القيادة

السياسية بالتعامل مع تلك المطالب من منطلق إيمانها وإحساسها بأهمية الحراك الشعبي الذي شهدته ساحات الاعتصامات فقامت بجهود ملموسة وعملية هدفت في مجملها إلى إيجاد صيغ ورؤى وحلول مناسبة وسريعة للأحداث وفتح قنوات مباشرة للتواصل مع المعتصمين والمحتجين من أبناء الشعب وصولاً إلى مراسيم وأوامر سلطانية نافذة، وإلى قرارات وزارية تلبي في مجملها الممكن والأهم من تلك المطالب الشعبية. ( مجلة الشورى، 2011: 18 )

ويرى الباحث أن تجاوب السلطات الحكومية مع المطالب الشعبية التي كانت تعبر عن رأيها بحرية من خلال المشاركة بالاحتجاجات والاعتصامات وما نتج عنها من استجابة سريعة وفورية لتلك المطالب من قبل صانع القرار السياسي في سلطنة عمان ، يعبر عن سلوك سياسي راق في التعاطي مع الحراك الشعبي، كما يُعد مؤشراً متقدماً من مؤشرات الديمقراطية والتنمية السياسية، حيث ظهر ذلك واضحاً في شهر ( فبراير من عام 2010 ) عندما قام بعض الشباب في ولاية صحار بتنظيم اعتصام للمطالبة ببعض الحقوق ، إلا أن عدم وجود الخبرة الكافية لإدارة الاعتصامات والتي لم تحدث طوال أربعين عاماً الماضية ، تسبب بحدوث حالات عنف من قبل بعض المعتصمين ، مما أدى لاعتقالهم ، فكان لتصرف السلطان قابوس بالإفراج عن المعتقلين وإبعاد رجال الشرطة من مواقع الاعتصام الدور الحقيقي في التخفيف من حدة الاحتقان بين رجال الشرطة والمعتصمين . وبعيداً عن كون هذه المطالب مشروعاً أم لا فقد كانت هناك تصرفات سلبية غير مسؤولة رافقت تلك المطالب ، بما يتنافى مع مفهوم الاعتصام السلمي، إلا أن حكمة السلطان قابوس كانت لهم بالمرصاد فقام بتلبية المطالب الشعبية التي من أجلها ظهرت هذه الاعتصامات .

## المطلب الثاني

### العمل السياسي في سلطنة عمان

يُفهم العمل السياسي على أنه إعطاء حرية أكبر للمشاركة في السلطة من قبل مختلف القوى المعارضة وعدم احتكارها من قبل النخبة الحاكمة، وهو يعني إزالة الصراع وجعله يميل إلى التنافس المستند على التأثير الجماهيري الواسع ( البيج ، 2000 : 171 ) ، وبما يلزم السلطة بعدم تجاوز حدودها السياسية الشرعية التي حددها الدستور، والعمل في نطاقه هذا من جانب ، ومن جانب آخر لأبد للأفراد والجماعات المنخرطين في هذا العمل من الالتزام بقرارات السلطة السياسية من أجل تحقيق الأهداف العامة التي تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية ( الحديثي ، 1998 : 183 ) .

ومن أجل أن يتحقق هذا لأبد من وجود ثقافة سياسية مشتركة تسمو على الثقافات الفرعية، وتنمي الشعور بالمواطنة للوطن ككل، أما الثقافات الفرعية فإنها تبنى على القيم الفرعية والانتماءات الضيقة التي تدور حول الأسرة، والطائفة، والقبيلة، وعدم تجاوز هذا التعدد وازدياد النزعة إليه يعبر عن وجود ثقافة أو ثقافات فرعية تعمل ضد الثقافة الوطنية الشاملة للدولة في حين ينبغي أن تتفاعل هذه جميعاً لنتج ثقافة عامة واحدة لتجمع الجميع .

فالعمل السياسي يتطلب توفير آليات الحوار، وأن يكون بين المواطنين اتفاق سياسي، إذ تستطيع جميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائها بواسطة الوسائل السلمية المكفولة أو المحمية دستورياً من خلال استعمال الإجراءات النظامية المقبولة بدلاً من الثورة والشغب ( أحمد ، 2006 : 131 ) .

وتقوم مهمة العمل السياسي الديمقراطي على احتواء الصراعات بين النخب السياسية وجعلها تتجه في خدمة متطلبات الأفراد، لأنه ليس من الممكن أن تترسخ الديمقراطية إذا بقي



الجزء الأكبر من القوى السياسية خارج على الشرعية السياسية أو العمل ضده، فالعمل السياسي الديمقراطي يوفر استقرار الدولة وتزايد قدرتها على مواجهة مشاكلها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، لأنه يركز على النقاش وتداول الرأي بين المجتمع، كما يمكن عن طريقه التوصل إلى اتفاقات حقيقية تتيح للأطراف المستبعدة عن السلطة من الدخول والمشاركة فيها، وهذا في حد ذاته يوفر شرعية للنظام السياسي من خلال تطبيق القانون الذي يمنع الفوضى والتعرض لسيادة الأمن أو تهديده ( غليون 2007 : 264 ) .

أما بالنسبة إلى العمل السياسي غير الديمقراطي فهو على العكس من الأول إذ يجعل مفهوم التنافس يأخذ مفهوم الصراع، لأن نطاق العمل هنا غير معزول عن نطاق العلاقات الاجتماعية الشخصية القائمة على أساس مجالات الهيبة والنفوذ وهذا في الأصل يعود إلى ضيق الثقافة السياسية وقلة الوعي السياسي ( احمد ، 2006 : 133 ) .

لذا فإن العمل السياسي هو مجموعة من الفعاليات التي تستهدف تحقيق مصالح الناس ورعاية شؤونهم في الحكم أو في المعارضة، فهو يشمل مجموعة النشاطات الآتية ( الهلالي :

– ( <http://www.kefaga.org.emouh,04302nhiali.htm> ) :

- حرية التفكير في السياسة وهموم الوطن والمواطن.
  - حرية التعبير المعلن عن هذا التفكير.
  - حرية نشر هذا الفكر بين الجماهير.
  - حرية تعبئة الجماهير حول هذا الفكر.
  - حرية التنظيم في حزب أو نقابة أو أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.
- لذلك يمكن القول إن العمل السياسي هو الوجه الآخر للمشاركة السياسية التي هي جزء من عمليات التنمية السياسية ، إذ إن المنخرطين فيه لابد أن يكونوا مشاركين سياسيا في

مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالعمل السياسي الديمقراطي يعبر عن مشاركة سياسية ديمقراطية، أما غير الديمقراطي فيعبر عن مشاركة سياسية غير ديمقراطية.

وبناءً على ذلك فإن العمل السياسي في سلطنة عمان قد مر بالعديد من التحولات والمراحل منذ أن تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم في السلطنة في عام ( 1970 ) ، وكان سمته الغالبة التدرج في المراحل وعدم القفز فوقها أخذاً في الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً قبل عام (1970) ، إذ إن التغيرات الاجتماعية والسياسية لا تأتي فجأة بل تستغرق وقتاً غير قليل لكي تتضح وتصبح قادرة على التأثير في حركة الفرد والمجتمع والدولة وتتطلب توافقاً عميقاً بين تطلعات المجتمع من ناحية والأداء السياسي للنظام من ناحية أخرى. (الموافي: 2011: 74)

وخلال هذه المراحل من العمل السياسي تلاققت وتوافقت وجهة نظر المواطنين مع وجهة نظر النظام السياسي في ضرورة تحقيق مستويات عالية من التنمية في جميع صورها وأشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، والبدء في التخطيط لعمل مؤسسي راسخ قادر على الاستمرار والبقاء والقدرة على ممارسة دوره الفاعل انطلاقاً من الوعي بالمسؤولية الوطنية.

وتتميز التجربة الديمقراطية في سلطنة عمان والتي هي أهم جزء في العمل السياسي بعدد من الخصائص أبرزها:

1. الدور المركزي للقيادة السياسية، وعلى رأسها السلطان قابوس، في قيادة المسيرة الديمقراطية، إذ استطاع بحنكة سياسية أن يوطد حكمه في البداية بتأمين الجبهة الداخلية، وتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال نجاحه في القضاء على التمرد في ظفار عام

( 1975 ) ، ونجاحه في احتضان كل شرائح المجتمع العماني ، بما فيها معظم القيادات التي بدأت معارضة له ، لكي تسهم وبشكل عملي وفي مواقع قيادية متقدمة في عملية التغيير، ثم أطلق مسيرة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متسارعة، وأخيراً، السياسية بخطوات متأنية ومتدرجة، بحيث لا يتعرض النظام السياسي لتغييرات سريعة ومفاجئة تؤثر على استقراره ( مجلة مسيرة الخير ، 2010: 50 ) .

2. الانفتاح السياسي المتدرج والحذر، ومحاولة التوفيق ما بين الثوابت في القيم والتقاليد في مجتمع قبلي، ومتطلبات الحياة العصرية، فقد بدأ التحرك الديمقراطي مبكراً منذ عام 1981م، ولكن بطريقة تدريجية وبجرعات مخففة لا تحدث ضرراً للنظام القائم، فالعملية بدأت متواضعة، ولكنها لم تتوقف أو تتراجع، وإنما تسير إلى الأمام، وإن كانت بخطى بطيئة نوعاً ما ( ضاهر ، 2010 : 98).

3. قابلية الاستمرارية في التطوير والتحديث، ولاسيما بعد تبني دستور مكتوب، والالتزام بالاستمرار في إجراء الانتخابات في مجتمع يتقدم بخطى حثيثة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي ظل ظروف دولية مواتية لنشوء الديمقراطية وتعزيزها، واحترام حقوق الإنسان.

4. الجولات السلطانية التي تجري سنوياً في الولايات العمانية تعد خاصية فريدة في "الديمقراطية المباشرة" الهادفة إلى بلورة المشاركة الشعبية عن طريق صياغة علاقة مباشرة بين القيادة والقاعدة. إذ تلتقي مختلف شرائح الشعب العماني مباشرة مع السلطان الذي يقوم بمحاورتها، ويصغي إلى ما تطرحه من مشكلات تهم حياتها الاجتماعية والسياسية بصراحة ودون قيود أو مسافات، مما يسهم في تحقيق الفهم المشترك والتفاعل

العميق بين قطاعات المجتمع ومؤسساته، وهذه اللقاءات يحضرها أيضاً الوزراء الذين يستمعون ويسجلون المطالب المطروحة. ( الموفي ، 2003 : 207 )

5. التكامل بين عناصر التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد بدأت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبكرة، ونظراً للإمكانات التي يوفرها النفط والغاز، فقد تم بناء بنية أساسية متقدمة مهدت الطريق لعملية البناء الاجتماعي والتحول الديمقراطي ( ضاهر ، 2010 : 77 ) .

لقد تعرضت تجربة العمل السياسي الديمقراطي التي ما تزال في مرحلة مبكرة من مراحل بناء النظام الديمقراطي المكتمل ، شأنها في ذلك شأن كثير من تجارب التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث ، إلى كثير من التحديات والعقبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحلية، وكذلك بعض التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، تؤثر سلباً على المسار الديمقراطي، وقد تعمل على وقف عجلة السير نحو الديمقراطية، وتؤدي أحياناً إلى انكفائها وتراجعها. ومن أبرز تحديات وعقبات العمل السياسي الآتي:

أ. إن أبرز ملامح التحول الديمقراطي هي إجراء الانتخابات، سواء كانت انتخابات برلمانية أو بلدية أو أية انتخابات أخرى ، وفي سلطنة عمان فإن انتخابات مجلس الشورى تعد النشاط السياسي الأهم ، فالانتخابات تعني تنافس المرشحين على كسب أصوات الناخبين، وقد برز ملامح السلوك السياسي غير الناضج في بعض عمليات الانتخاب التي جرت للمجلس المذكور من خلال لجوء مرشحين إلى ممارسات وقيم غير ديمقراطية من أجل الحصول على الأصوات، مثل اللجوء إلى البنى التقليدية: قبلية، أو طائفية، أو شراء أصوات.

ب. ضعف المشاركة السياسية، وعدم توفر روح المبادرة والاقتدار السياسي، وسيادة قيم الاستهتار. وغالباً ما يرافق التحولات الديمقراطية الحماس والمشاركة الجدية والالتزام في البداية، إذ يسعد الناس عادة بالمشاركة في السياسة، ولكن بمرور الوقت يفتر الحماس، ويقل الاندفاع خصوصاً في الحالات التي تعجز الديمقراطية عن تحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم. ويفسر ضعف الإقبال على الانتخابات في بعض الأحيان بعدم قناعة المواطنين بجدوى الانتخابات وأهميتها في التأثير على مجريات الحياة السياسية، (Katz, M. 2004). كذلك فإن الصورة النمطية لمجلس الشورى اقترنت لدى كثيرين بعدم القدرة على التأثير أو أن الرأي العام لا يحيط أو لا يهتم بالجهود التي يبذلها مجلس الشورى في التأثير على القوانين والتوصيات التي يرفعها إلى الحكومة (الموافي، 2012 : 75).

ج. غياب دور الأحزاب السياسية، إذ لا يمكن تصور قيام ديمقراطية ناضجة في ظل غياب الأحزاب السياسية التي هي عماد الديمقراطية، وفي سلطنة عمان لا تزال الأحزاب السياسية غير مرخص لها.

د. ضعف مؤسسات المجتمع المدني، إذ تعد مؤسسات المجتمع المدني بأنها العمود الفقري للديمقراطية، وأن العداء لهذه المؤسسات هو عداء مبطن للديمقراطية. ، وفي السلطنة لا يوجد سوى عدد قليل جداً من مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات ونقابات، الأمر الذي يؤدي إلى تقوية البنى والمؤسسات التقليدية، كالفئوية، والطائفية، وغيرها، من البنى التي تعيق نمو الديمقراطية وتطورها.

هـ. غياب أو عدم وضوح القوانين والتشريعات التي تنظم حرية العمل السياسي، مثل: قوانين الاجتماعات العامة، وقوانين تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات، وغيرها من مؤسسات

المجتمع المدني، والقوانين التي تحد من حرية الاعلام والتعبير. فضلا عن الصعوبات الاقتصادية ولاسيما في ظل تزايد النمو السكاني، وتراجع إنتاج النفط والغاز. (Peterson, 2004).

و. إن خلق ثقافة سياسية أكثر مواءمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، تتطلب التأكيد على قيم المشاركة، والعمل السياسي، والحوار واحترام الرأي الآخر، والتسامح، واحترام القانون. فالثقافة أحياناً، تلعب دوراً يفوق دور السياسة (Huntington, 2001) والثقافة السائدة في المجتمع العُماني والكثير من مجتمعات الخليج هي ثقافة قبلية، لا تشجع على نمو الأفكار أو الممارسات الديمقراطية (الموافي : 2002 : 78 ) .

ورغم كل ذلك إلا أن مسيرة العمل السياسي والديمقراطية في سلطنة عمان تطورت كتجربة وطنية عمانية لها خصوصيتها وتقاليدها ولها فكر ورؤية تستمدتها من قيمها الإسلامية ومن تراثها العُماني العريق، وتأخذ بمعايير وأدوات العصر، فعلى هدى من هذه المزاجية كانت التجربة تكتسب الخبرة والمهارة ويتعاضد دورها من مرحلة لأخرى إلى أن أصبح للسلطنة برلمان وحياة نيابية فاعلة بالمفهوم العصري للممارسة الديمقراطية بعد أن توفرت لها كل مقومات الشراكة الحقيقية في صناعة القرار بما يجعلها جديرة به (اليافعي، 2011 : 22).

كما إن صورة العمل السياسي المنثم في السلطنة كانت عبارة عن أفكار وصور تدور في خلد صانع القرار السياسي العُماني ويسعى لتحقيقها ، فتم الشروع بإطلاقها عام 1981 عبر عدد من المنجزات السياسية التي كان من أبرزها :

أولاً : إنشاء المجلس الاستشاري للدولة في عام (1981) والذي يُعد اللبنة الأولى نحو تحقيق الديمقراطية بمشاركة شعبية، وأساساً مهماً من أسس التنمية السياسية التي كانت القيادة السياسية تسعى إلى تحقيقها.

ثانيا : وكنتيجة طبيعية لهذا التطور ومن أجل السعي إلى مأسسة العمل السياسي في السلطنة، أصدر السلطان قابوس النظام الأساسي للدولة في السادس من شهر نوفمبر عام (1996) فأحدث هذا النظام تغييرات جذرية في بنية الدولة العمانية الحديثة وكان خطوة على طريق دولة القانون والمؤسسات التي تشكل الإطار العام الضروري لقيام وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني العماني .فحددت مواده بوضوح كامل حقوق العمانيين وواجباتهم الوطنية دون التمييز بين ذكور وإناث بل بصفتهم مواطنين ومواطنات في دولة عصرية تساوي بين الجميع ،وفق تقاليد الشورى العمانية ومبدأ فصل السلطات على قاعدة التعاون بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث نصت المادة (33) من النظام الأساسي للدولة على حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف النظام الأساسي وهي مكفولة وفق الشروط والأوضاع التي يبينها القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية.

ثالثا : إصدار المرسوم السلطاني رقم (2011/99) بتاريخ (19 أكتوبر 2011) القاضي بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، ولعل التعديلات التي خصت مجلس عمان بشكل عام ومجلس الشورى بشكل خاص تعد مهمة وحيوية في ظل ما تشهده سلطنة عمان من تطوير شامل في هياكل الدولة المختلفة نحو استكمال دولة المؤسسات والقانون.

رابعا: منح الصلاحيات الرقابية والتشريعية لمجلس الشورى بموجب ذات المرسوم، وهي نقلة نوعية في العمل البرلماني، وانعكاس إيجابي على مسيرة التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد، حيث تناولت تلك التعديلات جوانب بالغة الأهمية في هيكل

الدولة واختصاصات مجلس الوزراء ومجلس عمان والعلاقة بين مؤسسات الدولة التنفيذية والبرلمانية . كما جاءت تلك التعديلات لتضفي حيوية وقدرة أكبر على العمل البرلماني في البلاد خلال المرحلة القادمة.

اعتبرت تلك النصوص القانونية محفزا على بناء الحياة السياسية في سلطنة عمان، وبدأ العمل في إطار مؤسسات المجتمع المدني وزيادة دورها في الوعي الوطني ، وشجعت الحكومة هذا المنحى الذي يعبر بشكل طبيعي عن رغبة الشعب العماني في المشاركة في العمل السياسي من خلال مؤسساته المدنية المنتخبة على أسس ديمقراطية ودون إكراه من السلطة المركزية. إذ شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تغيرات جذرية في العمل السياسي في إطار الرؤية الإستراتيجية الشمولية لبناء دولة القانون والمؤسسات ومن بين ذلك:

1. صدور قانون الجمعيات الأهلية الامر الذي شجع على إشهار الجمعيات المهنية في مختلف المهن والقطاعات كالهندسة والطب والمحاماة والصحافة والسينما والمسرح والكتاب والأدب والمحاسبة والاقتصاد والعمل الاجتماعي والتقنيات الحديثة والجيولوجيا وغيرها ، وأعطى هذا القانون وزارة التنمية الاجتماعية الحق في الاشراف على تلك الجمعيات ومنح مؤسسات المجتمع المدني هامشا واسعا من الحرية والمشاركة الفاعلة في العمل السياسي وقدمت الحكومة العمانية الدعم المالي والحماية القانونية لتلك الجمعيات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبي في أدائها. ( وثيقة المرسوم السلطاني رقم 14 لعام 2000 وتعديلاته )



2. تأسست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي لجنة لها شخصية اعتبارية تتمتع

بالاستقلال في ممارسة مهماتها واختصاصاتها لضمان حقوق الإنسان في سلطنة

عمان ( وثيقة المرسوم السلطاني رقم 124 الصادر في 15 نوفمبر 2008).

3. شكل قانون العمل العماني وتعديلاته مرحلة مهمة في تاريخ الحركة العمالية في

السلطنة إذ سمح بتسجيل النقابات العمالية والاتحادات العمالية والاتحاد العام

لعمال سلطنة عمان ، كما صدرت تشريعات تعطي الحق للعمال بتشكيل نقابات

واتحادات عمالية كما نصت بعض موادها على ضرورة المفاوضات الجماعية ،

وجواز تنظيم الإضراب السلمي دون تعطيل الإنتاج.

4. إنشاء المجالس البلدية في كافة ولايات السلطنة وفق نظام الانتخاب

الديمقراطي الحر من قبل الشعب ( وثيقة المرسوم السلطاني رقم 116 / 2011

في شهر أكتوبر من عام 2011 ).

ويرى الباحث أن تلك التغييرات دعمت العمل السياسي ، وعضدت مراحل التنمية لتصل

بها إلى الغايات المأمولة في مختلف فروع هذه التنمية، فمن جانبها السياسي التنموي المزدوج

عزز مجلس عمان هذه الواجهة، ومن جانبها التنموي المطلق تقوم المجالس البلدية

والمؤسسات الأخرى بهذا الدور، وذلك من خلال المهمات والمسؤوليات المناطة بها.

إن مراحل العمل السياسي التي أرسى دعائمها السلطان قابوس بالكثير من المنجزات

والتطورات السياسية والتي جاءت من خلال تلك الرؤى التي يتحلى بها ، فعملت على صقل

فكره بشكل ساعده في تخطي كثير من الصعاب في قيادته للدولة العمانية ، وقد كان للتعليم

الذي تلقاه على أيدي رجال علم عمانيين آمنوا أصلا بالتساوي بين الناس ، وغرست في

نفوسهم محبة الآخرين واحترامهم أثره في تكوين شخصيته ، أما تعليمه في الخارج فقد كان

في المدارس البريطانية التي اشتهرت بالانضباطية وبعدم تمييز الطالب اعتمادا على مركزه الاجتماعي أو المالي أو السياسي ، حتى أصبح السلطان أهم رافد من روافد التنمية السياسية في البلاد ، وهذا ما سيتم التركيز عليه مع الروافد الأخرى في المبحث التالي .

## المبحث الثاني

### روافد التنمية السياسية في سلطنة عمان

تعد التنمية السياسية إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة ، كونها عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل ، وتحرص الانظمة السياسية على التنمية الشاملة لكافة شرائح المجتمع للعمل سوياً لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بشكل علمي وواقعي ( المقداد ، 2005 : 34 ) .

وتهتم عمليات التنمية السياسية بتحديث البنى الأساسية لمؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على الإصلاح والتطوير أي إن تحقيق التنمية السياسية ، يستوجب وجود مؤسسات تكون قادرة على العمل الجدي من أجل تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة .

إن عمليات التنمية السياسية لا تتحقق، ولا تبلغ غاياتها دون مساهمة فاعلة من صانع القرار السياسي ، ومن مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية التي تمتلك قدرات ديمقراطية تؤهلها للمشاركة، والنقاش، والحوار العام، وطرح المبادرات، وإدراجها في ميدان السياسة والقانون، وهي القادرة بالتأكيد على المساهمة في إيجاد منظور مجتمعي يعكس قوة المجتمع، ولا يستند إلى خيارات فردية. لذا سيتناول هذا المبحث أهم روافد التنمية السياسية في سلطنة عمان من خلال المطلبين التاليين :-

**المطلب الأول : الفكر السياسي للسلطان قابوس ودوره في دعم التنمية السياسية**

**المطلب الثاني : منظمات المجتمع المدني العماني ودورها في التنمية السياسية**

## المطلب الأول

### الفكر السياسي للسلطان قابوس ودوره في دعم التنمية السياسية

كان بناء الفكر الاجتماعي والسياسي للسلطان قابوس خلال السنوات المبكرة من عمره مرتكزاً على ما تعلمه من العلوم العسكرية في كلية ساند هيرست البريطانية ، والتي انعكست بشكل كبير وإيجابي على شخصيته إذ أدرك أن سلطة القائد الحاكم لا تأتي قطعاً بوسائل القهر والتسلط أو الاستخدام المتهور للصلاحيات المعطاة، وأن القوة العسكرية للدولة هي إحدى مظاهر هيبتها ومصدر أمنها وسلامتها وقد تأثر السلطان بالحياة العصرية في الدول المتحضرة التي زارها وأعجب بالممارسات الديمقراطية البريطانية وغيرها وخاصة حرية الرأي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، وآمن بضرورة أن يكون هناك تنمية سياسية واقتصادية شاملة تسهم في نهضة عمان على جميع الأصعدة ، وتنقلها من مرحلة إلى أخرى في طريق التطور والنمو ( العريمي، 2008 : 88 ).

واستند الفكر السياسي للسلطان قابوس إلى رؤية تنسجم مع التراث والتقاليد العمانية والتي هي في الأصل مستمدة من الفكر العربي والإسلامي مع الأخذ بأدوات العصر الحديث، أي التفاعل مع العصر والانفتاح على العالم الخارجي مع الحفاظ على القيم والثوابت والإرث التاريخي ، وتضمن ذات الفكر كثير من العناصر المهمة المتطلعة للعمل على إيجاد ممارسة ديمقراطية تعهد بتحقيقها عند توليه الحكم وفقاً لمنهج التطور التدريجي والنمو الطبيعي في العمل المؤسسي، وخطط لإقامة منظومة عمل ديمقراطي عادلة تستند إلى المشاركة الشعبية بكافة صورها وأشكالها وذلك حين تتوفر لها مقوماتها، وكذلك تهيئة الإنسان العماني وإعداده لتولي أدوار مستقبلية تؤهله لتولي مسؤولياته بكفاءة واقتدار، وحرص على التواصل المباشر مع المواطنين وتلمس احتياجاتهم عن قرب من خلال التوجه إليهم وزيارتهم في مدنهم وقراهم

بصحة الوزراء والمسؤولين والاجتماع إليهم عبر برلمان مفتوح. كما تميز فكره بالابتعاد عن ردود الأفعال المتسرعة وغير المحسوبة والتضخيم الإعلامي المفرط والعمل على معالجة القضايا والمشكلات بالحكمة والهدوء، كما آمن بأن الإنسان هو محور التنمية وأساسها، وإن تعليم الإنسان وتأهيله ومحو أميته يمثل أولوية قصوى لديه ، وسعى إلى بناء اقتصاد متين يسهم في تحقيق السلام والرفاه الاجتماعي، وتطوير اقتصاد البلاد اعتماداً على الموارد الاقتصادية المتاحة والعمل على تنويع مواردها ومصادر دخلها، كما عمل على إتاحة الفرص للمواطنين لزيادة مشاركتهم في تنمية البلاد والتأكيد على دورهم على جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وآمن بأن الحوار الإنساني الراقي هو وسيلة مثالية لتسوية الخلافات والوصول إلى تفاهات تفضي إلى تحقيق الأمن والسلام للجميع، وحث على طلب العلم للعُمانيين، وركز على أن العمل شيء مقدس لديهم وأن العُمانيين مؤهلون لخدمة بلادهم أكثر من غيرهم وهذا يعتبر احد مراحل المشاركة في صنع القرارات على مستوى البلد.

وقد حفل الفكر السياسي للسلطان قابوس بالكثير من المتغيرات والتطورات السياسية التي عملت على صقل فكره بشكل ساعده في تخطي الكثير من الصعاب في قيادته للدولة العمانية، مع بروزه في دعم التنمية السياسية من خلال دوره في بناء الدولة الحديثة التي تولى مقاليد الحكم فيها بتاريخ (23 يوليو 1970) حيث ورث تركة ثقيلة ، وكانت أمامه كثير من التحديات والواجبات كان ينبغي عليه تحقيقها فوراً، أهمها تحقيق اللحمة الوطنية وإنجاز السلام الاجتماعي واستعادة الوحدة الإقليمية لعُمان بعد حياة عصيبة عاشتها عُمان عبر سنوات من التخلف (مسيرة الخير، 2010: 50).

لقد كانت عمان قبل مجيء السلطان قابوس توصف بأنها أكثر مناطق الشرق الأوسط تخلفاً وجهاً وفقراً وبأنها بلد الممنوعات، السلطان الجديد حظي بثقة ومساندة واسعة من قبل شعبه، لكن كان عليه أن يبدأ في بناء وتنمية البلاد وسط جملة من التراكمات السلبية على جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، إذ إن هذا الوضع الجديد لم يعجب السلطان، فعزم على قيادة تنمية شاملة معتمداً في ذلك على فكر سياسي مستنير، وعزم على أن ينقل الشعب العُماني والدولة العُمانية من العصور الوسطى إلى العصر الحديث. وهكذا بدأت مرحلة البناء والتنمية، والتحديث، وتأمين الاستقرار والسلام، وغرس أول بذرة نحو الديمقراطية وبناء الدولة العصرية الحديثة.

وأمام هذا الوضع الاجتماعي والسياسي القائم ركز السلطان في مسيرة بناء دولته الحديثة على أربع مرتكزات هامة تمثلت في ما يلي: ( مسيرة الخير، 2012 : 48 : 49 )

1. تحقيق الوحدة الوطنية وإنجاز السلام الاجتماعي واستعادة الوحدة السياسية لعمان، وفي هذا الإطار عمل على تأمين البيئة الداخلية للدولة من أجل تأمين الاستقرار وإشاعة الأمن والسلام، وفرض هيبة الدولة على جميع أراضيها. وإنهاء مخاطر الانقسام، وجعل السلطنة وطن لكل العمانيين، واتباع سياسة المصالحة ودعوة الشعب إلى الانضمام إليه ومساعدته في بناء الدولة الحديثة، ودعم عوامل الترابط المجتمعي كبديل إيجابي لسلبية دعاوى التفكك والتشرد، وتوسيع وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليستوعب أهداف القيام بعملية التنمية الشاملة من ناحية، وتحويله إلى أداة من أدوات الدمج والتماسك على المستوى الوطني من ناحية ثانية، كما قام باستيعاب مختلف العناصر المؤثرة داخل هذا الجهاز الإداري، مع تقليص النفوذ القبلي الذي تراجع تدريجياً أمام هيبة الدولة، والبدء

بالإصلاح الداخلي بصورة حذرة ومنتزجة، تتوافق مع التراث الاجتماعي السائد في مجتمع قبلي، والعمل على تحديثها بما يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية.

2. البدء ببرنامج التحديث في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ضمن إستراتيجية مدروسة للتنمية، تأخذ في الاعتبار أهمية نشر العلم والمعرفة وذلك بقيادة ثورة تعليمية تستتير بأسباب وأدوات العصر الحديث من جهة، وتنويع القطاعات الاقتصادية لتجاوز مرحلة الاعتماد على النفط من أجل تأمين دعامة صلبة للتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة من جهة أخرى، وفق منهجية تقوم على التكامل والتعاون بين كل الجهات وصولاً إلى تحويل السلطنة من مجتمع واقتصاد تقليديان إلى مجتمع واقتصاد عصريان يبنيان على العلم والمعرفة.

وفي هذا الإطار عمل على نشر التعليم والمعرفة وتوفير وسائل الحياة العصرية التي يحتاجها الإنسان مثل : خدمات المواصلات والكهرباء والماء ووسائل الاتصال المختلفة، وفي السياق ذاته عمل على تشجيع الزراعة، والتجارة والاشتغال بالثروة السمكية والصناعات الأخرى، ودعا المواطنين إلى المشاركة في التنمية الاقتصادية وشجعهم على اغتنام الفرص المتاحة ، كما جرى الاهتمام بخدمات الرعاية الصحية ذات التكلفة المنخفضة والفاعلية العالية ، فتم التوسع في نشر المؤسسات الصحية على امتداد محافظات السلطنة ، ودعم تلك المؤسسات وتطويرها لتقديم رعاية صحية وفق مستوى عالٍ من الجودة ، وقد أثمرت تلك الجهود بصورة واضحة ، حيث شهدت الحالة الصحية للمجتمع العماني تطوراً ملحوظاً ، ويوضح الجدول رقم ( 2 ) مقارنة لعدد من المؤشرات المتعلقة بالخدمات التي يقدمها قطاع الصحة في السلطنة ما بين عامي (1997 - 2010) ( الكتاب الاحصائي السنوي لسلطنة عمان ، 2011 : 512 ) .

## جدول رقم ( 2 )

ت	البيان	عام 1997	عام 2010
1	المستشفيات	54	62
2	الأسرة بالمستشفيات	5000	6000
3	المجمعات والمراكز الصحية	114	176
4	الأطباء	3000	6000
5	أطباء الاسنان	182	654
6	الصيدالة	389	1251
7	هيئة التمريض	7000	13000
8	أخرى	8000	15000

3. إصدار أول نظام أساسي للدولة الحديثة في عام(1996)،يقوم على أسس المساواة والعدالة

وحقوق الإنسان، وتحقيق سيادة القانون والديمقراطية،والفصل بين السلطات، إذ تعد هذه

الخطوة علامة فارقة في التاريخ العماني الحديث ، ولتكون القاعدة الأساسية التي تنطلق

منها الدولة العمانية لتحقيق المزيد من عمليات التنمية السياسية والتطور والرقى ، بحيث

أصبح النظام الأساسي مرجعية يمكن الاحتكام إليها عند بروز أية قضية خلافية أو موضع

للجدل، والنظر بجدية للقضايا الحيوية ذات العلاقة بحاضر البلاد ومستقبلها، ولم يكن

النظام الأساسي مجرد نصوص أو وصايا أو شعارات غير قابلة للتطبيق العملي، وإنما

جرى إصدار كثير من اللوائح والقوانين التي لم تكن واضحة للمجتمع قبل صدور النظام

وذلك بموجب تشريعاته النافذة، ولم يكن النظام جامدا بل واكب مقتضيات التطور والتنمية

فتم تعديل بعض مواده عام (2011) بما ينسجم وتطلعات المرحلة الراهنة.



4. توظيف السياسة الخارجية لخدمة الدولة والمصالح المشتركة مع الدول الأخرى، إذ انتهج السلطان قابوس في سياسته الخارجية أسساً وثوابت تعمل على مد جسور الصداقة، وفتح آفاق التعاون والعلاقات الطيبة مع مختلف الدول وفق أسس راسخة من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام علاقات حسن الجوار، واعتماد الحوار سبيلاً لحل كل الخلافات والمنازعات بين مختلف الأطراف، وانطلاقاً من تلك الرؤية وفي إطار السعي لتأمين المسيرة التنموية الوطنية والتفرغ للبناء والتنمية الداخلية فقد عمل السلطان قابوس على تسوية جميع الخلافات الحدودية مع دول الجوار، حيث تمكن من تسوية الخلافات الحدودية البرية والبحرية مع جميع الدول المحيطة بالسلطنة، وتوصل إلى اتفاقيات دولية مع دول الجوار وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار وهو الأمر الذي أسهم في تدعيم السلام والاستقرار في الدولة العمانية دون منغصات خارجية، وبفضل هذه الأسس تمكن السلطان من بناء علاقات وثيقة ومتطورة مع الدول والشعوب الأخرى، ومن إقامة علاقات متنامية تتسع وتتعمق على مختلف المستويات، ومن ثم أصبحت السياسة الخارجية العمانية مجالاً وسبيلاً لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق السلام والاستقرار والطمانينة، وتحولت إلى رافد ثابت من روافد التنمية الوطنية وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة. وهكذا كانت تلك المرحلة التي عمل فيها السلطان قابوس على بناء الدولة العمانية وتأمين الاستقرار والسلام فيها من أجل تهيئة البيئة الصالحة لبذرة الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب الأمن والاستقرار وسلطة القانون، كما لا يمكن أن تكون هناك حرية، أو عدالة، أو حماية حقوق الأفراد في ظل غياب سلطة الدولة.

## المطلب الثاني

### منظمات المجتمع المدني العماني ودورها في التنمية السياسية

تعمل منظمات المجتمع المدني في الكثير من الدول على تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية من خلال زيادة وعيهم بالقضايا الحياتية لهم ، وهذا يحقق لهم مستويات من الوعي السياسي مما يجعلهم فاعلين في الحياة السياسية للدولة. ويلعب الوعي السياسي دوراً أساسياً في تحقيق الديمقراطية وتفعيل المشاركة والتنمية المحلية والوطنية كعامل من عوامل الحكم الرشيد، وعوضاً عن ذلك فإن الوعي السياسي يعد ناتجاً من نواتج تواجده الإنسان داخل دولة، فليس خفياً أن الترابط بين الدولة والقانون يتأتى عنه ترابط مواز بين الوعي السياسي والوعي القانوني (Sergiy shevsov, 2005). ومادامت الطبقات والدولة مستمرة، فالعلاقات السياسية قائمة، وبالتالي فإن الوعي السياسي يبقى أكثر أنواع الوعي الاجتماعي أهمية وتتحدد الصفات النوعية لهذا النوع من الوعي (تغييره وتطوره ودوره في المجتمع) من خلال العلاقات السياسية.

ويعرف الوعي السياسي بأنه أسلوب الرؤية والاهتمام والفعل في العالم. وهو يسير وفق تعهد بحقوق الإنسان والعدالة وتفهم القوي وعدم المساواة في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووفقاً للعلاقات والقيم. فهو يتعلق برفض الظلم والأنظمة والبناءات التي تمارس هذا الظلم ، لكن ليس رفض الأفراد. فهو فن احترام الآخر والعمل معه والنظر للآخر على أنه إنسان تميزه قوى اجتماعية ويرتبط في صراع مستمر من أجل إحراز مكانة محترمة (Valerie Miller , 2002).

ويعد الوعي السياسي بالنسبة لدعاة العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني وسيلة وهدفاً فهو كوسيلة يثير التحليل الناقد لديناميكيات القوة على مستويات متعددة. وهو كهدف فالمنوط منه

بتطوير الوعي السياسي أن يوفر أساساً لنوع من المشاركة المقبولة والمعلومة للمواطن والتي تلزم لوضع الاهتمامات المهمة في الحسبان. وعندما يصبح الفرد واعياً سياسياً، فإن ذلك يساعد على إخفاء الشكوك الذاتية التي تعززها التبعية والتمييز، كما يمكن الفرد من إدراك قوته الفردية والترابط مع الآخرين حتى يتسنى له مواجهة المشكلات العامة، وهو ما يطلق عليه " Paulo freire " الوعي الناقد "Critical consciousness" ويتشابه مع ما يسميه الآخرون الوعي الاجتماعي لكن بمزيد من التأكيد على فهم علاقات القوى .

وتعد الصفات النوعية المميزة للوعي السياسي في أن الوعي يعكس الاقتصاد بصورة مباشرة ويعكس أيضاً المصالح الرئيسية للطبقات. وتعتبر الأفكار السياسية عن نفسها في النظريات السياسية المختلفة، وبرامج الأحزاب السياسية، والبيانات، وسواها من الوثائق ويلعب الوعي السياسي دوراً أكثر نشاطاً في المجتمع، لأنه يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد ومختلف أنواع الوعي الاجتماعي. ويمكن تفسير السلوكيات السياسية وخصوصاً الانتخابية بشكل سليم من خلال الوعي الاجتماعي، أما تحليل السلوكيات بالاستناد إلى الطبقات الاقتصادية فإنه لا يزيل كل الغموض الذي يحيط بتلك السلوكيات (شوميلبييه، 1988).

ويمكن ملاحظة الدور الذي يؤديه عناصر منظمات المجتمع المدني المتحلية بدرجة عالية من الوعي السياسي ، كون هذه المنظمات تعد بمثابة مدارس لتعلم الممارسة الديمقراطية، من خلال ممارسة العمل الديمقراطي داخل أروقتها، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، فتصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى

تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، إذ إنها تُقَوِّم العملية السياسية وتقوم بجميع المصالح وتمييزها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، ونشر المعلومات في الإصلاح الاقتصادي، فهي تملك تأثيراً كبيراً في المشاركة السياسية ( الفالح ، 1993 : 29 ) ، ( الصاوي ، 1993 : 108 ) .

ويلعب المجتمع المدني ومنظماته دوراً مهماً في تنمية المجتمعات في مختلف المجالات خاصة المجال الخيري والمشاركة الاقتصادية والسياسية، وتؤدي منظمات المجتمع المدني أدواراً كثيرة من التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية خلال المرحلة الراهنة، إذ أصبحت تسهم في المشاركة بتقديم الخدمات للمواطنين في مرحلة التحول والانتقال الديمقراطي، وهذا ما أعطى لها أهمية في زيادة وعي المواطنين وتوجههم نحو هذه المنظمات. ويمكن تعريف المجتمع المدني ضمن المضامين المستخدمة التالية :

1. **مضمون النظام الاقتصادي التقليدي:** إذ يشير المفهوم إلى الانتقال إلى المجتمع البرجوازي . وفي هذا السياق تعني " المدنية " احترام الحرية الشخصية والملكية الخاصة ويستخدم رجال الاقتصاد هذا المفهوم للإشارة إلى المؤسسات غير التابعة للدولة التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي سلطنة عمان جرى مراعاة ذلك في النظام الأساسي للدولة الذي تناول في الباب المتعلق بالمبادئ الاقتصادية ، مايلي ( المادة 11 من النظام الأساسي للدولة لسنة 1996 ) :

- " الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون" .

- " حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني. وتشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان" .

- " الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني. ولايجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة، وبما يحفظ المصالح الوطنية" .

- " للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها" .

- "الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، ولاينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا. والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية" .

- " المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون" .

- " الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني" .

" إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز استحداث ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي".

## 2. مضمون العلاقة بالتنمية السياسية والتحول إلى النظام الاجتماعي الحديث : وفي

سياق هذا التعريف، يشير مفهوم المجتمع المدني على وجه الخصوص إلى المؤسسات غير التابعة للدولة التي تسعى للوصول للقوة والسلطة السياسية، حيث " يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين - وفقا لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي بينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة " ( المادة 9 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) . وذلك في ظل المبادئ الاجتماعية المتمثلة في "العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة". ( المادة 12 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

## 3. مضمون دقة وأهمية الفاعلين الاجتماعيين من غير نوى السلطة : مثل المنظمات

الخاصة والمؤسسات الدينية وغيرها. إذ إن " حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب". ( المادة 28 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) . وإطلاق " حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي كفولة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سرييا أو ذا طابع

عسكري ، ولايجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية" ( المادة 33

من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

وترجع جذور الروابط بين المجتمع المدني والديمقراطية في أدبيات البحث إلى الكتابات الليبرالية الأولى للكتاب الليبراليين. ومع ذلك فقد نمت هذه الروابط بأشكال مؤثرة من قبل كل من جابريل ألموند " Gabriel Almond " ، وساندي فيربره " Sidney Verba " ، اللذين كانا يعدان دور المجتمع المدني في النظام الديمقراطي دوراً حيوياً وفاعلاً ويرى هؤلاء الكتاب أن العنصر السياسي للعديد من منظمات المجتمع المدني ييسر من الإدراك الأوضح لمفهوم المواطنة والذي يدعم مزيداً من القدرة على الاختيار والتصويت والمشاركة في السياسات ومحاسبة الحكومة لتحسّن من أدائها ويتسنى الوصول إلى نتائج أفضل ويرى روبرت بنتام " Robert Putnam " أنه حتى المنظمات غير السياسية في المجتمع المدني لها دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وذلك لأنها تساعد إلى بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة التي يتم نقلها للمناخ السياسي وتساعد في ترابط المجتمع.

ويأمل الليبراليون في دعمهم لمؤسسات المجتمع المدني أن يجدوا إجابات لتساؤلاتهم عن مشكلات المجتمع الأساسية كالفقر والعنصرية والتهديدات البيئية والتي لا تدعو لمزيد من التدخل غير المرغوب للحكومة ومؤسساتها في حياة المواطنين. وعلى صعيد آخر نجد بعض الآراء النقدية توجه سهامها إلى المنظمات غير الحكومية والتي يرى الكثيرون أنها تتجسد في المجتمع المدني. إذ يرى أصحاب تلك الرؤى أن تلك المنظمات تزيد من الداء التي هي معنية بعلاجه (فهو الداء لا الدواء). وهم يرون أن تلك المنظمات مثال للسلوك السلطوي والفساد وعدم المحاسبة. وهو الأمر الذي عزا بالعديد ممن كانوا في طريقهم لتأييد فكرة المجتمع

المدني كوسيلة للوصول إلى الديمقراطية إلى الابتعاد بأنفسهم عن هذا الأمر  
(Omar G. Encarnacion, 2003).

والمجتمع المدني له دور فاعل أيضاً داخل الوطن العربي بوجود الرسائل السماوية وقيم  
التعاون منذ القدم، وتشير الدراسات إلى أن الخبرة التاريخية والاجتماعية للمجتمع المصري  
بالمجتمع المدني أكدتها قيم ومبادئ الحضارة المصرية، عبر التعاون والتكافل الاجتماعيين  
وهي تعطي أرضية لمزيد من التطوير لحركة المجتمع المدني وفاعليته (عبد المعطي ، 1996  
: 86).

كما تشير نتائج الدراسات إلى تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني في كل من (الأردن -  
اليمن - سوريا - موريتانيا ) إذ أثرت المتغيرات الدولية على الأوضاع في المنطقة العربية  
والأحداث بها وعلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني من خلال مفاهيم حقوق الإنسان الاجتماعية  
والاقتصادية والسياسية (عودة ، 2000 : 43).

وفي دراسة أخرى اهتمت بالمجتمع المدني في المجتمعات العربية وتأثير الظروف  
والتغيرات الدولية الاقتصادية والسياسية التي أثرت منذ بداية تشكيل العمل الأهلي العربي في  
إطار ظروف غير مواتية اقتصاديا وثقافيا وسياسيا مما دفع لتنظيمات المجتمع المدني الأهلي  
إلى تقديم المساعدات الخيرية. (الباز، 1997 : 67).

إن مفهوم المجتمع المدني حديث النشأة وصعب التحديد في البلدان النامية ومنها البلدان  
العربية وتتضاعف صعوبة تحديده في سلطنة عمان بسبب العزلة التي كان يعيشها العمانيون  
قبل عام (1970) ، فقيام مؤسسات المجتمع المدني وتطورها رهن بقيام الدولة المركزية  
العصرية والقوية والتجمعات المدنية الكبيرة والتنظيمات المهنية كالنقابات على أنواعها  
والاتحادات الثقافية والفنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية وغيرها . وفي ظل غياب



كلي لمؤسسات المجتمع المدني حضرت بقوة مؤسسات المجتمع الأهلي كالقبييلة والعائلة والجمعيات التراثية أو الثقافية أو الفنية والنوادي العائلية والتنظيمات الفلاحية والحرفية وغيرها ، لذلك استند دعاء المجتمع المدني العماني في البداية إلى تقاليد موروثة يمارسها العمانيون وفق تقاليدهم الخاصة بهم ، وكانت تتنوع بين منطقة وأخرى وتدرج جميعها ضمن منظومة المجتمع العماني التقليدي في مسيرته التاريخية الطويلة ، وأبرز تلك التقاليد كانت تتمحور حول أشكال التعاون بين العمانيين في مختلف جوانب الحياة اليومية وممارسة الشعائر الدينية ، وتقاليد الأفراح والولادة والوفاة ، وتقاليد إدارة أنظمة المياه وري الافلاج وتقاليد البحارة، وقيم وعادات سكان البادية ، وتعاونيات أصحاب المهن والحرفيين وتقاليد العمل التجاري ، وكان الهدف منها ضمان مصالح الأفراد والجماعات من خلال المشاركة الفاعلة والتضامن القوي بين جميع فئات الشعب العماني في مختلف مناطق السلطنة، تركت تلك التقاليد بصمات واضحة على بدايات تشكل المجتمع المدني العماني الحديث .

ومع صدور أول قانون ينظم الأندية والجمعيات في العام (1973) بدأت مرحلة تشكيل النوادي الشبابية بهدف توسيع أفق المعرفة في المجتمع المدني العماني ، " فتأسس النادي الوطني الثقافي " الذي أصدر مجلة " الثقافة الجديدة " ثم انتشرت بعد ذلك الأندية الرياضية والثقافية والجمعيات النسائية في معظم الولايات العمانية . وقد أسهمت تلك الجمعيات في تشجيع شرائح متزايدة من المجتمع العماني على اكتساب تقاليد العمل التطوعي وفق الأساليب الحديثة المعتمدة في الدول المتطورة ، ووضعها في خدمة العمانيين والمؤسسات العمانية وتعددت مجالات نشاطها لتشمل التدريب ومحو الأمية ونشر التعليم والتشغيل والحفاظ على الفنون والموروثات الشعبية وكانت إمكاناتها المادية متواضعة جدا واعتمدت في عملها على الهبات والتبرعات. ( ضاهر، 2010 : 323 ). وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين بقيت

التنمية المستدامة في السلطنة من نتائج الجهود الحكومية ، وبعد عدة عقود من النمو الاقتصادي وجدت الحكومة في قيام مؤسسات المجتمع المدني حاجة ملحة لاستكمال بناء جميع عناصر الدولة العصرية ومنها مؤسسات المجتمع المدني العصري المتعاون مع المؤسسات الحكومية وليس المجتمع المدني الذي يضع نفسه بديلا للمؤسسات الحكومية أو نقيضا لها.

وفي دراسة نشرت في أواخر عام (2009) تحت عنوان " مؤسسات المجتمع المدني العماني : الواقع والتحديات " تبرز رؤية تاريخية نقدية لهذا الجانب المهم من تطور المجتمع العماني الحديث والمعاصر، وهي تشير إلى إنشاء " الجمعية التاريخية العمانية " التي لعبت دورا مهما في حفظ المخطوطات والمواقع الأثرية قبل الإعلان عن وزارة التراث ، وبتشجيع من الحكومة العمانية تأسست " جمعية المرأة العمانية " بمسقط في التاسع عشر من شهر (فبراير 1972) فكانت باكورة سلسلة من جمعيات المرأة المنتشرة في ولايات السلطنة المختلفة، وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأ نوع آخر من الجمعيات بالظهور على الساحة العمانية اهتم أعضاؤها بالعمل الخيري التطوعي مثل "جمعية رعاية الأطفال المعوقين "، وما تبعها من جمعيات وصناديق خيرية زاد عددها في عام (2009) على عشر جمعيات أو مؤسسات لدعم فئات اجتماعية تحتاج إلى المساعدة، وقد ازداد عددها في السنوات اللاحقة نتيجة تنامي حالة الوعي الاجتماعي بأهمية وجودها (ضاهر ، 2010 : 317 ) .

غير أن عمل هذه الجمعيات رافقه مجموعة من المعوقات تؤثر بمجملها على عمل ونشاطات منظمات المجتمع المدني ، وهذا ما دعا الباحث إلى تناول هذه المعوقات كونها تسهم في إعاقاة مشاريع التنمية السياسية في السلطنة، ويمكن تناول هذه المعوقات فيما يلي

( الهاشمي ، 2009 ) :-

- أ. **التشريعات والقوانين:** ما زالت القوانين التي تنظم العمل المدني تعاني الكثير من السلبيات مثل الخوف من إعطاء مساحة كبيرة لهذا العمل كما أن من هذه القوانين ما هو مستورد بشكل مباشر ودون مراعاة للظرف العماني وبالتالي فإنها تشكل عوامل عرقلة أو بطء في قطف الثمار لجهود هذه المؤسسات في البناء الاجتماعي والاقتصادي.
- ب. **الاعتماد المباشر على المؤسسات الحكومية** من قبل العاملين في العمل المدني أدى إلى بروز اتكالية وعدم الاهتمام باقتراح مبادرات تسهم في تنوير المواطن بحقوقه وواجباته.
- ج. **عزوف بعض الفئات الواعية والشابة:** لا يزال الكثير من المتقنين العمانيين يحجمون عن الانخراط في العمل التطوعي لدوافع وأسباب عديدة أهمها عدم الثقة والخوف من الفشل أو خشية حدوث مواجهات بين الأعضاء في المنظمة الواحدة أو الاصطدام مع الجهات الحكومية أو الشعور بالإحباط من جراء تحقيق نتائج غير مرضية .
- د. **قلة الخبرة في التعاطي مع إدارة المؤسسات:** لقد تأثرت مؤسسات المجتمع المدني العماني ببعض الأساليب الإدارية السلبية التي تعانيها مؤسسات القطاعين العام والخاص لأن أغلب المتطوعين في القطاع المدني هم في الأساس موظفون في هذين القطاعين. وهناك الكثير من الدراسات أكدت على أن مستوى التطوع ليس بالمستوى المطلوب وأن غالبية القيادات التطوعية هم من الموظفين الحكوميين.
- هـ. **ضعف القدرات الفنية لبعض المتطوعين:** إن ضعف القدرات والإمكانات هو من مسببات التأخر الرئيسية لهذه المؤسسات إذ يجر وراءه العديد من المشكلات ومنها

عدم القدرة على التواصل وإيصال أهداف المؤسسة وبالتالي فقدان الثقة بها من المجتمع المحيط مع صعوبة علاج العقبات والمشكلات الداخلية للمؤسسة .

و. **شح الدعم المالي والفني والعيني:** يمثل هذا التحدي العقبة الأكثر اعترافاً من قبل الجميع وإن كانت هذه العقبة تعانيتها أغلب المؤسسات المدنية في العالم ولكن بدرجات متفاوتة إلا أن الحال في سلطنة عمان تبدو مركبة بعض الشيء فمع ضحالة الوعي بالفكر والجهد المدني التطوعي هناك تكاسل واضح في التفكير في الحلول المعالجة لأزمة الدعم المالي .

ز. **عدم رسوخ وشيوع ثقافة العمل التطوعي:** حيث سادت ثقافة الانفرادية في العمل وعدم اللجوء إلى العمل التطوعي في السلطنة وخصوصاً من قبل الشباب وميل بعض منهم إلى الكسل أو انشغالهم بوسائل العصر الحديث.

ج. **شيوع النغمة النفعية في المجتمع:** في غالبية المجتمعات هناك نظرة نفعية في المجتمع فإن حزب أولئك الباحثين عن المكاسب المادية والاجتماعية هو الآخذ في الازدياد والتأثير والسيطرة على القطاع الأوسع من الناس في مقابل تأخر نتاج العمل التطوعي واستهلاكه للوقت والطاقة والمال دون شواهد مادية ملموسة لتغيير هذه النظرة.

ي. **غياب الرموز والقنوات:** تشكل القدوة النجم الهادي للسائرين على السبل المختلفة والأمثل الثابت للوصول إلى الغايات وهي عامل حاسم في الأزمات ولحظات فتور الحماسة والعمل المدني العماني يفنقر إلى هذا العامل في الوقت الحاضر .

ط. **ضعف التغطية الإعلامية لنشاطات منظمات المجتمع المدني العمانية:** وهذا يتطلب درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع عبر المديين القصير والبعيد

وهذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين إليها ومن المتلقين لفوائدها، كما أن عدم وجود وسائل إعلام ناطقة باسم هذه المنظمات أو داعمة لها يشكل عقبة في طريق تطور وتقدم هذه المنظمات نحو تحقيق أهدافها بالمشاركة في العملية الديمقراطية.

ويرى الباحث أن النظام السياسي مدرك لتلك العقبات والمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وعمل على تشجيعها والأخذ بيدها لقناعاته بأنها عامل مساعد ومهم للحكومة في طريق تعزيز نشر الديمقراطية ووسيلة من وسائل التنمية السياسية والاستقرار السياسي، وأن مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عمان حديثة العهد من حيث نشأتها ودورها المتواضع في حماية مصالح فئات المجتمع المدني المختلفة، إلا أن النظام السياسي سعى إلى تنشيط وتعميم مؤسسات المجتمع المدني ودعمها ماديا وفنيا ، وسمح بإنشائها ضمن مخطط مدروس لتغيير صورة المجتمع العماني بشكل تدريجي حتى تصبح قادرة على القيام بنشاطاتها الحرة المسؤولة دون الاعتماد على مؤسسات الدولة.وبادرت إلى تشجيع المجتمع المدني على القيام بدوره كاملا في حماية مصالحه من خلال إنشاء النقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات العلمية والثقافية والأدبية والقطاعية المتخصصة وفق ضوابط وآليات تشرعها وتشرف على تنفيذها وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك من أجل النهوض بواقع التنمية السياسي.

## الفصل الرابع

### واقع التنمية السياسية

ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان

المبحث الأول: واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي.

المطلب الأول : دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي في سلطنة عمان .

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني : دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي

## الفصل الرابع

### واقع التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان

يعد مفهوم التنمية السياسية من أكثر المفاهيم استخداماً من قبل رجال الدولة وصانعي القرار في مختلف النظم السياسية في العالم، وقد أصبح هذا المفهوم متداولاً ومرتبطاً بمدى ما تحقّقه الأنظمة السياسية الحاكمة في دولها من منجزات في سبيل تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد بما يزيد من المشاركة السياسية لشعوبها. وتنتظر المدرسة البنائية الوظيفية للنظام السياسي على أنه نظام فرعي ضمن النظام الكلي للمجتمع، يعتمد في أدائه وعمله بصورة كبيرة على تفاعله مع النظم الفرعية الأخرى، حيث تقوم كل منها بوظيفة معينة. وحسب جبريل الموند هناك ثلاث وظائف للنظام السياسي هي: وظيفة التحويل وتشمل (التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، الاتصال السياسي، التشريع أو صنع القاعدة، والإدارة أو تطبيق القاعدة، والقضاء أو التقاضي بموجب القاعدة). ووظيفة التكيف التي تتضمن التنشئة والتجنيد السياسي بهدف الحفاظ على النظام والتكيف مع ضغوط التغيير. ووظيفة قدرات النظام التي تشمل القدرة الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية (عارف، 1992، 81).

وقد مرت عمليات التنمية السياسية في سلطنة عمان بالكثير من التطورات وخاصة في السنوات الأخيرة في ظل متغيرات دولية وإقليمية ومحلية كان لها صوت مسموع لدى النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى انتهاج سياسات عززت التنمية السياسية في السلطنة. وسيتم في هذا الفصل تناول واقع التنمية السياسية العمانية من خلال المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي.**

**المبحث الثاني: الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان**

## المبحث الأول

### واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي

تتوقف درجة فاعلية التنمية السياسية وحجمها على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسيهم والتي تعمل على تحقيق مصالحهم، فإذا ما تمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الشرعية يعني أنه نظام حائز على رضا مواطنيه وذلك من خلال عمله على تحقيق مصالحهم. وهذا يعني أنه نظام يتمتع بمستوى معين من الديمقراطية، وهذه الصفة لا يمكن أن يوصف بها أي نظام سياسي دون أن تكون هناك تنمية شاملة بشكل عام وتنمية سياسية بشكل خاص على صعيد أفراد المجتمع والنخب السياسية معاً، فالتنمية السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر تبعاً لاختلاف العوامل الذاتية وتعلق بالمجتمع واختلاف العوامل الموضوعية التي تتعلق بالنظام. وحتى لا يكون النظام السياسي وأفراده منعزلين بعضهم عن بعض، يتطلب الأمر منهم بناء مؤسسات سياسية تقنن عملية التنمية السياسية وتنظمها وتدفع المواطنين للتفاعل من خلالها، فهي ضرورية (المؤسسات السياسية) للاستجابة لمطالب المشاركة السياسية، كما أنها ضرورية في حالة التعبئة السياسية من خلال الاستجابة للمطالب الجديدة و المتجددة لأفراد المجتمع ومن ثم الحفاظ على استقرار النظام السياسي.

لذلك سيقوم الباحث بتناول هذه المواضيع عبر المطلبين التاليين : -

**المطلب الأول : دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية.**

**المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي في سلطنة عمان .**



## المطلب الأول

### دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية

تلعب التنمية السياسية دوراً في بناء المؤسسات السياسية التي تتشكل داخل الأنظمة السياسية في الدول ، ويبرز هذا الدور تبعاً لمدى المشاركة السياسية التي هي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوة ، وبهذا فالمشاركة تتعلق في بنية النظام السياسي وبالعمليات المتعلقة به ، إذ لا بد للنظام السياسي من أن يوفر مؤسسات سياسية توطر هذه المشاركة وتجعلها تسير باتجاه صحيح ( الخطيب ، 1982 : 18 ) .

والمؤسسة السياسية هي أنماط مستقرة من العمل السياسي ومن الرابطة السياسية وهي تتضمن أدواراً وجماعات وقواعد ومناهج قائمة في المجتمعات الإنسانية وكل نمط منها يميل إلى أن يكون له مجموعة قواعد لها أهمية في المجتمع الذي توجد فيه، وهي المنظمات الاجتماعية التي تنشئها الإرادة الإنسانية بصورة دائمة وتضم في أطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية ( الأسود ، 1990 : 282 ) .

وهذا يعني أن المؤسسة هي التراكيب الاجتماعية التي من خلالها ينظم المجتمع الإنساني، كما يوجه وينفذ مختلف النشاطات المتعددة المطلوبة لإشباع حاجاته ( الهاشمي ، 1990 : 337 ) . وقد وجدت في زمن السلطة المشخصة التي لا تنفصل فيها السلطة عن شخص الحاكم، كما أنها وجدت في زمن السلطة المنظمة التي يخضع فيها الحكام والمحكومون على السواء لأحكام القانون، فلا وجود لخلاف من حيث ظهورها ولكن الخلاف من حيث وظيفة هذه المؤسسات، (عامود ، 1990 : 19 )، وهي تختلف باختلاف النظم

السياسية، فهناك مؤسسات سياسية تؤكد على التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة الشعبية وتعمل على تطوير قيم المشاركة والديمقراطية والحوار والتسامح، وهناك مؤسسات تطور وتزيد من قدرات الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي و الإقناع أو ربما الإكراه الإيديولوجي وحشد المواطنين وتعبئتهم دون مساهمة حقيقية من جانبهم وهي تغرس قيم الخضوع والطاعة ( البيج ، 2000 : 156 ) . وهذا يعني أن المشاركة السياسية لا تتسم بصورة فردية أو مختصرة أو غير منظمة و إنما عن طريق المؤسسات التي تنظمها (بغدادى، 1993: 289) ، لأن المشاركة السياسية هي الصورة المعبرة لدرجة الولاء التي يكنها المواطن للمؤسسة السياسية، وتكون معبرة عن مقدار انسجام المواطن مع هذه المؤسسة. وبالنتيجة فإن درجة المشاركة السياسية غالباً ما تكون نسبية فما يوفره نظام سياسي من درجة عالية للمشاركة السياسية قد لا يوفرها نظام سياسي آخر، فهي تعتمد على مدى اهتمام المواطن بالدرجة الأولى وعلى المناخ السياسي فكرياً ومادياً واجتماعياً الذي يسود المجتمع ( أحمد ، 1994 : 142 ) .

وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي إجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي ( علوان ، 1997 : 66 )، فوجود المؤسسات السياسية التي تجري عن طريقها المشاركة السياسية هي أمر ضروري من أجل استيعاب القوى الجديدة المشاركة في العملية السياسية، وهي تزيد من استقرار النظام السياسي، فلأجل الوصول إلى هذا الاستقرار لابد أن تتسم المؤسسات السياسية بدرجة عالية من التكيف والتحول وصيانة البقاء والتجدد حسب المراحل التاريخية،(الخرجي ، 2006: 152 )، إذن لابد من وجود حالة من الموازنة والتوازن بين نسبة المشاركة السياسية وحجم المؤسسة السياسية، فإذا ما عجزت هذه المؤسسات عن استيعاب النسب المتزايدة في المشاركة السياسية قد يقود هذا الأمر إلى زعزعة استقرار النظام

السياسي، ومن ثم فلا بد من تطوير هذه المؤسسات بصورة تتناسب التوسع السريع في نسبة المشاركة السياسية من أجل استيعاب القوى الاجتماعية التي أصبحت تهتم بالأمور السياسية كي يستطيع النظام ضمان استمرار استقراره ( علوان ، 1997 : 61 ) ، لأن هذه المؤسسات هي القنوات الأساسية التي يتمكن من خلالها المواطنون من الانخراط في العملية السياسية، ويشترط بهذه المؤسسات أن تكون حقيقية ليست عبارة عن مجرد هياكل خاوية، لأنه في هذه الحالة ستسلك المشاركة السياسية طريقاً متعرجاً وسوف تخرج عن مسارها الصحيح وتكون مشاركة جزئية وغير معبرة عن فئات واسعة من الشعب ( الخطيب ، 1982 : 19 ) ، أو أنها تتجه نحو العنف، إذ يذكر (هنتنغتون) أن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية وتأسيس أحزاب سياسية تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد من خلال توسيع المشاركة الشعبية في صنع السياسة العامة، واختيار الأشخاص للمناصب الرسمية، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهام لضمان المساواة ( فيصل، 1993: 80) .

ويتطلب الحفاظ على الاستقرار السياسي الملازمة بين نسبة المشاركة السياسية وقدرة المؤسسة السياسية، وبحسب مقولة (ارنست بوف) (إن عدم الاستقرار السياسي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير قادرة على تلبية مطالب الناس وآمالهم، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي) ( بطرس ، 2007: 217 ) .

وفي ضوء هذا يمكن القول إن وجود المؤسسات السياسية هو شرط ضروري لتحقيق المشاركة السياسية الحقيقية ولضمان إيصال المطالب الشعبية إلى السلطة السياسية وتسهيل

الاتصال بين الحكام والمحكومين ( الأسود ، 1990 : 282 ) ، وهذا ما يعد من الشروط المادية للمشاركة السياسية.

ويمكن التعبير عن المشاركة السياسية بأنها المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية ( كامل ، 2004 : 182 ) . وهي - المشاركة السياسية الفعلية - معيار أساسي للتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي تغيب فيها مثل هذه المشاركة أو تكون مشاركة شكلية دون فاعلية تطبيقية ( مراد ، 2006 : 78 ) .

وهذا المعنى يشير إلى نوعين من الأنظمة السياسية اللذين يضمّان نوعين من المشاركة السياسية، وهما : المشاركة الحرة ذات الطابع الديمقراطي، والمشاركة المعبئة ذات الطابع القسري، فالنوع الأول يشير إلى ديمقراطية النظام السياسي أما النوع الثاني فإنه يشير إلى استبدادية النظام السياسي.

أما بالنسبة للمؤسسات السياسية المنتخبة انتخاباً حراً فإنها تقوم بالتعبير عن الشروط المعنوية للمشاركة السياسية التي هي : مجموعة القيم والمثل السياسية التي تكفل تحقيق الممارسة الديمقراطية ، ومدى إيمان الحكام إيماناً حقيقياً بفضيلة الديمقراطية والاستعداد السياسي والنفسي لتقبل الرأي الآخر واحترام الإرادة الشعبية ( جاسم ، 2006 : 71 ) .

ونظراً لتعذر تطبيق الديمقراطية المباشرة في الدولة الحديثة لذلك أصبحت هذه المؤسسة السياسية - البرلمان - الوسيلة الفعالة القادرة على مواجهة الحكومة الاستبدادية التي لا تستند إلى إرادة الشعب ولا تعترف بها أساساً لمصدر السلطة في الدولة ، وأصبحت الديمقراطية النيابية الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب ( حمادي ، 1972 : 103 ) .

وتقوم هذه المؤسسة على أساس أن الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب الذين يكونون البرلمان، الذين يتولون ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه ولمدة محدودة من الزمن، فالشعب لا يمارس السلطة ولا يشارك النواب فيها، وإنما يترك لهذه المؤسسة الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه، والنطق باسمه والتعبير عن مصالحه ( بسيوني ، 2004 : 209 ) ، ونتيجة لزيادة الوعي السياسي وارتفاع المستوى الثقافي وانتشار الأفكار الديمقراطية خاصة منذ مطلع القرن العشرين، أصبح الشعب لا يرضى بهذا القدر من الحقوق السياسية، وأخذت الشعوب تطالب بالمزيد من التمتع بهذه الحقوق وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحكم بصورة أكثر جدية، لا ممارسة الانتخابات فقط، وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية إلى إجراء تعديلات كان من شأنها ازدياد رقابة الشعب على المجلس النيابي، كالأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي، وكذلك أصبح للشعب حق حل البرلمان إذا ما فشل في حل مشكلاته وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها وإصدار قرارات تساعد في حلها أو التخفيف منها ( حمادي ، 1972 : 103 ).

وقد تزايد تأثير الناخبين على مؤسسة البرلمان نتيجة لاستمرار العلاقة بينهم وتوطيدها سواء أكان في عملية الانتخاب أم بعدها، وبالنتيجة اتجه النظام النيابي إلى اخذ صورة أكثر تمثيلا للشعب طبقاته واتجاهاته المختلفة كافة وتحقيق مشاركة أكبر في ممارسته للسلطة عن طريق الأخذ ببعض المظاهر الديمقراطية الشبه مباشرة ( بسيوني ، 2004 : 217 ) ، فالبرلمان يقوم بمناقشة هموم المواطنين بعد إيصالها له عن طريق قنوات المشاركة السياسية ومن ثم حلها، وتمكين المعارضة من تأدية دور في العملية السياسية وكسب خبرة سياسية، إضافة إلى أنه يعد أحد أدوات التنشئة السياسية في مرحلة النضج، إذ يتيح لأعضائه فرصة

معرفة واكتساب قواعد ومهارات اللعبة التشريعية، كما يعدّ أداة تنقيفية مهمة للمواطنين إذا ما تابعت وسائل الإعلام ما يجري داخل أرواقته من مداولات ( المنوفي ، 1987 : 235 ) .

ويختلف هذا الدور للبرلمان من نظام سياسي لآخر كونه استبدادياً أو ديمقراطياً ومدى ما ينعم به من استقرار سياسي واقتصادي ( مهران ، 1984 : 5 ) ، ففي النظام الديمقراطي تتاح الفرصة للبرلمان ولمختلف القوى والتجمعات والأحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ففي هذه الأنظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحاكم (حكومة، مجلس تشريعي) وبين الشعب علاقة تقوم على التفاعل والحوار ( عاشور ، 1986 : 3 )، فالبرلمان في هذه الأنظمة تزداد قوته سواء أكان على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية ليصبح مركز الثقل فيها، بوصفه المعبر عن إرادة الشعب ( مهران ، 1984 : 5 ) . وهذا يعني أن البرلمانات في هذه الأنظمة تعد من المؤسسات المهمة التي تحقق المشاركة السياسية، خاصة إذا ما كانت حرة في عملها وقائمة على أساس الكفاءة والنزاهة، فهو يتيح للمواطنين بأن يشعروا أن لهم دوراً مسؤولاً في عمل الدولة فهو يحرك وعيهم السياسي ويطوره من خلال النظر إلى دورهم في المشاركة السياسية بأنها ليست حقاً فقط أو وظيفة بل هي واجب أيضاً تفرضه ضرورات المواطنة على جميع أبناء الوطن ( بغدادي ، 1993 : 280 ) .

أما في الأنظمة الاستبدادية فإن قاعدة المشاركة من قبل المجتمع والقوى السياسية الأخرى إن وجدت تكون هامشية في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، إذ يكون البرلمان عبارة عن إطار سياسي شكلي مهمته الموافقة على قرارات رئيس الدولة، إذ تتفرد قيادات الجهاز الحكومي بصياغة القرارات بلا رقابة أو مساعلة أو توجيه من قبل جهاز يمثل الإرادة الشعبية ، وعندما لا تعبر المجالس النيابية عن الإرادة الشعبية كونها لا تنتخب انتخاباً حراً، فإن ما تمارسه من سلطات على الجهاز التنفيذي لا يعبر بدوره عن المصالح العليا للمجتمع،

لأن هذه المجالس لا تعكس إرادة الشعب الحقيقية، وفي وضع كهذا يمكن أن يكون المجلس النيابي أداة تسبب الانحراف لا أداة ضبط ولا رقابة بالنسبة للجهاز الحكومي، وأن يكون همها تحقيق المصالح الخاصة وغير موجهة لخدمة المصالح العامة لجميع الشعب، وأن غياب هذه المجالس معناها أن الشعب لا يشارك في الحكم ولا في التوجيه ولا الرقابة على أعمال الجهاز الإداري (السلطة التنفيذية)، وهو سقوط الضمان بأن ما يصدر من تشريعات وكذلك ما يمارسه الجهاز التنفيذي من سياسات سيكون لخدمة الشعب (أرميلة، الموقع الإلكتروني: [info@yahoo.libya.nfsl.org](mailto:info@yahoo.libya.nfsl.org)).

وفي ما يتعلق بمسيرة التنمية السياسية ودورها في بناء المؤسسات السياسية في سلطنة عمان فإن خصوصية التجربة المعبر عنها بمزيج الأصالة والحداثة وتفاعلها بالنهضة العمانية التي صنعها المجتمع، والتي آلت إلى تأسيس المجلس الاستشاري للدولة عام (1981)، أي بعد مرور عقد من الزمان على تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في الدولة العمانية، والذي قام بدوره بإيصال البلاد إلى مرحلة أخرى من مراحل التطور السياسي والتنموي هي مرحلة مجلس الشورى الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني (94 لسنة 1991)، وهذا المجلس بدوره أرسى قواعد مؤسسة سياسية جديدة تتمثل في مجلس عمان (المادة 58 من الباب الخامس للنظام الأساسي للدولة رقم (101 لسنة 1996)، وفي ظل تراكم المنجزات وتساعد الوعي وتزايد أعداد المتعلمين (جدول رقم 3، وجدول رقم 4) والمتقنين والخبرة الوطنية والمشاركة السياسية أصبح مشروع الدولة يخطو بخطوات حثيثة نحو اكتمال مسيرة البناء المؤسسي السياسي (حمودي، 2005: 248).

إن حالة التطور التي شهدتها البلاد في مراحل البناء المؤسسي انطلقت منذ عام (1970) حيث جرى استحداث عدد من الوزارات ذات الصلاحيات المحدودة حينذاك والتي

تطورت مع بلوغ البلاد الحدود المرسومة لها من قبل صانع القرار السياسي حتى نشأت بنية سياسية واجتماعية ذات مفهوم جديد لقضايا التنمية والتي أرسى قواعد تم تقنينها لتكون منطلقاً لمراحل العمل المستقبلي عبر تشريعات خطط لها لتأخذ طريقها إلى حيز الوجود وتتفد مشاريع التنمية، من هنا كانت المراسيم السلطانية وقرارات مجلس الوزراء هي اللبنة الأولى التي تقوم عليها التنمية السياسية، وهذه بدورها عملت على إيجاد مؤسسات سياسية قادرة على وضع صيغ العمل السياسي في السلطنة ( بليخانوف، 2005: 277 ).

وقد اكتمل النموذج العماني الخاص إلى حد كبير ببناء المؤسسات السياسية في جانبه القانوني والتنظيمي من خلال ماورد نصه في الباب الخامس من النظام الأساسي للدولة الصادر في ( 6 نوفمبر 1996 ) بموجب المرسوم السلطاني رقم (69/101) في المادة (58) منه على أن يتكون مجلس عُمان من : 1- مجلس الشورى . 2- مجلس الدولة ، وقد بين القانون اختصاصات كل منهما ومدته وأدوار انعقاده ونظام عمله ، وعدد أعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم وطريقة اختيارهم أو تعيينهم وموجبات إعفائهم وغيرها من الأحكام التنظيمية . وقد تطلبت عملية بناء جهاز إداري وسياسي حديث ومتطور ، القيام باستكمال عملية البناء المؤسسي للدولة على الصعيد التنفيذي، والسير بخطوات متتابعة نحو إقامة وترسيخ سلطة تشريعية يزداد دورها أهمية وتأثيراً من خلال انتخاب ممثلي ولايات السلطنة في مجلس الشورى، وتفعيل دوره وتوسيع اختصاصاته، وتعيين مجلس الدولة وزيادة عدد أعضائه بالتزامن مع كل دورة انتخابية لمجلس الشورى ، بالإضافة إلى بناء السلطة القضائية كسلطة مستقلة حدد الباب السادس من النظام الأساسي للدولة ( 101 لسنة 1996 ) دورها وكفل لها ضمانات قيامها بدورها دون تدخل في عملها، والذي اتضحت معالمه وأبعاده في



الدور الذي قام به صانع القرار السياسي ليس على الصعيد القانوني وحسب، ولكن في مختلف جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ( الموافق، 2002 : 479 ).

ويرى الباحث أن الجذور الحضارية للمجتمع العماني وتقاليده التي ترسخت عبر مراحل زمنية امتدت لقرون عديدة، سمحت له بإيجاد وقبول حالات التطور السياسي الدستوري والديمقراطي، ودفعت شرائح المجتمع نحو تطلعات نشطة أسهمت في البناء المؤسسي السياسي، الذي أوجد تنمية شاملة برزت ملامحها في المنجزات التي تحققت عبر السنوات الماضية ، حيث جرى ترسيخ وتقوية السلطتين التشريعية والقضائية اللتين تعملان إلى جانب السلطة التنفيذية ، ودعم الحريات العامة الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق أكبر قدر من الشفافية بين تلك السلطات والمواطنين ، كما أن نجاح عملية استكمال بناء إطار قانوني ودستوري تستند إليه الدولة والمجتمع في حركتها وتحتكم إليه ، بعد أن أصبحت عملية انتقال السلطة مقننة ومحددة الخطوات بدقة، وعلى النحو الوارد في المادة السادسة من الباب الأول المتعلق بالدولة ونظام الحكم من النظام الأساسي للدولة رقم ( 101 ) لسنة ( 1996 ) ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تطرحه عملية التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتحديث ، من مشكلات وتحديات خاصة أن نسبة كبيرة من المجتمع في سن الشباب مما يتطلب توفير أعداد كبيرة من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل لاستيعاب مخرجات التعليم في مرحلته المختلفة ، كما موضح في الجدول رقم (3) ( الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان ، 2011 : 396 ) ، إلا أن ما يخفف ولو نسبياً من هذه التحديات أن السلطات بدأت في التحرك بسرعة لتوفير التعليم العالي لشريحة متزايدة من الطلبة سواء من خلال الجامعات الحكومية أو الأهلية والكليات الجامعية، كما هو موضح في الجدول رقم (4) ( الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان ، 2011 : 399 ) ، مع الحرص على تطوير قدرات ومهارات العاملين في

المؤسسات التعليمية ، فضلا عن السعي لتوفير درجة من الرفاهية للشباب العماني مقارنة بما هو متوفر لأقرانه في دول الخليج العربية ، مما دفع المجتمع في السلطنة للتكيف سريعاً مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، عبر الإقبال على العمل في كل المجالات المتاحة وبالأجور المناسبة كما موضح بالجدول رقم ( 5 ) ( الكتاب الإحصائي السنوي لسلطنة عمان ، 2011 : 110-111 ) .

### جدول رقم ( 3 )

ت	إجمالي التعليم الحكومي	السنة الدراسية 2009-2008	السنة الدراسية 2010-2009	السنة الدراسية 2011-2010
1	المدارس	1.047	1.040	1.040
2	الفصول	19.667	19.399	19.296
3	الطلبة	540.332	531.393	522.520
4	الذكور	275.229	270.144	264.666
5	الإناث	265.103	261.249	257.854
6	نسبة الطلبة في الصفوف %	24	23	22
7	نسب الإناث %	49	49	49
8	هيئة التدريس	49.550	52.908	53.827
9	المدرسون	43.149	44.506	45.142
10	الإداريون	6.401	8.402	8.685

جدول رقم (4)

ت	جامعة السلطان قابوس	السنة الدراسية 2009-2008	السنة الدراسية 2010-2009	السنة الدراسية 2011-2010
1	الطلبة	15.276	15.357	16.494
2	ذكور	7.925	7.942	8.371
3	إناث	7.351	7.415	8.123
4	نسبة الإناث %	48	48	49
5	مجموع الموظفين	2.629	2.741	2.864
6	أعضاء هيئة تدريس	1.054	1.074	1.181
7	فنيون	499	540	663
8	إداريون	821	871	810
9	المعيدون	53	56	-
10	خدمات مساعدة	202	200	210

جدول رقم ( 5 )

ت	البيان	موظفو الخدمة المدنية		شاغلو الوظائف العليا والوسطى	
		2010	2009	2010	2009
1	رجال	64.455	65.455	6.386	6.957
2	نساء	47.390	48.751	608	683
3	الجملة	111.845	114.206	6.994	7.640
4	نسبة النساء%	42.4	42.7	8.7	8.9

## المطلب الثاني

### مراحل التحول الديمقراطي في سلطنة عمان

هناك إجماع بين دارسي التحولات الديمقراطية في العالم، على أن التحولات الديمقراطية البطيئة والمتدرجة في مجتمعات دول العالم الثالث أكثر نجاحاً من التحولات السريعة والمفاجئة. إذ إن التغييرات السريعة الجذرية بدلاً من أن تؤدي إلى الديمقراطية والاستقرار، فإنه قد يترتب عليها الفوضى والعنف (Huntington, 1968). كما أكدت التجارب الإنسانية أن أسلوب التقليد المجرد أسلوب عقيم، وأن القفز فوق الواقع العملي والظروف الموضوعية لأي مجتمع يؤدي دائماً إلى مخاطر جسيمة.

إن المجتمع العماني مجتمع قبلي محافظ، الأمر الذي اقتضى أن تراعى خصوصية وثقافة هذا المجتمع وقيمه وتقاليده عند البدء في عملية التحول الديمقراطي، وقد أكد السلطان قابوس في عدد من الخطابات الموجهة للشعب العماني على ضرورة أن تؤخذ التغييرات بعين الاعتبار واقع المجتمع العماني وظروفه، وأن تكون متوائمة مع القيم والتقاليد السائدة في مجتمعنا الإسلامي، إذ يمكن استخلاص ذلك من خلال ما جاء في بعض هذه الخطابات وكما يلي (حمودي، 1992: 346 - 350) :

- أشار السلطان قابوس بتاريخ 18/11/1974 عن تمسك العمانيين بأواصر العقيدة الإسلامية الراسخة، وعرى الترابط الاجتماعي الودود، ومصصلحة الوطن التي تتطلب تجنيد كل الطاقات من أجل النهوض بمستوى الفرد وتنمية موارده ووعيه الاقتصادي.

- حرص السلطان قابوس بتاريخ 26/11/1975 على التأكيد بأن شعب السلطنة المسلم يعترف بدينه ويضع تعاليمه فوق كل اعتبار، وإن الشؤون الإسلامية هي النبراس

الوضاء الذي لا بد من العناية بها وتجسيدها سواء في المدارس أو الثكنات أو على صعيد المستوى الاجتماعي .

- أوضح السلطان قابوس بتاريخ 18 / 11 / 1980 بأن التخطيط المادي والاجتماعي للبلد يفرض وضع نصب الأعين حقيقة أن قوة السلطنة لا تكمن في الازدهار المادي وحده ، بل في التراث العماني العريق وشرائع ومبادئ الدين الاسلامي الحنيف ، لذا يجب تجاوز الأشياء المادية والأفكار الدخيلة ، وعدم السماح لها بالاستحواد على مشاعر الشعب لدرجة نسيان التراث والتقاليد العمانية الأصيلة .

وتعدُّ التجربة الديمقراطية في عمان في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربية، ومن التجارب الديمقراطية الفريدة في التحول الديمقراطي المتزن والمتدرج في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فعلى الرغم من حداثة توليه الحكم في البلاد والذي كان في عام 1970 إلا أن السلطان قابوس أولى الشأن الديمقراطي أهمية بالغة حيث انتهج سياسة هيأت المناخ نحو التحول الديمقراطي الذي بدأ مبكراً في عام 1981م، واستمر من ذلك الوقت يسير بخطوات مدروسة دون توقف أو تراجع لتحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية، ويمكن استعراض هذه المسيرة في المراحل التالية: -

#### **المرحلة الأولى : مرحلة إنشاء المجلس الاستشاري للدولة (1981)**

تم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام 1981م كخطوة ريادية نحو التوجه الديمقراطي ، وتم تشكيله بناء على مرسوم سلطاني رقم 81/84 بتاريخ 18 / 10 / 1981 وكان عدد أعضاء المجلس في البداية 45 عضواً يعينهم السلطان بناء على تمثيلهم لمناطق جغرافية ومصالح حكومية (الموافي 2002 : 261 ) .

وجاء هذا المجلس دلالة التوسيع التدريجي لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وقد تمتع هذا المجلس بالشخصية الاعتبارية القانونية وبالاستقلال المالي والإداري عن باقي أجهزة الدولة ، ومنح المجلس عدة اختصاصات لكي يستطيع أن يقوم بأداء مهماته منها حق إبداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة والتوصية بتطوير ما يرى ضرورة تطويره وإبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة من سياسة عامة تتعلق بالتنمية والتوصية بما يرى المجلس اتخاذه من أجل استكمال الخطط الإنمائية وتشريعاتها التي تتوي الحكومة استصدارها، وكذلك دراسة مشكلات القطاع الخاص في المجالين الاقتصادي والاجتماعي واقتراح ما يراه من حلول مناسبة لها.

وبالرغم من أن هذا المجلس لم يكن يتمتع بالكثير من السلطات والصلاحيات، إذ كان دوره استشارياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فضلاً عن تعيين أعضائه من قبل السلطان، وعدم مشاركة المرأة فيه، إلا أنه بمرور الوقت زادت أهميته، فقد كان هذا المجلس بمنزلة جسر بين المواطنين والدولة، يهتم بحاجات الناس ، ويحاول تقديم مساعدات لهم، وأصبحت الحكومة تهتم بتوصياته، ولذلك يمكن القول إن المجلس الاستشاري قد شكّل نواة مجلس الشورى الذي كان عنوان المرحلة الثانية، ومهدّ الطريق لتطوير المشاركة الشعبية وترسيخها في المجتمع العُماني على مسار التنمية السياسية.

### **المرحلة الثانية : مرحلة إنشاء مجلس الشورى ( 1991 )**

شهدت هذه المرحلة مزيداً من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعزيز النهج الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، حيث تميزت هذه المرحلة بإنشاء مجلس الشورى وتطور أسلوب إنشائه وآلية عمله وفقاً لتطور المراحل السياسية التي تشهدها السلطنة وتقدم النضج

السياسي لدى عامة الشعب العماني ، ويمكن تفصيل ذلك التحول من خلال الفترات الزمنية التالية : -

1. **الفترة الأولى (1991 – 1994)** كان الناخبون من مجموعة مختارة من الشيوخ والأعيان والوجهاء في كل ولاية يقومون بترشيح ثلاثة أسماء سواء بالتراضي فيما بين الحضور لجلسة الترشيح او من بين الحاصلين على أعلى الأصوات في حالة غياب التراضي حول الأسماء المطروحة وكانت الخطوة التالية هي اختيار الحكومة لأحدهم ليكون عضوا في المجلس.

2. **الفترة الثانية (1995-1997)** جاءت بنظام للترشيح يقضي بأن يقوم الناخبون الشيوخ والوجهاء والأعيان والمتفقون ورجال الأعمال بترشيح عضوين فقط لكل من الولايات المطلوب تمثيلها بعضو واحد وهو ما يعني تضيق سلطة الحكومة في الاختيار ، كما يعني ذلك توسيع حق المواطن في تحديد مرشحيه بشخصين ، وبنفس المعيار كان التعامل مع اختيار ممثلي الولايات التي يتم تمثيلها بعضوين والتي يزيد عدد سكانها على ثلاثين ألف نسمة حيث تختار الهيئة الانتخابية في كل من هذه الولاية أربعة أشخاص ترشح الحكومة اثنين منهم ليكونا عضوين في المجلس. كما شهدت هذه الفترة متغيراً مهماً تمثل في السماح للمرأة ولأول مرة في السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة في تسمية المرشحين لعضوية المجلس وكذلك حقها في طرح نفسها مرشحة لتكون عضوا في المجلس لكن ذلك كان قاصراً فقط على نطاق الولايات الست التابعة لمحافظة مسقط ونجحت حينها في الفوز بمقعدين.

ثم توالى مسيرة التنمية والإصلاحات السياسية، فتم الإعلان عن النظام الأساسي للدولة والذي يُعدُّ بمنزلة الدستور، حيث صدر النظام الأساسي للدولة عام 1996

ليأتي تأكيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات منذ تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم عام 1970 بعدة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس عملها . ويوفر في الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً.

وهذه الخطوة تعد نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية في عمان، فقد تم إعلان أول دستور مكتوب في تاريخ عمان السياسي الحديث، حيث تناول حقوق العُمانيين وواجباتهم، تكون النظام الأساسي للدولة من 81 مادة مقسمة إلى سبعة أبواب حيث حددت هذه الوثيقة التاريخية - غير المسبوقة في التاريخ العُماني - نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة، كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عُمان. فالمواد (5 - 6) حددت نظام الحكم ومسألة ولاية العرش، والمواد (18 - 20 - 24) أكدت على الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين، والمواد (28 - 29) تؤكدان على حرية التعبير والصحافة، وبالرغم من أن هذه الحريات مقيدة وفق أحكام القانون، إلا أن تبني دستور مكتوب في حد ذاته هو خطوة متقدمة في التاريخ السياسي الحديث لعُمان.

وقد انبثق عن النظام الأساسي للدولة مجلس عمان ويتكون مجلس عمان من مجلسين هما مجلس الشورى ومجلس الدولة. ويضطلع مجلس الدولة بحكم تكوينه ومهامه واختصاصاته بدور حيوي، على صعيد التنمية الوطنية الشاملة، وعلى صعيد تطور



المجتمع العُماني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وهو بمثابة مجلس تشريعي أعلى يعين رئيسه وأعضاؤه من قبل السلطان ليضطلع بالمهام التشريعية العليا التي تعرض عليه من قبل مجلس الشورى أو الجهات الحكومية بالدولة ، ويتمتع مجلس الدولة باختصاصات وصلاحيات عديدة أبرزها مراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، فيما عدا مشروعات القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى السلطان لإصدارها، وكذلك إعداد الدراسات وتقديم المقترحات التي تساعد في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وفي إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين أداء الأجهزة الإدارية ، كما يقوم مجلس الدولة بدراسة ما يحيله إليه السلطان أو مجلس الوزراء من موضوعات وإبداء الرأي فيها، وبينما يقدم مجلس الدولة توصياته في شأن مشروعات القوانين المحالة إليه إلى مجلس الوزراء ، فإن رئيس مجلس الدولة يرفع تقريراً سنوياً إلى السلطان يتضمن أعمال المجلس وما تم تحقيقه من قوانين، فيما منح مجلس الشورى صلاحيات واسعة بموجب المادة ( 9 ) من المرسوم السلطاني رقم ( 94 لسنة 91 ) الخاص بإنشاء المجلس الصادر في ( 12 / 11 / 1991 ) والتي نصت على الآتي :

- "مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها" ( المادة 58 ، مكررا 37 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- " يحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصيات إلى مجلس الدولة " ( المادة 58 ، مكررا 38 ، من النظام الأساسي للدولة ) .

- "يقدم المجلس كل ما يراه مناسباً في مجال تطور القوانين الاقتصادية الاجتماعية النافذة في السلطنة" ( المادة 58 ، مكرراً 41 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- "يحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح إجرائها على هذه القوانين إلى مجلس الدولة، بالإضافة إلى إبداء الرأي في ما تعرضه الحكومة من موضوعات، ويقدم المقترحات المناسبة إليها" ( المادة 58 ، مكرراً 38 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- " المشاركة في الإعداد لمشروعات الخطط التنموية للبلاد" ( المادة 58 ، مكرراً 40 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- " المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية، ومهامها، وأولوياتها، والجهود التي تبذل لتنفيذها" .
- " للمجلس إبداء الرأي في الموضوعات التي يرى السلطان عرضها على المجلس" .
- " النظر فيما يواجهه القطاع الاقتصادي من معوقات، واقتراح وسائل العلاج المناسبة لها" ( المادة 58 ، مكرراً 41 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- " النظر في الأمور المتعلقة بالخدمة والمرافق العامة، واقتراح سبل تطويرها، وتحسين أدائها والمشاركة في جهود المحافظة على البيئة" ( المادة 58 ، مكرراً 44 ، من النظام الأساسي للدولة ) .
- وعلى الرغم من أن تلك الصلاحيات التي منحت لمجلس الشورى لم تكن لها علاقة بالرقابة والتشريع، أو بالقضايا السياسية المهمة، مثل: نظام الحكم، أو الأمن، أو العلاقات الخارجية أو حتى الأمور المالية، إلا أن منحه تلك الصلاحيات كانت دليلاً على رغبة القيادة العمانية في تعزيز التوجه الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة

السياسية، وكانت خطوة هيات لخطوات أخرى نحو تطوير دور المجلس وتوسيع صلاحياته لتمتد صلاحياته إلى التشريع والرقابة، والأمور السياسية والمالية، أسوة بالبرلمانات في الأنظمة الديمقراطية المتطورة وهذا ما تم خلال المرحلة الرابعة.

3. الفترة الثالثة (1998-2000) شهدت تطوراً واضحاً حيث جرى العمل بأسلوب

الانتخاب المباشر لممثلي الولايات في مجلس الشورى بواسطة المواطنين الأعضاء في

الهيئة الانتخابية، ومن أبرز نقاط التطور في هذه الفترة ما يلي (الموافي، 2002: 310-

(320) :-

- ضمت الهيئة الانتخابية أعداداً من الشيوخ والوجهاء وأصحاب الرأي والمتقنين والتجار ورجال الأعمال .

- سجلت الهيئة الانتخابية لهذه الفترة تطورين أساسيين هما :

أ . جرى إسقاط الفقرة (ب) من المادة (2) من المرسوم السلطاني ( 74 لسنة

1994 ) التي كانت تنص على أن يكون الترشيح عن طريق وجهاء الولاية

وذوي الخبرة فيها .

ب. تم تحديد أعضاء الهيئة الانتخابية ليكون عددها (51) ألف نسمة على مستوى

الدولة بنسبة (1) من كل ( 35 ) من السكان .

- أطلقت مشاركة المرأة العمانية في مختلف ولايات السلطنة في عمليات الترشيح

والانتخاب بعد أن كانت مقصورة على ولايات محافظة مسقط الست في انتخابات عام

( 1994 ) ، وفي ضوء ذلك تم تحديد أعداد النساء المشاركات في الهيئة الانتخابية

بنسبة ( 10 % ) . وقد أسفرت الانتخابات عن فوز امرأتين من بين 27 امرأة رشحن أنفسهن .

- قامت وزارة الداخلية بإعداد جداول انتخابات تتضمن أسماء الأعضاء المشاركين في الهيئة الانتخابية ، وهو ما تم عبر دعوة المواطنين للتقدم لتسجيل أسمائهم في هذه الجداول ، كما تم صرف بطاقات انتخابات لكل عضو منهم .

4. **الفترة الرابعة (2001 – 2003)** سميت بفترة الاحتكام الى صناديق الاقتراع ، حيث مثلت الانتخابات التي جرت في ( 14 سبتمبر 2000 ) خطوة أخرى على جانب كبير من الأهمية على طريق تطور وتكامل نموذج الشورى العُمانية الحديثة وذلك لعدة اعتبارات من أبرزها ما يلي :-

أ . إنهاء تدخل الحكومة في تسمية نصف عدد أعضاء مجلس الشورى من بين المرشحين الذين يتم انتخابهم بواسطة الناخبين في الولايات ، حيث ينتخب المواطنون ضعف عدد أعضاء المجلس لتسمي الحكومة نصفهم أعضاء ،وبذلك أصبح الاحتكام هو فقط لصناديق الاقتراع لتحديد الفوز من الذين يحصلون على أعلى عدد من الاصوات (وثيقة المرسوم السلطاني رقم 35 لسنة 2000 ) .

ب.زيادة عدد الهيئة الانتخابية من (51) ألف ناخب في انتخابات الفترة الثالثة لمجلس الشورى السابقة التي جرت عام ( 1997 ) إلى ( 175 ) ألف ناخب للانتخابات التي جرت في سبتمبر ( 2000 ) ، حيث يمثل هذا العدد نسبة ( 25% ) من عدد المواطنين العمانيين الذين يزيد سنهم على ( 21 ) سنة ولهم حق الانتخاب ، وقد شكلت مشاركة المرأة نسبة (30%) من هذا العدد .

ج. ترسيخ أسلوب الانتخابات وسيلة لتحديد ممثلي الولايات في مجلس الشورى .

د. تعديل صيغة اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى بعد أن كانت اللائحة التنظيمية لترشيحات مجلس الشورى .

5. الفترة الخامسة (2004 – 2007) شهدت هذه الفترة منعطفاً تاريخياً مهماً في مسار الديمقراطية المؤسسية في السلطنة ، حيث جرت انتخابات في (4 أكتوبر 2003 ) لفترة مجلس الشورى الخامسة التي أصبحت مدته أربع سنوات اعتباراً من هذه الدورة الانتخابية بدلاً من ثلاث سنوات كانت لدورة المجلس في فترته الرابعة (2001-2003)، في ظل إطلاق حق المشاركة الانتخابية ليكون لجميع المواطنين ممن بلغوا واحداً وعشرين عاماً ، كما تم رفع مستوى الإشراف القضائي بمشاركة قضاة من المحاكم وفتح المجال كاملاً أمام المرأة للمشاركة في العملية الانتخابية . كما حملت متغيراً مهماً تمثل في السماح لأي مرشح القيام بالدعاية الانتخابية من تاريخ إعلان القوائم النهائية للمرشحين وتستمر حتى اليوم السابق لموعد الانتخابات كما شهدت تلك الفترة السماح للمواطنين العمانيين المقيمين في الخارج للإدلاء بأصواتهم عبر بعثات السلطنة في الخارج، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين (388683) ناخباً كان لهم حق الاختيار من بين (632) مرشحاً بينهم (21) امرأة تنافسوا في (61) دائرة انتخابية.

6. الفترة السادسة ( 2008 – 2011 ) شهدت سلطنة عمان في (أكتوبر 2007 ) انتخابات الفترة السادسة لمجلس الشورى العماني، إذ توجه الناخبون العمانيون ذكوراً وإناثاً ممن بلغوا الحادية والعشرين من العمر إلى مراكز الاقتراع في كافة ولايات السلطنة البالغة (61) ولاية لاختيار ممثليهم في مجلس الشورى العماني الذي تطور كثيراً على امتداد العقود الثلاثة الماضية، ليس فقط على الصعيد المؤسسي والتنظيمي، ولكن أيضاً على صعيد الممارسة والدور الذي تقوم به مؤسسات الشورى وتهيئة المناخ لمشاركة أوسع

وأعمق من جانب المواطنين العمانيين في صياغة وتوجيه التنمية الوطنية. ولعل ما أسهم في تحقيق ذلك أن التجربة العمانية في ميدان العمل الديمقراطي ارتكزت على تراث عماني خصب ومتواصل في هذا المجال من ناحية، وعلى رؤية واضحة ومبكرة من السلطان قابوس استطاعت أن تمزج بنجاح بين خبرة الماضي، ومعطيات الحاضر، ومتطلبات التطور الاجتماعي والسياسي والتفاعل الإيجابي معه بخطى متدرجة ومستمرة من ناحية ثانية، وقد أخذت هذه الدورة بأسلوب أدوار الانعقاد السنوية التي يمتد كل منها إلى ثمانية أشهر على الأقل كل عام، وهو ما يعطي مجلس الشورى الفرصة والوقت الكافية لبحث ومناقشة كل ما يطرح عليه من موضوعات أو ما يتناوله من مشروعات قوانين أو غيرها. يحدد مكتب مجلس الشورى الجلسات العادية التي يعقدها المجلس وجدول أعمالها في ضوء أنشطة اللجان المختلفة للمجلس، ولرئيس المجلس الحق في الدعوة إلى جلسة استثنائية للمجلس إذا دعت الضرورة ذلك ويعقد مجلس الشورى نحو 16 جلسة اعتيادية خلال دور الانعقاد السنوي وتمتد الجلسة الواحدة على مدى يومين أو بضعة أيام. ويتمتع مجلس الشورى العماني بصلاحيات واختصاصات عديدة تشريعية واقتصادية واجتماعية تمكنه من القيام بدوره المنشود في توسيع وتعميق مشاركة المواطنين في صياغة وتوجيه التنمية، ومساعدة الحكومة في كل ما يهيم المجتمع وذلك على قاعدة المشاركة بين المجلس والحكومة ( الجبلي ، 2007 : 3 ) .

### المرحلة الثالثة : مرحلة التحديث والإصلاح ( 2011 )

اجتاح ما يُعرف بالربيع العربي عددًا من البلدان العربية مع بداية عام 2011 ، وتمكنت بعض وسائل الإعلام العربية والغربية من نقل جُلِّ ما كان يجري في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين هذه الأحداث احتلت المساحة الأكبر من اهتمامات ومناقشات الشباب العربي

ومعهم الشباب العماني الذي تأثر بتلك الاحداث فخرج إلى الساحات العامة على شكل حراك شعبي واعتصامات واحتجاجات في عدد من ولايات السلطنة مطالباً الحكومة بإجراء المزيد من الإصلاح والتطوير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة المعيشية التي تتطلبها المرحلة الراهنة.

وفي خضم تلك الأحداث تشكلت لدى صانع القرار السياسي قناعة بأن وضعاً جديداً تعيشه السلطنة ولا بد من إحداث تغيير يلبي طموحات ورغبات الشباب والشارع العماني حتى لا تنزلق البلاد إلى نفق مظلم لا يمكن التكهن بنتائجه ؛ فقرر في شهر مارس عام 2011 تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين لمراجعة النظام الأساسي للدولة ودراسة دور مجلسي الدولة والشورى في الحياة السياسية ومنحها صلاحيات رقابية وتشريعية وقد كان لهذا القرار صدى كبير في نفوس الشعب وعلقت عليه آمالا كبيرة وبأن شكلاً من أشكال التغيير سيكون حاضراً خلال الأشهر التي تلت الاحتجاجات.

ثم صدر تباعاً عدد من المراسيم والأوامر السلطانية تتعلق بإجراء تعديلات في النظام الأساسي للدولة، ومنح صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلسي الشورى والدولة، وتعديل في شكل مجلس الوزراء، وكانت أبرز تلك المراسيم والأوامر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

(1) المرسوم السلطاني رقم ( 25 ) لسنة ( 2011 ) يتضمن فصل جهاز الادعاء العام عن السلطة التنفيذية، ومنحه كامل الاستقلالية للقيام بمهامه.

(2) المرسوم السلطاني رقم (26) لسنة (2011) الذي تم بموجبه إنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك التي تقوم بمراقبة الأسواق والأسعار وضبط المخالفات مثل رفع الأسعار دون

مبرر.

(3) المرسوم رقم (31) لسنة ( 2011 ) يقضي بإقالة الوزراء الذين طالب الشعب بإعفائهم

واستبدالهم بوزراء جدد آخرين سبعة منهم كانوا أعضاء في مجلس الشورى.

(4) المرسوم رقم ( 33 ) لسنة ( 2011 ) يقضي بتعيين رئيس جهاز الرقابة المالية

والإدارية للدولة وهو الجهاز الذي أصبح بديلا لجهاز الرقابة المالية وتوسيع صلاحياته

الرقابية الإدارية منها والمالية ومراقبة تصرفات الموظفين العموميين على المال العام

وتحويل من يرتكب جريمة في حق المال العام إلى القضاء.

(5) المرسوم السلطاني رقم ( 99 ) لسنة ( 2011 ) يقضي بتعديل بعض مواد النظام

الاساسي للدولة وأهم ما تضمنته تلك التعديلات ما يلي :-

( أ ) تعديل المادة ( 6 ) الخاصة بطريقة اختيار السلطان؛ حيث نص التعديل بأن

يقدم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان من

تنتقل إليه ولاية الحكم من بين أحد أفراد العائلة؛ فإذا لم يتفق مجلس العائلة

على اختيار السلطان قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس

الشورى والدولة ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من

أشار به السلطان في وصيته أو رسالته إلى مجلس العائلة ( المادة 6 من

النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 وتعديلاته ) .

( ب ) منح مجلسي الشورى والدولة الصلاحيات الرقابية والتشريعية من خلال

مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على المجلسين

ورفعها إلى السلطان، كما تحال مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة إلى

المجلسين، كما يمكن للمجلسين اقتراح مشروعات القوانين. وتحال أيضا

الميزانية السنوية للمجلسين لإبداء التوصيات الخاصة بها، وتحال جميع



مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية للمجلسين، كما طالب المرسوم بإرسال نسخة من تقرير جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إلى المجلسين للاطلاع عليها وإبداء الرأي، كما أجاز المرسوم استجواب مجلس الشورى أيًا من وزراء الخدمات في حال تجاوز الوزير صلاحياته وخالف القانون.

( ج ) اختيار رئيس مجلس الشورى من بين أعضاء المجلس من خلال انتخابات داخلية ، كما يتم اختيار نائبين للرئيس عبر الانتخاب المباشر وليس كما يحدث في الماضي من خلال التعيين ( المادة 58 ، مكرر 12 من النظام الاساسي للدولة ) .

(6) المرسوم السلطاني رقم ( 116 ) لسنة ( 2011 ) الذي تم بموجبه إنشاء المجالس البلدية في كل ولايات السلطنة، وتُجرى الانتخابات العامة بين المواطنين لاختيار أعضاء المجلس البلدي، وتشمل اختصاصات المجالس النظر في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتنمية.

(7) المرسوم السلطاني رقم ( 9 ) لسنة ( 2012 ) يقضي بفصل الجهاز القضائي عن وزارة العدل ليصبح القضاء مستقلاً ويمارس كافة أنشطته ومهامه بعيداً عن السلطة التنفيذية على أن يكون السلطان رئيساً للسلطة القضائية.

(8) المرسوم السلطاني رقم (30) لسنة (2012) القاضي بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط لوضع الخطط الإستراتيجية لكل القطاعات المهمة في البلاد برئاسة السلطان قابوس شخصياً.

(9) أمر سلطاني بتوفير (50) ألف فرصة عمل للشباب العمانيين في القطاعين العام والخاص والعمل على استيعاب حوالي (30 ألفاً) آخرين خلال العامين (2011-2012)

ومنح الشباب الباحثين عن عمل مبلغاً شهرياً قدره (150) ريالاً عمانياً لكل شاب إلى حين حصوله على وظيفة.

(10) أمر سلطاني بتوفير مقاعد إضافية للدراسة الجامعية ومنح الطلبة المتفوقين فرصاً للدراسة في الخارج .

(11) أمر سلطاني بزيادة دخل أسر الضمان الاجتماعي ومساعدتهم للحصول على مسكن مناسب، وتقديم القروض الميسرة لهم، وإعفاءهم من فوائد الديون.

(12) أمر سلطاني بزيادة رواتب العمانيين العاملين في القطاع العام بنسبة تصل إلى خمسين بالمائة في الدرجات الدنيا وثلاثين بالمائة للدرجات العليا.

(13) المرسوم السلطاني رقم ( 114 ) لسنة ( 2011 ) بإعادة تشكيل الهيكل الإداري للدولة وذلك بزيادة عدد المحافظات من أربع محافظات إلى أحد عشرة محافظة ، وتعيين محافظين لها من أجل تحسين الخدمات الحكومية المقدمة للشعب.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن النظام السياسي في سلطنة عمان يتكون قوامه من بنية مؤسساتية سياسية يمكن توصيفها على النحو الآتي:

أ. **المبادئ:** التأكيد على المرجعية العليا للسلطات وذلك ضمن ما يمكن وصفه بالملكية الدستورية.

ب. **المؤسسات:** تمثل المؤسسة السلطانية السلطة العليا ويمثل مجلس عمان السلطة التشريعية ويتكون من مجلسين هما مجلس الدولة ويقوم السلطان بتعيين أعضائه ومجلس الشورى ويتم انتخاب أعضائه بالاقتراع المباشر لذلك فهو مجلس الشعب.

ج. **الأجهزة:** توجد في سلطنة عمان جميع أنواع أجهزة الدولة العصرية .

وبموجب هذا تُعدُّ التجربة الديمقراطية في سلطنة عمان في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربي، ومن التجارب الديمقراطية الفريدة في التحول الديمقراطي البطيء والمتدرج في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، إذ تحمل التجربة الديمقراطية العُمانية عدداً من الخصائص التي تشترك بها سلطنة عمان، ودول الخليج، والدول العربية بشكل عام، وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إنّ دول العالم الثالث بشكل عام تشترك في هذه الخصائص، ولعل أبرز ما يميز التجربة العُمانية ما يلي:-

**أولاً: الدور المركزي للقيادة السياسية،** وعلى رأسها السلطان قابوس، في قيادة المسيرة الديمقراطية، إذ استطاع بحنكة سياسية أن يوطد حكمه في البداية بتأمين الجبهة الداخلية، وتحقيق الأمن والاستقرار، ثم أطلق مسيرة النهضة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متسارعة، وأخيراً، السياسية بخطوات متأنية ومتدرجة، بحيث لا يتعرض النظام السياسي لتغييرات سريعة ومفاجئة تؤثر على استقراره.

**ثانياً: الانفتاح السياسي المتدرج والعقلاني،** ومحاولة التوفيق ما بين الثابت في القيم والتقاليد في مجتمع قبلي، ومتطلبات الحياة العصرية، فقد بدأ التحرك الديمقراطي مبكراً منذ عام (1981)، ولكن بطريقة تدريجية وبجرعات مخففة لا تحدث ضرراً للنظام القائم، فالعملية بدأت متواضعة، ولكنها لم تتوقف أو تتراجع، وإنما تسير إلى الأمام، وإن كانت بخطى بطيئة.

**ثالثاً: التكامل بين عناصر التنمية المختلفة:** الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد بدأت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبكرة، ونظراً للإمكانيات التي

يوفرها النفط والغاز، فقد تم بناء بنية تحتية متقدمة مهدت الطريق لعملية البناء الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

رابعاً: **قابلية الاستمرارية في التطوير والتحديث**، ولاسيما بعد تبني دستور مكتوب، والالتزام بالاستمرار في إجراء الانتخابات في مجتمع يتقدم بخطى حثيثة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي ظل ظروف دولية مواتية لنشوء الديمقراطية وتعزيزها، واحترام حقوق الإنسان.

خامساً: **لا تزال التجربة الديمقراطية في عمان في مراحلها الأولى**، وهي تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، وتعاون القيادة و المجتمع، ممثلاً بهيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، للانطلاق معاً لتطوير هذه التجربة وتفعيلها، فالديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية، ودستور، ومجلس استشاري، وانتخابات دورية، إذ لا بد من توفر ثقافة سياسية، ومجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر، التي تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين.

سادساً: **التجربة الديمقراطية العمانية شأنها شأن كثير من تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث**، لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل بناء النظام الديمقراطي المكتمل، وبالتالي فإن هذه التجربة تواجه الكثير من التحديات والعقبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحلية، وكذلك بعض التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، قد تؤثر سلباً على المسار الديمقراطي.

سابعاً: التجربة العُمانية تقدم مثلاً رائعاً على مرونة نظام الحكم، وإن كان أقرب إلى الملكية الدستورية على قدرته في التطوير والتحديث. فقد قاد السلطان قابوس سلطنة عمان والمجتمع العُماني المحافظ نحو التحديث بخطوات ذكية هادئة ومحسوبة، وذلك لتجنب أية مفاجآت أو تغيرات جذرية غير مقبولة في مجتمع محافظ، ويمكن القول: إن هذه التجربة قابلة للتطور والنضوج، ولا سيما أن الشعب العُماني بفضل ما أحرزه من تقدم، إذ أصبح مؤهلاً للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته ومستقبله.

لذا جاءت الإصلاحات السياسية التي شهدتها المرحلة الراهنة بدءاً من عام ( 2011 ) التي تم فيها منح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية التي لم تكن وليدة المطالب التي تم رفعها إلى السلطان والحكومة ، ولكنها كانت ثمرة لتفكير بدأ قبلها بفترة طويلة في إطار الانتقال إلى مرحلة أعلى من التطور السياسي والاجتماعي في البلاد، بعد اكتمال العام الأربعين لمسيرة النهضة العمانية الحديثة ، وبعد وصول الدولة إلى مرحلة النضج السياسي في إطار تجربتها في مجال العمل الديمقراطي، وقد جاء الحراك الشعبي ليطالب بتسريع تحقيقها أو ليعرضها موضع التنفيذ ، الأمر الذي أدى إلى تطور مفصلي في الحياة السياسية وخصوصاً بعد إجراء التعديلات الدستورية التي منحت مجلس عمان الصلاحيات الرقابية والتشريعية.

## المبحث الثاني

### الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في سلطنة عمان

إن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجاز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز ( غليون ، د.ت : 65 ).

لذلك فإن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي أحد الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية المتعلقة بالتحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة ، وتعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتحقيق الاستقرار في البلد ، وتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن بشكل مطرد أو متصل . وعليه سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين :

#### المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي

#### المطلب الثاني : دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي

## المطلب الأول

### مفهوم الاستقرار السياسي

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة، من حيث تعدد وتداخل، بل التناقض أحياناً في مفردات تعريف هذا المفهوم ، ويمكن أن نرصد شيئاً من هذه الإشكالية من خلال الآتي ( سليمان ، 2009 ) :-

1. يتعرض بعض الباحثين للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك فإن نوع التعريفات يكون سلبياً ، بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي - اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.

2. يتناول عدد من الباحثين تحليل المفهوم من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره، فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي، وفي هذه الحالة هناك مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات.

تؤكد كثير من الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي على أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم، لا يمكن تحقيقه بالقمع والخطورة وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة. فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه. كما أن زهو القوة وأوهامها، ليس هو الذي ينجز مفهوم الاستقرار، فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول، نجد التداخي والوهن والضعف.

وفي المقابل نجد دولا لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام ( محفوظ ، 2006 : 4 ) .

ويعدّ التداول السلمي للسلطة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، وكذلك غياب العنف السياسي، واستجابة الحكومة للضغوط والاحتياجات المختلفة للجماهير. وتمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والقبول والرضا العام عن النظام الحاكم من جانب المواطنين. وسيادة القانون والالتزام بالقواعد الدستورية، وإعلاء قيم العدالة الاجتماعية كمبادئ حاكمة لسياسة الدولة في مختلف المجالات، وتجانس الثقافة السياسية للنخبة والجماهير، وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة ( غيث ، 2010 : 65 ) .

لذا فإن الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافدا أساسيا من روافد الاستقرار. وتخطئ الدول وترتكب حماقة تاريخية بحق نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير. ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكريا وأمنيا والمتخلفة سياسيا، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم..فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن تقاس بحجم



الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة ( محفوظ ، 2006 : 6 ) .

وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها كالتالي :-

أ . **نمط انتقال السلطة في الدولة:** المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، هي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي. وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 رُصد (151) انقلاب أي بمعدل (8) انقلابات سنوياً ( سليمان ، 2009 ) .

ويمكن القول بأن الظروف التي مرت بها سلطنة عمان خلال السنوات الممتدة من (1930 - 1970) كانت أسوأ فترة عرفتها سلطنة عمان ، حيث كانت البلاد تسيير نحو الانحدار بفعل تعرض الشعب لقوانين الاستبداد التي جعلت السلطنة أرض المحرمات والممنوعات ، الأمر الذي جعل السلطان قابوس يفكر ملياً في ضرورة إحداث التغيير في البلاد ، ففي منتصف ليلة (23 يوليو 1970 ) قام بإعلان نفسه سلطاناً على البلاد، خلفاً لوالده ، وتم إلغاء كافة القوانين والأحكام العرفية وجرى هدم البوابات والأسوار التي شيدت في السابق، وأقام تجربة جديدة في البلاد التي تعيش

في عهده تطوراً جديداً اختلف كلياً عن مرحلة والده التي تميزت بعدم الاستقرار ( غباش ، 2006 : 309 ) .

**ب. شرعية النظام السياسي:** تعدّ شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية: قانوني، سياسي، ديني، والذي يهمنها هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية "تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية ( سليمان ، 2009 ) .

وقد عايش عُمان منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر واقعين لم يكن بالإمكان تجاوزهما ، تمثل الأول بنظام الإمامة الذي حافظ على استقلاله التقليدي في الداخل ، وكان يتمتع بشرعية عقائدية وتاريخية وبتأييد أهل الداخل ، والثاني هو نظام السلطنة الذي ساد في مسقط والشريط الساحلي منذ أكثر من قرن ونصف وهو زمن كافٍ ليرسي شرعيته التاريخية والسلالية ، وليكون مقبولاً بوصفه الواقع الجديد لعُمان ( غباش ، 2006 : 328 ) .

**ج. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:** تعدّ قوة النظام السياسي من المؤشرات المهمة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات - لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة- كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع. وفي حال كان النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي، فإن النتيجة الطبيعية التبعية

للنظم القوية. وقد دخلت سلطنة عمان بعد عام ( 1970 ) عصراً جديداً تشكل فيها النظام السياسي الذي نمت فيه الوزارات والمؤسسات الاقتصادية ومجالس نيابية ، وأصبح للنظام واجبات ووظائف تستند للفكر السياسي الذي قاد الدولة نحو الاستقرار، بحيث لم تشهد السلطنة أي اضطراب اجتماعي أو سياسي ، وكانت بعيدة عن عمليات الإرهاب والتخريب ، وبذات الوقت كانت بعيدة عن الاستقطاب العالمي رغم وقوعها جغرافياً في منطقة من أكثر المناطق عرضة للصراع ( حمودي ، 1992 : 82 ) .

**د. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:** المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب. ويعد التغيير السريع في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي. وفي سلطنة عمان يمثل مجلس الوزراء الجهاز التنفيذي في النظام السياسي ، الذي من أبرز سماته محدودية الدور الذي يلعبه أعضاء الأسرة الحاكمة في مجلس الوزراء مقابل دورهم الواضح في مجال قطاع الاعمال والمشروعات ، وبالنسبة لمنصب رئيس الوزراء ، فإنه منذ استقالة طارق بن تيمور في عام ( 1972 ) من منصبه كأول من استلم هذا المنصب لم يتم تعيين شخصية أخرى ، في حين يجري اعتماد مرونة كافية لصانع القرار في إحداث تغييرات في مناصب مجلس الوزراء بناءً على قواعد الكفاءة ( الموافق ، 2002 : 416 ) .

**هـ. الاستقرار البرلماني:** إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تؤخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية

الانتخاب ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في :

أولاً : استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان .

ثانياً : حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

وقد أنشئ في سلطنة عمان مجلس الشورى في عام (1991) ليحل محل المجلس الاستشاري للدولة الذي استمر من عام (1981) حتى عام (1991) . ويتمتع مجلس الشورى العماني بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري ، ومقره محافظة مسقط . ويضم مجلس الشورى ممثلي ولايات السلطنة الذين يتم انتخابهم من قبل المواطنين العمانيين في انتخابات عامة، ويحق للسلطان فقط حل المجلس ، وذلك بموجب المادة (58) مكررا (19) التي تنص : لجلالة السلطان في الحالات التي يقدرها حل مجلس الشورى والدعوة إلى انتخابات جديدة خلال اربعة اشهر من تاريخ الحل ( وثيقة قانون مجلس الشورى لعام 1991 ) .

و . الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: تعدّ المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية. بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية، هذه الشرعية التي توفرت للقيادة السياسية العليا في عُمان جرى تحويلها إلى إرادة وقدرة بيد هذه القيادة للاتجاه نحو توفير إمكانية اتخاذ المبادرات لرسم الأهداف العملية لواقع التطوير السياسي لأداء الحكومة وتنمية علاقتها بالشعب ، من أجل

تحقيق مسيرة ناجحة تصل إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة ( حمودي ،1992، 71 ) .

ز. غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات: إن العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات المهمة على ظاهرة الاستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنف السياسي بأنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية".

والعنف قد يكون رسمياً أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فهو الموجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام وبعض رموزه. أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي، وذلك لتضمنها اللجوء إلى العنف على نطاق واسع.

وفي سلطنة عمان تزايدت اللحمة بين القيادة والشعب بعد تحقيق الوحدة السياسية والإقليمية للسلطنة بما في ذلك تحديد حدودها الدولية مع المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، بما يتطابق مع الحيز الجغرافي التقليدي لعمان الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على حالة الاستقرار في البلاد ( الموافي ، 2002 : 181 ) .

ح. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية): إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية.

العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، وهنا نميز بين نوعين مختلفين: أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطلق الاستيعاب بالقوة، والثاني يتعامل مع الأقلية من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات.

إن النموذج الأول غالباً ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالأجندات الخاصة، وبالتالي مطالبة بالاستقلال أو حكم ذاتي، كما حدث في العراق والسودان أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية. وهذا ما جرى في عُمان إذ جرى التركيز على التنمية السياسية التي تزايدت معها طاعة الشعب للنظام السياسي بحيث تمت السيطرة بشكل نهائي على المشكلات التي كانت تعاني منها البلاد وبخاصة حركة جنوب البلاد المدعومة من الخارج ، فجرت عملية السيطرة على نتائج التنمية وإفرازاتها بفعل هدف النهضة التي انسجمت مع الذات العمانية المتمثلة بالمساواة والقدرة على التفاضل بناءً على درجة التطور ضمن الواقع القائم ( حمودي ، 1992: 70 ) .

**ط. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:** ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرًا، فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي. وقد بينت مؤشرات الاقتصاد العماني في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الآتي ( ضاهر ، 2010 : 70 ) :-

أولاً : حصول نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات مرتفعة بلغت ( 8 % ) .

ثانياً: تحسن ميزان الحساب الجاري .

ثالثاً: زيادة في احتياطي العملات الأجنبية .

رابعاً: ارتفاع تصنيف الجدارة الائتمانية للسلطنة في النصف الثاني من عام (2006) .

الأمر الذي دفع مجلس محافظي صندوق النقد الدولي للثناء على السلطات

العمانية بسبب إدارتها الحكيمة للاقتصاد بموجب إعلانه رقم (35) الصادر

في مارس ( 2007 ) .

ي . **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:** إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي

يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤثران إلى ظاهرة

عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود

الاستقرار السياسي. وقد تكون أحياناً العمالة الوافدة سبباً من أسباب عدم الاستقرار

السياسي في الدول المضيفة .

وعليه فإن رغبة صانع القرار السياسي بضرورة التطوير والإصلاح هي عامل حاسم

في دفع المسيرة الديمقراطية نحو الأمام، خصوصاً إذا تضافرت جهود القيادة مع الوعي

الشعبي، فتتأخر حركة الطرفين من أجل مزيد من التطوير والتحديث يدفع بالتجربة إلى آفاق

رحبة، وقد يجعل منها نموذجاً يحتذى في العالم .

وقد استند الاستقرار السياسي في سلطنة عمان إلى التجربة الوطنية بدرجة كبرى،

وعلى مدى القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد المحلي واجهت

عمان مشكلات سياسية واقتصادية متعددة، إلا أن الإصلاحات السياسية كانت هي الشرط

الأساسي لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إذ جاءت مشاركة الشعب في اتخاذ

القرار وإطلاعه على حقيقة الأوضاع ولا سيما في الأوقات العصيبة، بعد أن تم فتح المجال

للقند الموضوعي الهادف إلى الحوار، وذلك من أجل تجاوز حالة اللجوء إلى العمل السري أو العنف الذي قد يصبح الطريق المفتوح أمام الفئات المطالبة بالانفتاح السياسي، إذ إن سلطنة عمان شهدت خلال السنوات الماضية من حكم السلطان قابوس حالات من التظاهرات المحدودة بل ومحاولات للانقلاب على النظام وغيرها من الأنشطة السياسية التي تعبر عن عدم الرضا الشعبي عن السياسة العامة ( Katz, M. 2004 ).

أما على الصعيد الإقليمي فإنه من الصعب التنبؤ بالمسار الدقيق للأحداث التي ستقع في منطقة الخليج العربية والشرق الأوسط في الأيام القادمة، وأثرها على سلطنة عمان، واستقرارها السياسي، وتجربتها الديمقراطية. ولكن في ظل استمرار تدهور الأوضاع الداخلية لعدد من الدول العربية مثل ليبيا ومصر واليمن بعد التغيير السياسي فيهما بضوء تطورات أحداث الربيع العربي ، وسوريا وما تعانيه من تفجر للأحداث الدامية ، واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولات إيران دخول النادي النووي ومواجهتها المستمرة مع الغرب، فإنه من غير المبالغة القول إنّ تغيرات سياسية في الأوضاع القائمة، وربما في خريطة الشرق الأوسط قد تحدث، ستكون له آثار مهمة على كافة دول الخليج، ومنها سلطنة عمان.

أما على الصعيد العالمي، فإن أحداث سبتمبر عام (2001) وما ترتب عليها من نتائج كإعلان الحرب على الإرهاب، وصعود الظاهرة الدينية، والاحتلال الأمريكي للعراق، وأفغانستان، كلها كانت من العوامل المؤثرة والضاغطة على عمان، لذلك، يمكن القول: إنّ السلطنة تواجه خيارات صعبة وهي ليست بمنأى من الأحداث ، الأمر الذي يتطلب مواجهة تلك الأحداث برؤية إستراتيجية تقوم على الانفتاح السياسي وتمتين الجبهة الداخلية، وهذا يستلزم إجراء المزيد من عمليات التنمية السياسية بما يساعِد النظام السياسي على مواجهة العواصف السياسية والاقتصادية والعسكرية القادمة، ومحاولة التغلب على آثارها.



## المطلب الثاني

### دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي

تخلق عملية التنمية السياسية بوجه عام الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلباً في اتجاهات الأفراد والمجتمع. ومثال على ذلك لا بد من القيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم ( عبد الله ، 1997 : 217 ) .

ولا بد هنا أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ويحتاج التطبيق الفعلي للديمقراطية الاهتمام الجدي بمقومات التنمية السياسية التي لها دور في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وهي :

#### 1 . المشاركة السياسية

يقوم المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية على حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتنظيم والضبط عقب صدورها من الحاكم ( معوض ، 1983 : 83 ) ، وقد تم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الثاني في هذه الدراسة .

## 2 . التعددية السياسية

لقد تم تناول تعريف ظاهرة التعددية الحزبية من قبل عدد من المهتمين بالشؤون السياسية وكما يأتي :

- يعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها(هادي ، 1995 : 63 ) .

- يعرفها محمد عابد الجابري بأنها: "مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحول الوسطية( الجابري ، 1979 : 107 ) .

وللتعددية السياسية نماذج عدة فمنها؛ التعددية الحقيقية، ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تجري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية.

وعليه فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تنصف بالشمولية، أي أنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت

هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي أن التعددية الحزبية جزء مكمّل للتعددية السياسية (مصطفى ، 1997 : 19 ) .

ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعدّ أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهراً من مظاهرها الأساسية وعنصراً من عناصر وجود الديمقراطية، ولكن لا يغيب عن البال أن تحقيقها هو أمر سهل، لذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بين عشية وضحاها "فإرساء نظام ديمقراطي معناه إقامة بنیان متكامل يشمل مكونات عديدة مثل الضمانات المتعلقة بصيانة حقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير العلني، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وسيادة القانون، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتنافس فيها الجميع على فترات دورية، ووجود نظام متعدد الأحزاب يسمح بتداول السلطة بصورة رسمية ومنظمة، وفوق ذلك ضرورة وجود نظام للضبط والمراقبة يجعل المنتخبين للمناصب العامة، مسؤولين مسؤولية كاملة أمام الناخبين" (البغدادي ، 1993 : 291 ) ، لذلك فإن إقرار التعددية السياسية لا يعني تحقيق الديمقراطية، فالديمقراطية تعني قبل كل شيء منع احتكار السلطة والثروة من قبل فئة أو جهة واحدة أو طائفة اجتماعية معينة، بدون التداول السلمي للسلطة، وتوزيع الثروة بين الجميع وفقاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص والاستحقاق والجدارة، فمن الصعب الادعاء بتحقيق الديمقراطية ( غليون ، 1986 : 25 ) .

بهذا المعنى تعدّ الديمقراطية شكلاً من أشكال ممارسة السلطة، على أن يكون هناك اتفاق ووثام بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية والقوى والأحزاب السياسية، على شكل الممارسة، فالمسألة الديمقراطية تبقى شكلية دون مساهمة الجميع في ممارستها، بحيث تحقق في النهاية الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية المؤثرة في المجتمع التي بإمكانها المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي والحفاظ على مبدأ

تداول السلطة عن طريق: ( مبدأ سيادة القانون ، ومبدأ عدم الجمع بين السلطات، ومبدأ لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب، ومبدأ ضمان حقوق الأفراد ) .ووفقاً إلى ذلك فالديمقراطية بهذه الحالة ليست فقط أحزاب أو انتخاب، وإنما هي مجموعة من الأفكار والقيم التي ينتجها أفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية والتوجيهية، وإن أهم هذه القيم هي الإيمان بالتعددية الحزبية والتسامح السياسي والفكري ( عبد الله ، 1997 : 16 ) .

وبعبارة أخرى فإن الديمقراطية هي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، وهذا جوهر التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية تعني التسامح واحترام حقوق الآخرين وحق الفرد في اختيار من يمثله في السلطة وضمن حقه في عملية صنع القرار السياسي، وإن الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التعددية السياسية الذي يجب أن يقوم عليه النظام السياسي في أي بلد هو: -

أ . أن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الانتخابات العامة، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية والمنتخبة، وفي سلطنة عمان يقوم الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة ، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة ( المادة 9 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

ب. يجب أن يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية وذلك من أجل تداول السلطة سلمياً وتنظيم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، ولا يحق استغلال الوظيفة العامة أو المال لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين، وفي سلطنة عمان يجري التأكيد على إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة

للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن ( المادة 10 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

ج. يجب أن يقوم المجتمع على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة. وفي سلطنة عمان التعاضد والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتمنع الدولة كل ما يؤدي . للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية ( الفقرة 2 المادة 12 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

د. يجب أن تكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي وحرية الصحافة. وفي سلطنة عمان حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون . (المادة 29 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) ، وحرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه ( المادة 31 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

هـ. كل مواطن له الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي. وفي سلطنة عمان لكل عماني الحق في انتخاب أعضاء مجلس الشورى إذا اكمل واحداً وعشرين عاماً ميلادياً في اليوم الأول من شهر يناير من سنة الانتخاب. ( الفقرة 1 ، المادة 2 ، الفصل الثاني حق الانتخاب ، من اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى ) .

و. الاعتماد على مبدأ حرية النشاط الاقتصادي. وفي سلطنة عمان حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني. وتشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان (الفقرة 2 ، المادة 11 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

ز. العمل على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وفي سلطنة عمان العدل والمساواة وتكافؤ الفرص دعائم للمجتمع تكفلها الدولة. (الفقرة 1 ، المادة 12 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

### 3. التداول السلمي على السلطة

المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسته من قبل الحاكم بتحويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي أن السلطة ليست حكراً على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعدّ السلطة التي لا تعلوها سلطة أخرى.

يتضح مما تقدم أن مبدأ التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والحركات السياسية يعدّ من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية، فمن غير الممكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال تبادل الحركات

والأحزاب لمواقع الحكم داخل الدولة ( البيج ، 1998 : 173 ) ، وهذا يعني أن السلطة السياسية لم تعد حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين، وإنما السلطة يتم إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، ولهذا فإن مبدأ التداول السلمي على السلطة قائم على أساس المنافسة الحرة مابين القوى السياسية، إذ تصير المنافسة وفقاً للأحكام الدستورية والقانونية، دون الخروج عنها، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام، ومن ثم الخروج عن الديمقراطية بل مفاهيمها، لذلك فالتداول السلمي على السلطة، يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بحد ذاته يقوّي أسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه، أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة وحقه ممان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها، ومن خلال قنواتها المعروفة، سوف يحقق نوعاً من الإجماع السياسي، الذي يعدّ أساساً لبناء الديمقراطية وتحقيقها.

وتتمثل عملية تداول السلطة في التجربة العمانية ، في سمات النهضة أو الانتفاضة التي قادها السلطان قابوس منذ عام (1970) ، المبنية على أسس قانونية أفضت عن تغيير تدريجي جرى الانتقال بها من حالة العزلة إلى الانفتاح، ومن الحكم المطلق إلى دولة القانون والمؤسسات، تشكل بموجبها النظام السياسي للسلطنة نوعاً من الديمقراطية بخصائص عمانية فريدة كونها تمزج بين الشورى الإسلامية والديمقراطية المراقبة ، بالاستناد الى الوثيقة الحقوقية المكتوبة

التي جرى الإعلان عنها عام (1996) وسميت بالنظام الأساسي للدولة ، التي ضمنت تثبيت الحكم الوراثي في السلطنة ، وحددت كيفية نقل مقاليد السلطة بصورة طبيعية إلى أكثر المؤهلين فيها لتحمل مسؤوليات الحكم وإدارة الدولة ، ورسمت بدقة متناهية مؤسسات السلطة الرئيسية وكيفية إدارة شؤون الحكم القائم على إناطة إصدار المراسيم حصرياً بالسلطان ، وأوكل الاقتراح والتنفيذ إلى مؤسسات حديثة متطورة توزعت بين مجلس الدولة ومجلس الشورى اللذين يجتمعان معاً في مجلس عُمان ، مع توفير الاستقلالية التامة لمؤسسة القضاء عن المؤسسات الأخرى بصفتها سلطة الرقابة المباشرة ( ضاهر ، 2010 : 14 ) .

لذا فإن عملية تداول السلطة في سلطنة عُمان تحددت ضوابطها وشروطها من خلال :-

1. اختيار السلطان : حددت ضوابط اختيار السلطان في المادة (6) من النظام الأساسي للدولة الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ( 101 ) لسنة ( 1996 ) وتعديلاته .
2. السلطة التشريعية : تناولت اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى الصادرة في ( 2000/5/22 ) تحديد وتنظيم الجوانب الإجرائية والتنظيمية لانتخابات مجلس الشورى بواسطة الشعب العماني وبشكل دوري كل أربعة أعوام .
4. **حماية واحترام حقوق الإنسان**

إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لا يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يُعتدى عليها ( يوسف ، 2002 : 118 ) .

ويقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما ببيان مدى التزام



سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهم إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم" ( جميل ، 1977 : 530 ) .

وفي سلطنة عمان أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني رقم ( 124 لسنة 2008 ) الذي حدد اختصاصاتها، وتم تسمية أعضائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (110 لسنة 2010) . و من أجل تنظيم العمل في هذه اللجنة ولغرض القيام بالمهام والإختصاصات المختلفة فيها، فقد تم تشكيل ثلاث لجان فرعية هي لجنة الشؤون القانونية ، ولجنة الرصد وتلقي البلاغات ، ولجنة العلاقات والمنظمات الدولية .

في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارسته في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحرريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر(هادي ، 2005 : 111 ) ، والصفة الرئيسية التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحرريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية، ويمكن أن نتناول هذه المبادئ على الشكل الآتي:

1. مبدأ سيادة القانون : يعدّ من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، إذ تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون خضوع المحكومين له وفقاً للدستور الذي يضع قواعد الحكم الأساسية، ويقرر الحقوق والحرريات الخاصة للأفراد والجماعات، وبهذا يتحقق للأفراد المركز القانوني في مواجهة سلطة الحكم ( جميل ، 1977 : 533

.)

وفي سلطنة عُمان السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها (المادة 41 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) ، والمواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي (المادة 17 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

2. مبدأ الفصل بين السلطات: المقصود بالسلطات هنا هو المؤسسات والهيئات العامة الحاكمة في الدولة وهي حسب وظائفها تقسم إلى ثلاث سلطات تشريعية- تنفيذية- وقضائية.

والمراد هنا بالفصل بين السلطات الثلاث ضمانه من ضمانات حقوق الإنسان، هو أن تكون لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة اختصاصاتها المحدودة. بحيث تكون كل سلطة منفصلة عن الأخرى انفصلاً مرناً، وذلك لمنع قيام حكم مستبد بتركيز السلطة بيد واحدة أو جهة واحدة، وبحيث تمارس كل سلطة رقابتها على الأخرى مع ضمان الحريات والحقوق في المجتمع.

والفصل بين السلطات، يعني عدم تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة أو هيئة واحدة، فالشخص لا يجوز له أن يتولى أكثر من وظيفة واحدة من وظائف الدولة الثلاث، التشريعية - التنفيذية أو القضائية، فمثلاً لو اجتمعت السلطة التشريعية أو التنفيذية في يد واحدة فقد يحدث أن يعدل القانون لمراعاة أغراض شخصية وبذلك يفقد

التشريع الغرض الأساسي له وهو وضع قواعد عامة مجردة لتطبيق على كل الحالات ( هادي ، 2005 : 133 ) .

وفي سلطنة عمان تقوم المحكمة الإدارية التي أنشئت عام ( 1999 ) بالنظر بقضية الفصل بين السلطات ، والتي لم يكن هناك مجال للطعن بقراراتها الإدارية التي كانت محصنة من الرقابة القضائية ، إذ نصّ النظام الأساسي للدولة رقم ( 101 لسنة 1996 ) ، على أن الفصل بالخصومات الإدارية يتم بإحدى طريقتين إما بواسطة دائرة أو بواسطة محكمة خاصة وتطبيقاً لهذا النص صدر المرسوم السلطاني رقم (91 لسنة 1999) قضى بإنشاء محكمة القضاء الإداري وإصدار قانونها وحدد صلاحياتها (السندي ، 2012 ) .

3. مبدأ الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية: المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل السلطة العسكرية في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية. وفي سلطنة عمان تم تعديل اختصاصات المحكمة الادارية بموجب المرسوم السلطاني رقم ( 3 لسنة 2009 ) إذ أصبحت صاحبه الاختصاص العام والشامل بنظر جميع الخصومات الإدارية ، باستثناء منتسبي الوحدات الأمنية والعسكرية ، فذلك خارج اختصاص المحكمة الإدارية كما نص على تعديلات طالت إعادة تشكيل المحكمة على المستويين الابتدائي والاستئنافي.

4. مبدأ استقلال السلطة القضائية: القضاء معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، ودور القضاء كبير في المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من

أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى أمام القضاء الجميع تحت سماء العدالة. ويقوم مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو "لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي" ( هادي ، 2005: 50).

وفي سلطنة عمان السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون ( المادة 60 من النظام الأساسي للدولة رقم 101 لسنة 1996 ) .

5. مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين: المقصود هنا بالرقابة القضائية، هو حماية حقوق الإنسان من تجاوزات السلطة التشريعية، وذلك من خلال منع المشرع من انتهاك المبادئ التي تهدف لضمان حقوق الإنسان أثناء عملية تشريع القوانين، ولتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها الحكم بإلغاء القانون إذا ثبت عدم دستوريته، وتتجسد الرقابة في وجوب خضوع القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للرقابة القضائية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية.

6. مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات الإدارة وقراراتها: وهذا المبدأ يختص بحماية الحقوق والحريات من تجاوزات السلطة التنفيذية، وذلك من خلال مراقبة أعمال الحكومة والإدارة، عن طريق السلطات القضائية والتي تشمل تصرفات الإدارة وقراراتها، في حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة فتقوم السلطة القضائية ببرد الأمور إلى ما كانت عليه، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين ( جميل ، 1977 : 535 ) .

وتعد سلطنة عمان الآن واحدة من الدول الناجحة في تنفيذ عمليات التنمية بما يفضي لتحقيق عملية الاستقرار السياسي ، ويعود الفضل في هذا النجاح إلى التزام القيادة السياسية بالتخطيط التنموي الإستراتيجي الذي يفضي لتحسن مستوى المؤسسات ، بالإضافة لأهمية دور الحكومة ورؤيتها الواضحة في صياغة أهداف استراتيجية قابلة للتنفيذ ، وتبني التخطيط الاقتصادي مجتمعياً ، نهجاً لتحقيق التنمية التي عادةً ما تتفاوت معوقاتهما في أغلب الدول بضعف الإرادة السياسية وضعف التزام السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بالتخطيط التنموي وضعف تبني المجتمع للخطة التنموية ، والخلل في بنية المنظومة التخطيطية ، وكذلك عدم وضوح الأهداف ، وضعف السياسات وضعف الموارد البشرية ، وعدم القدرة على التنبؤ إلى غير ذلك من المعوقات الفنية ، إلا أن المعوقين الرئيسيين بشكل واضح هما :

1. **ضعف المؤسسات** : يعدّ ضعف المؤسسات من أهم معوقات التنمية حيث دلت الدراسات الكثيرة على أن ضعف المؤسسات تعيق تنفيذ خطط التنمية وتقلل معدل النمو وتعيق التنمية بشكل عام ، وهناك مؤشرات دولية مختلفة لقياس المؤسسات مثل ما يتعلق بالحريات السياسية والمدنية ، ومؤشرات الحاكمية ، وفعالية الحكومة ، ومؤشر محاربة الفساد الذي تتراوح قيمة مؤشره بين 2.5 للتعبير عن أقصى درجات مكافحة الفساد وتقدم المؤسسات. وسالب ( 2.5 ) للتعبير عن أقل درجات مكافحة الفساد وضعف المؤسسات. وتشير قيمة هذا المؤشر لسلطنة عُمان على أن مستوى محاربة الفساد جيدة حيث كان المؤشر موجباً وتتراوح قيمته حالياً ( 0.5 ) (علي، 2007 : 8).

2. **الاستقرار السياسي** : تتفاوت أسباب عدم الاستقرار السياسي بين التغير السريع في الحكومات ، والتوجهات الحكومية وأولوياتها ، بحيث يتغير التزام الحكومات المتتالية بالأهداف التنموية والرؤية والأهداف الاستراتيجية ، وكذلك إلى الظروف الداخلية أو

الحروب مع عدو خارجي. ومع أن معظم الدول العربية عانت وتعاني من عدم الاستقرار السياسي إلا أن سلطنة عُمان تنعم بالاستقرار السياسي بشكل كبير، بحيث انعكس ذلك على مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي الذي يقيس عملية ممارسة السلطة وتغير الحكومات ومقدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها، إذ تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2.5) للتعبير عن أعلى درجات الاستقرار السياسي وسالب (2.5) للتعبير عن أدنى درجات الاستقرار السياسي. ويشير هذا المؤشر إلى أن عُمان تتمتع بدرجات استقرار جيدة بشكل عام وهي من بين أعلى الدول العربية استقراراً، فقد كانت قيمة هذا المؤشر موجبة لجميع السنوات وتزيد على (0.8) في معظم السنوات التي تتوافر فيها المعلومات وصلت في السنوات الأخيرة إلى (0.89). وقد احتلت الترتيب الثاني في الدول العربية بعد قطر. ويعد هذا مؤشراً إيجابياً ويتوافق مع ما حققته سلطنة عمان في التنمية البشرية، وذلك لكونها حققت نجاحاً كبيراً في النمو والتنمية خلال العقود الأربعة الماضية بفضل اعتماد التخطيط الإستراتيجي الذي جرى اتباعه منذ تولي جلالة السلطان قابوس الحكم. فقد نفذت السلطنة الخطة الإستراتيجية الأولى (1970-1995) من خلال خطط خمسية متتالية، ثم أتبعها بخطة إستراتيجية ثانية طويلة الأجل (2020-1996) يتم تنفيذها من خلال خطط متوسطة المدى مدة الواحدة خمس سنوات ، وقد ظهر هذا النجاح من خلال ما حققته السلطنة من معدلات نمو مرتفعة فكانت الوحيدة عربياً من بين (13) دولة في العالم التي استطاعت أن تحقق نمواً مستداماً أي معدل نمو حقيقي قيمته (7%) سنوياً لمدة (25) عاماً فأكثر للفترة (1960-1999). كما حققت نمواً حقيقياً على مستوى دخل الفرد مقداره (3.5%) للفترة 1990-

(1998) و (2.7% للفترة 1990-2000) و (2.2% للفترة 2000-2010) (الطلافة، 2012 : 16).

إن سلطنة عُمان حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال، إذ قالت الأمم المتحدة في تقرير لها عن التنمية البشرية لعام (2010) الذي صدر تحت عنوان "الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية": إن عُمان جاءت في المركز الأول على مستوى العالم بين (137) دولة، وقد بحث التقرير في معدل التحسن الذي حققته مقارنة بما كانت عليه عام (1970). وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة وتونس السابعة والجزائر التاسعة والمغرب العاشرة. وأوضح التقرير أن "مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما قد يفترض" وإنما هو نتيجة للإنجازات الكبيرة التي حققتها هذه البلدان في الصحة والتعليم أي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية. "فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في سلطنة عمان والذي يتكون من ثلاثة مؤشرات أساسية، يقيس الأول مستوى المعيشة، كما موضح في الجدول رقم (6) الذي يتضمن قيمة مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية (الطلافة، 2012 : 9)، ويقاس الثاني المستوى الصحي (الجدول رقم 2)، والثالث يقيس المستوى التعليمي (الجدول رقم 4). إذ ارتفع هذا المؤشر من (0.696) عام (2005) والذي يعبر عن مستوى متوسط في التنمية، إذ يتم تفسير قيمة المؤشر الذي يتراوح بين (0.50) وحتى (0.70) بمستوى متوسط للتنمية البشرية. وقد ارتفع هذا المؤشر في عام (2011) ليصبح (0.705) وهذا يصنف على أنه مرتفع، وقد حققت الترتيب الثامن بين الدول العربية و (89) عالمياً. بالإضافة لقيامها بعملية التعديل الهيكلي الذي مكن السلطنة من زيادة حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من (2.4%) عام (1980) إلى (10.6%) عام (2009) وهذا تغيير مهم جداً في تنويع القاعدة الإنتاجية.

جدول رقم (6)  
قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية

الدولة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846
قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831
البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806
السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770
الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760
ليبيا	..	..	..	0.741	0.763	0.770	0.760
لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739
عُمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705
تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698
الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698
مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644
فلسطين المحتلة	..	..	..	..	..	0.640	0.641
سوريا	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632
المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582
العراق	..	..	..	0.552	0.565	0.567	0.573
اليمن	..	..	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462
جيبوتي	..	..	..	0.402	0.425	0.427	0.430
السودان	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408

الفصل الخامس

الخاتمة



مرت عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في سلطنة عمان بالعديد من التحولات والمراحل منذ أن تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم في السلطنة في عام 1970م، وكان سمتها الغالبة التدرج في المراحل وعدم القفز فوقها أخذاً في الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً قبل عام 1970م، وأخذاً في الاعتبار أيضاً أن التغييرات الاجتماعية والسياسية لا تأتي فجأة وتستغرق وقتاً غير قليل لكي تنضج وتصبح قادرة على التأثير في حركة الفرد والمجتمع والدولة وتتطلب توافقاً عميقاً بين تطلعات المجتمع من ناحية والأداء السياسي للنظام من ناحية أخرى.

وخلال هذه المراحل من التنمية السياسية تلاققت وتوافقت وجهة نظر المواطنين مع وجهة نظر النظام السياسي في ضرورة تحقيق مستويات عالية من التنمية في جميع صورها وأشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها والبدء في التخطيط لعمل مؤسسي راسخ قادر على الاستمرار والبقاء والقدرة على ممارسة دوره الفاعل انطلاقاً من الوعي بالمسؤولية الوطنية.

إن مسيرة التنمية السياسية والديمقراطية في سلطنة عمان تطورت تجربة وطنية عمانية لها خصوصيتها وتقاليدها ولها فكر ورؤية تستمدّها من قيمها الإسلامية ومن تراثها العماني العريق وتأخذ بمعايير وأدوات العصر فعلى هدى من هذه المزاجية كانت التجربة تكتسب الخبرة والمهارة ويتعاضم دورها من مرحلة إلى أخرى إلى أن أصبحت عُمان يتوافر فيها اليوم برلمان وحياء نيابية فاعلة بالمفهوم العصري للممارسة الديمقراطية وقرأ لها كل مقومات الشراكة الحقيقية في صناعة القرار بما يجعلها جديرة به.

لهذا سعت هذه الدراسة لتناول هذه التجربة الفتية باهتمام وجدية ، بعد أن تناولت

المحاور التالية :-

أولاً : أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :-

1 . عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بمفهوم التنمية السياسية وآفاقها

المعرفية، حيث بينت الدراسة ذلك من خلال : التعريف بمفهوم التنمية السياسية ، و معوقات التنمية السياسية ، وقد تم التطرق إلى أبرز هذه المعوقات وهي : المعوقات السياسية ، غياب دور المعارضة السياسية ، غياب دور عناصر اقتراب علاقات الدولة - المجتمع ، ضعف مستوى المؤسسية ، ضعف دور المرأة السياسي .

2 . تطرقت الدراسة في إجابتها عن السؤال الثاني المتعلق بأثر التنمية السياسية للنظام

السياسي العُماني في تحقيق الديمقراطية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي والشرعية ، وفي سلطنة عمان تنازل المجتمع عن السيادة لنظامه السياسي الحاكم ليس هبة ممنوحة لهذا النظام وإنما لقناعات تاريخية بأن السلطان لديه القدرة على توفير مستلزمات إشباع حاجاتهم المادية ورغباتهم المعنوية وإدارة شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفاعلية إلى جانب تحقيق كرامة الوطن وعزة أهله ونصرة دينه فقبلوا بالطاعة ، ومنحوه السيادة فكانت نتيجة منطقية لقناعات الأفراد والقبائل بقدرات وإمكانيات السلطة وبالتالي تحققت المشروعية حينئذ ولم يكن النظام بحاجة إلى القوة لفرض نفسه حتى يطيعها الناس .

3 . أبرزت الدراسة فيما يتعلق بالسؤال الثالث المتعلق بالتحديات والعقبات التي تواجه

قضية التنمية السياسية في سلطنة عُمان حيث تعرضت التجربة الديمقراطية العُمانية، شأنها شأن كثير من تجارب التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث إلى كثير من التحديات والعقبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحلية، وكذلك بعض التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية.

4. أجابت الدراسة عن السؤال الرابع المتعلق بواقع التنمية السياسية في سلطنة عُمان من خلال التطرق إلى دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية التي تختلف باختلاف النظم السياسية، وفي ما يتعلق بمسيرة التنمية السياسية ودورها في بناء المؤسسات السياسية في سلطنة عمان فإن خصوصية التجربة المعبر عنها بمزيج الأصالة والحداثة وتفاعلها بالنهضة العمانية التي صنعها المجتمع،

5. ركزت الدراسة في إجابتها عن السؤال الخامس المتعلق بالدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان ، على التطبيق الفعلي للديمقراطية عبر الاهتمام الجدي بمقومات التنمية السياسية التي لها دور في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، ومن أبرز هذه المقومات : المشاركة السياسية ، التعددية السياسية ، التداول السلمي على السلطة ، حماية واحترام حقوق الإنسان ، وقد أصبحت سلطنة عمان واحدة من الدول الناجحة في تنفيذ عمليات التنمية التي أفضت لتحقيق عملية الاستقرار السياسي

ثانيا : تمكنت الدراسة ومن خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة وصدق فرضيتها المتعلقة : بأن لعمليات التنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في سلطنة عمان ، وذلك نتيجة الاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحرية، والعدالة، وبناء منظمات المجتمع المدني، وبمساعدة الأحداث المتسارعة والتغيرات التي أصابت المجتمعات البشرية في مجال التنمية السياسية.

## الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

1. إن التحولات الديمقراطية التي مارسها النظام السياسي العماني بعد عام 1970 ، بدءاً من إنشاء المجلس الاستشاري للدولة عام 1981 ، مروراً بإصدار النظام الأساسي للدولة عام 1996 ، وتشجيع المشاركة السياسية ، وحرية الصحافة ، وإعطاء المرأة حقوق المشاركة بعلميتي الترشيح والترشح لانتخابات مجلس الشورى عام 1997 ، وإقرار قانون الجمعيات التي تصب نشاطاتها ضمن عمليات منظمات المجتمع المدني الهادفة لرفي الدولة والمجتمع ، جاءت لتصب في خدمة عملية التنمية السياسية ، إذ تعد التجربة العمانية في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربي .
2. إن واقع التنمية السياسية في السلطنة انطلق من مجتمع قبلي محافظ اقتضى مراعاة خصوصية المجتمع وثقافته وقيمه وتقاليده ، فكانت التجربة الديمقراطية على شكل مراحل وخطوات مدروسة عملت على تحقيق الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية .
3. إن تعاطي القيادة السياسية في سلطنة عمان مع الحراك الشعبي الذي انطلق في البلاد بالتزامن مع ما عرف بالربيع العربي في عدد من الدول العربية ، أسهم في تحسين آليات الإدارة العامة ، وعمل على إيجاد صيغ وحلول مناسبة ترتبط بالمطالب الشعبية ، فجرى في مارس 2011 إصدار مرسوم سلطاني بتشكيل لجنة من الخبراء لمراجعة النظام الأساسي للدولة ، ودراسة دور مجلسي الدولة والشورى في الحياة السياسية. أعقبها صدور مجموعة من المراسيم والأوامر والقرارات الوزارية تستجيب في مجملها لمطالب الحراك الشعبي وتحقق رغباته.

4. إن الفكر السياسي للسلطان قابوس كان رافداً أساسياً من روافد التنمية السياسية ومثل ضماناً ودعامة قوية لتحقيق الاستقرار السياسي .

5. أثبت المجتمع العماني أنه يتمتع بسلوك سياسي جيد عبر عن مطالبه وحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الوسائل الديمقراطية المتعارف عليها مثل منظمات المجتمع المدني، والمجالس الشعبية ومجلس الشورى، والفضاءات الإلكترونية والقنوات الفضائية، إلى جانب وسائل الإعلام المحلية، والوقفات أو الاعتصامات السلمية .

### التوصيات

ومن خلال ما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. **الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى**

المهمة في المجتمع، من خلال الانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم، وهي بحد ذاتها من أهم الممارسات الديمقراطية.

2. **الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة عبر :-**

أ . وسائل الاتصال الجماهيري كوسائل الإعلام والهيئات التشريعية .

ب. وسائل التعبير الجماهيرية كالتجمعات وغيرها من المظاهر المعلنة، التي لا تحمل مضامين عنف.

ج. إنشاء مركز متخصص مستقل ومحايّد لقياس الراي العام يعين الجهات

المختصة على اتخاذ قراراتها وتنفيذها بأسلوب علمي ومهني نابع عن قناعة المجتمع.

3. **نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها ، والنظر إليها على أنها من**

القضايا الأساسية لحماية الحريات وحقوق الإنسان ، ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع .

4. **تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها، واحترام صلاحيات المؤسسات الدستورية**

ودعم استقلالها لضمان عدم سيطرة إحداهما على الأخرى، والتأكيد على استقلالية القضاء، وضرورة تطوير أدائه ومؤسساته.

**5. احتضان مؤسسات المجتمع المدني لتكون ذراعا مساعدا للدولة والأخذ بيدها ودعمها**

مادياً وفنياً وتوفير الحماية القانونية لها وتشجيعها بمختلف الوسائل .

## المصادر والمراجع

### 1. المصادر

#### أ. الوثائق

- وثيقة قانون مجلس الشورى لعام 1991.
- وثيقة النظام الاساسي للدولة لسنة 1996.
- وثيقة المرسوم السلطاني رقم 14 لسنة 2000 .
- وثيقة المرسوم السلطاني رقم 35 لسنة 2000 .
- وثيقة المرسوم السلطاني رقم 124 لسنة 2008 .
- وثيقة المرسوم السلطاني رقم 116 لسنة 2011 .

### 2. المراجع العربية

#### أ. الكتب العربية

- الأسود، صادق ( 1990 ) . علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- بسيوني ، عبد الغني ( 2004 ) . الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة ، مطابع السعدون.
- بغدادي ، عبد السلام إبراهيم ( 1993 ) . الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
- جزولي ، احمد ( 2000 ) . دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسياً... مفاتيح التحول وحقيقة الرهان، في : علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي .



- الجوهري ، عبد الهادي (1996) . أصول الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
- حلاوة ، كريم أبو ( 1998 ) . إشكالية مفهوم المجتمع المدني ( النشأة التطور التحديات ) ، دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر.
- حمادي، شمران ( 1972 ) . الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، بغداد ، مطبعة دار السلام.
- حمودي ، هادي حسن ( 1992 ) . الفكر السياسي العماني من الثوابت الى المتغيرات ، مسقط ، د. ن .
- كوفالزون ، م و كيللي ف ( 1978 ) . المادية التاريخية، دمشق ، تعريب احمد داود، دار الجماهير.
- سليم ، عبد الله ( 1993 ) . الإمبريالية: (1) النظرية الكلاسيكية من ماركس إلى لينين ، القاهرة ، مركز الدراسات الاستراتيجية .
- السمالوطي، نبيل (1978). بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيد ، مصطفى كامل ( 1993 ) . التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسية، جامعة القاهرة.
- سالم ، أكرم ( 2007 ) . نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية ، الموقع الالكتروني لمنندى الحوار المتمدن ، العدد 2108 في 23 تشرين الثاني .
- سالم ، رعد حافظ ( 2005 ) . هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق ( دراسة اجتماعية، سياسية، تحليلية، مقارنة)، عمان ، د . ن .

- شراب ، ناجي صادق ( 2001 ) . التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا ، غزة ، ط2 ، مكتبة دار المنارة .
- صادق الأسود ( 1990 ) . علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- صعب ، حسن ( 1966 ) . علم السياسة ، بيروت ، دار الملايين للنشر .
- عارف، نصر محمد ( 1992 ) . نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية .
- عارف ، نصر محمد ( 2006 ) . الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية .
- عامل، مهدي ( 1978 ) . مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، بيروت ، الطبعة الثانية، دار الفارابي.
- عبد الجبار، محمد وعبد الرزاق عيد(1999) . الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، (سلسلة حوارات لقرن جديد)، ط 1 ، دمشق ، دار الفكر العربي .
- عبد الله ، ثناء فؤاد ( 1997 ) . آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- عبد المطلب ، غانم، السيد ( 1981 ) . دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.

- العريمي ، محمد بن مبارك ( 2008 ) . الشورى في النظام السياسي العماني ، مسقط ، دار جرير .
- عليوة ، السيد وعبد الكريم درويش ( د . ت ) . دراسات في السياسة العامة وصنع القرار، القاهرة ، د . ن .
- عاشور ، احمد صقر ( 1986 ) . الإدارة العامة مدخل مقارن، الإسكندرية ، دار المعرفة للطباعة والنشر، .
- غانم ، السيد عبد المطلب ( 1981 ) . دراسة في التنمية السياسية ، القاهرة ، مكتبة النهضة .
- غربي، علي وآخرون ( 2003 ) . تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- غليون ، برهان ( 2007 ) . الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد(41)،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، تموز.
- غالي ، بطرس بطرس ( 2003 ) . التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، باريس ، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم ( اليونسكو ) .
- الظاهر ، مسعود ( 2010 ) . سلطنة عمان أربعون عاماً من التنمية المستدامة ( 1970 - 2010 ) ، بيروت ، دار الفارابي .
- الفالح ، متروك ( 2002 ) . المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية.

- فيصل ، غازي ( 1993 ) . التنمية السياسية في العالم الثالث، بغداد ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر .
- القطاطشة ، محمد ومصطفى العدوان ( 2004 ) . التنمية السياسية في الأردن ، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية .
- تودارو ، ميشيل ( د . ت ) . التنمية الاقتصادية ، الرياض ، تعريب ومراجعة : محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ، دار المريخ للنشر .
- كامل ، ثامر محمد ( 2004 ) . النظم السياسية الحديثة والسياسية العامة (دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة)، عمان ، دار مجدلاوي للنشر .
- محفوظ، محمد ( 2004 ) . الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، بيروت ، المركز الثقافي العربي .
- محمد ،علي محمد ( 1977 ) . دراسات في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية .
- محمد ، هشام ( 2011 ) . الأعمال التاريخية للسلطان قابوس ، القاهرة ، مركز الراهية للنشر .
- مشاقبة ، أمين ( 2010 ) . التربية الوطنية والنظام السياسي ، ط 8 ، عمان ، دار الحامد للنشر .
- معوض ، جلال عبد ( 1983 ) . أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، في : علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

- مهنا، محمد نصر ( 2005 ) . في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- المغربي ، محمد زاهي بشير ( 1998 ) . التنمية السياسية المقارنة (قراءات مختارة) ليبيا ، منشورات جامعة قار يونس.
- الموند ، جبريل وبنجهام ج الابن ( 1980 ) . السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية ، القاهرة ، ترجمة احمد عناني ، دار الطباعة القومية .
- المنوفي، كمال ( 1987 ) . أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- مؤمن ، قيس ( 1997 ) . التنمية الإدارية ، عمان ، دار زهران للنشر .
- مهران ، سامي و جلال السيد ( 1984 ) . البرلمان المصري تقاليد، رقابة، تشريع، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الموافي ، عبد الحميد ( 2002 ) . عمان بناء الدولة الحديثة ، القليوبية ، مطابع الأهرام التجارية .
- هادي ، رياض عزيز ( 1995 ) . من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .
- هادي ، رياض عزيز ( 2005 ) . حقوق الإنسان (تطورها - مفاهيمها - حمايتها)، بغداد ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.
- هدبرد ، غوران ( 1991 ) الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية، بغداد ، ترجمة محمد ناجي الجوهري، دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر.

- هلال ، علي الدين ونيفين عبد المنعم مسعد ( 2000 ). **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير** ، بيروت ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هيجوت ، ريتشارد ( 2001 ) **نظرية التنمية السياسية** ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، مطبعة الجامعة الأردنية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد .
- الهاشمي ، طارق علي ( 1990 ) . **الأحزاب السياسية**، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية .
- الهيتي ، هادي نعمان ( 2003 ) . **إشكالية المستقبل في الوعي العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- هنتجتون ، صومائيل ( 1993 ) . **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، بيروت ، ترجمة سميرة فلو عبود ، دار الساقى .
- وهبان ، احمد ( 2005 ). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة .
- يعقوب ، أحمد حسن ( 1997 ) . **طبيعة الأحزاب السياسية العربية**، بيروت، الدار الإسلامية.

#### ب. الدوريات العربية :

- أحمد ، عبد الجبار ( 2006 ) . **النيابية البرلمانية (المفهوم واستحقاقات المستقبل العراقي)**، حلقة نقاشية: **مجلة مدارك**، العدد 4، بغداد ، مركز مدارك للبحوث والدراسات.

- البيج ، حسين علوان ( 1998 ) . التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص173.
- البيج ، حسين علوان ( 2000 ) . الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، أيار ، ص156.
- بوزيد ، بومدين ( 1999 ) . الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة، في: بومدين بوزيد (وآخرون)، قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل؛ 18، الطبعة الأولى.
- بغدادي ، عبد السلام إبراهيم ( 1993 ) . الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد(23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اغسطس، ص289.
- بطرس ، رعد عبود ( 2007 ) . أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، في: برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(41)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، تموز ، ص 208.
- جاسم ، عماد مؤيد ( 2006 ) . المشاركة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة تحليلية)، مجلة قضايا سياسية، بغداد ، العدد(11)،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، خريف، ، ص71.

- الجبلي ، أحمد ( 2007 ) . شؤون عربية على هامش انتخابات مجلس الشورى العماني ، جريدة 26 سبتمبر ، العدد 1356 ، ص 14 .
- جزولي ، أحمد ( 2000 ) . دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظرياً والمشاركة سياسياً... مطافات التحول وحقيقة الرهان، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، أيار ، ص182.
- الخزرجي ، ثامر محمد كامل ( 2006 ) . السياسية العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، العدد(33)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، تموز، ص152.
- حزام ، خميس ( 2003 ) . إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة (إلى تجربة الجزائر) سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، شباط .
- الحديثي ،مها عبد اللطيف ( 1998 ) . معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص184.
- الخطيب ، عمر إبراهيم ( 1982 ) . التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(40)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ص18.



- سالم ، نادية حسن ( 1983 ) . التنشئة السياسية للطفل العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (51)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار.
- الصاوي، علي ( 1993 ) . التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد(75)، أيلول.
- الصبيحي ، أحمد شكر ( 2000 ) . مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت ، **سلسلة أطروحات الدكتوراه ( 37 )** ، تشرين الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- عامود ، محمد سعيد أبو ( 1990 ) . العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة، **مجلة المستقبل العربي**، العدد140، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول.
- الطراح ، علي ( 2000 ) . الأبعاد الاجتماعية للعولمة وتأثيرها في دور المرأة الخليجية، القاهرة ، **مجلة كلية الآداب ، المجلد 60، العدد 4**، أكتوبر، كلية الآداب جامعة القاهرة .
- الطلافحة، حسين( 2012 ) . التخطيط والتنمية في الدول العربية، الكويت ، **سلسلة جسر التنمية، الإصدار ( 113 )** مايو ، المعهد العربي للتخطيط.
- عبد الرزاق ، خيرى ( 2005 ) . الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية، بغداد ، **مجلة دراسات عراقية**، العدد(1)، مركز العراق للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، السنة الأولى، ذو الحجة، ص76.

- علي، عبدالقادر ( 2007 ) . نوعية المؤسسات والأداء التنموي، الكويت ، سلسلة **جسر التنمية**، الاصدار(62) ، أبريل ، المعهد العربي للتخطيط .
- علوان ، حسين ( 1997 ) . المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد(222)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،أيلول، ص66.
- غليون ، برهان ( 1986 ) . فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعات الوطنية، دراسات عربية، السنة 22، العدد 1 ، حزيران ، ص25.
- القائد الانسان ( 2010 ) . مسقط ، **مجلة مسيرة الخير** ، وزارة الاعلام ، ص50-51 .
- **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ( 1979 ) . العدد (18)، ص 48-49 .
- مراد ، علي عباس ( 2006 ) . المشاركة السياسية من منظور تنموي، بغداد ، **المجلة السياسية والدولية**، العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص78-79.
- الكواري ، علي خليفة ( 1985 ) . نحو مفهوم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، في عادل حسين وآخرون، : التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، **سلسلة كتب المستقبل العربي**، العدد 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص 71-72.

- الكواري ، علي خليفة ( 2000 ) . مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، أيار ، ص40.
- الكواري ، علي خليفة ( 2001 ) . مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية،مجلة المستقبل العربي، العدد (264)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص106.
- الكتاب الاحصائي السنوي لسلطنة عمان ( 2011 ) . الاصدار 39 ، نوفمبر .
- محمد ، رند حكمت ( 2004 ) . " الانتخابات العراقية بين الإمكانيات والمعوقات " ، الملف السياسي، العدد(6)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد.
- مراد ، علي عباس ( 2006 ) . المشاركة السياسية من منظور تنموي، المجلة السياسية والدولية، العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ص78-79.
- معوض ، جلال عبد الله ( 1983 ) . أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول.
- الموافي ، عبد الحميد ( 2011 ) . مجلس عمان بين الصورة النمطية وتأكيد الذات، مسقط ، مجلة الشورى، العدد السادس، ابريل.

- اليافعي ، علي سعيد ( 2011 ) . استحقاق في حينه ، مسقط ، مجلة الشورى ، العدد السادس ، أبريل .

- يوسف ، باسل ( 2002 ) . حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع9، بيت الحكمة، صيف 2002، ص ص 118-119.

### ج. الرسائل الجامعية

- أحمد ، عبد الجبار ( 1994 ) . معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد .

- عبد اللطيف، مها ( 1994 ) . مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- علوان، حسين ( 1996 ) . مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، بغداد أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- قاسم ، هند ( 2005 ) . المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة الكويت)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .

- مصطفى جليل إسماعيل ( 1997 ) . التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، بغداد ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

- نعمة ، سعد عبد الحسين ( 2009 ) . المشاركة السياسية والقرار السياسي ، بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية .

#### د . الندوات والمؤتمرات

- إبراهيم ، سعد الدين ( 1987 ) . مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربي ، بيروت ، بحث مقدم إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

- حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

- السندي ، عبد الله ( 2012 ) . مداخلة ضمن المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الادارية في الدول العربية ، أبو ظبي ، 11-12 سبتمبر .

- المقداد ، محمد ( 2005 ) . النظام السياسي العربي الواقع والإصلاحات ، في : المشاقبة ، أمين وشملان العيسى ( تحرير ) ، الإصلاحات السياسية في العالم العربي ، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة المنعقدة في ( 25-26 ) ديسمبر ، الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت .

- النجار،غانم (2003). مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي والمنطقة العربية وآفاق المستقبل، الكويت، ندوة التحولات الدولية الراهنة مهرجان القرين 5-7 يناير.

- المشاقبة ، أمين ( 2005 ) . الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية ، في : المشاقبة ، أمين وشملان العيسى ( تحرير ) ، الإصلاحات السياسية في العالم العربي

، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة المنعقدة في ( 25-26 ) ديسمبر ، الكويت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية - جامعة الكويت .

- الجابري ، محمد عابد ( 1979 ) . التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالت المغرب)، عمان ، ندوة منتدى الفكر العربي.

#### هـ. التقارير الدولية

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ( 1997 ) . الدولة في عالم متغير .

- تقرير البنك الدولي ( 2003 ) . الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال

#### إفريقيا .

- تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ( 1997 ) .

- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( 1997 ) . إدارة الحكم لخدمة التنمية

المستدامة وثيقة للسياسات العامة ، نيويورك ، كانون الثاني .

#### و . مواقع الالكترونية في الشبكة العنكبوتية

- أرميلة ، أبو بكر . دراسة تحليلية لمستوى المشاركة السياسية في الأنظمة

الديمقراطية والاستبدادية، الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، الموقع الالكتروني :

[.info@yahoo libya, nfsl.org](mailto:info@yahoo.libya.nfsl.org)

- وزارة الاعلام في سلطنة عمان ، 2011 : الموقع الالكتروني :

<http://www.omanet.om/arabic/government/gov6.asp?cat=gov&subcat=gv3>

- الحمد ، تركي ( 2009 ) . التنمية السياسية في المنظور الإسلامي ، الموقع

الالكتروني: <http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t>

- دياب ، عز الدين ( د . ن ) . التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات ، الموقع الالكتروني :

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/22-23/2tanmiya.pdf>

- محمود ، منى والسيد عليوة و منى محمود، المشاركة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، الموقع الالكتروني :

<http://www.alshabap.gov.eg>.2008

- موسوعة الشباب السياسية، المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، الموقع الالكتروني :- [www.ahvom.org\\_vglovobic.htm.p5](http://www.ahvom.org_vglovobic.htm.p5)

- سليمان، رائد نايف (2009). الاستقرار السياسي ومؤشراته، منتدى الحوار المتمدن ، الموقع الالكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391>

- الهلالي، احمد ،الموقع الالكتروني:<http://www.kefaga.org.emouh,04302nhiali.htm>.

- العتوم ، احمد ( 2009 ) . مفهوم التنمية السياسية ، عمان ، المعهد العربي للبحوث والدراسات السياسية ، الموقع الالكتروني :

<http://www.airssforum.com/f128/t57743.html>

- نظريات التنمية السياسية المعاصرة،الموقع الالكتروني:

<http://mnwat.net/qs/ t155711.html>

## 2. المراجع الأجنبية

- Huntington Samauel, P. and John M.. Nelson ( 1976 ) . **No easy, politic participation in developing countries** , Harvard , university press , U.S.A.

- United Nations Development Program( 1990 ).**Human Development Report**,New York, Oxford University Press, , page 10-12.